التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٥ | مواجهة التحديات معا

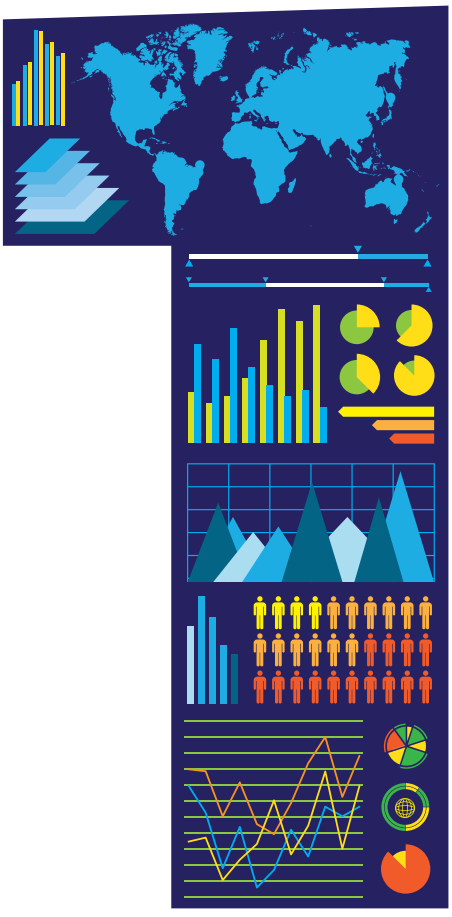

فريق الإدارة العُليا

كارلا غراسو
نائب المدير العام ورئيس
الشؤون الإدارية

كريستين لاغارد
المدير العام

من زو
نائب المدير العام

ديفيد ليبتون
النائب الأول للمدير العام

ميتسوهيرو فوروساوا
نائب المدير العام

ويمبو سانتوسو
بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام

منو سنيل
أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا

سيرجيو شوداس
الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

ماثيو هارساغر
(مستشار أول للمدير التنفيذي)
الولايات المتحدة

دانييل هيلر
أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان

باري ستيرلاند
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو

فهد الشثري
المملكة العربية السعودية

جين جونغ شيا
الصين

إبراهيم خليل تشاناكجي
النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا

باولو نيغويرا باتيستا، جونيور
البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور–ليشتي، ترينيداد وتوباغو

هيرفيه دي فيليروشيه
فرنسا

أودون غرون
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد

هوبرت تيماير
ألمانيا

المديرون التنفيذيون في صندوق النقد الدولي (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٥)

شيليشيه مبوندو كابويبويه
أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي

ستيفن فيلد
المملكة المتحدة

ميكيو كاجيكاوا
اليابان

سيرج دوبون
أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

محمد جعفر مجرد
جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس

حازم الببلاوي
البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية

راكيش موهان
بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا

كارلو كوتاريللي
ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو

أليكسي موجين
روسيا

نغويتو تيرانيا يامباي
بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، غينيا-بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

فيرناندو خيمينيس لاتوريه
كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا

نظرة سريعة

يمكنك الحصول على كل المعلومات التي تحتاجها عن صندوق النقد الدولي وعمله في السنة المالية ٢٠١٥. ولمزيد من التفاصيل، راجع جدول المحتويات الكامل.

المحتويات..... ٤

الجزء ١

نظرة عامة..... ٦

لمحة عن صندوق النقد الدولي، وأنشطته الأساسية، والتحديات التي واجهتها البلدان الأعضاء خلال السنة، وكيف قدم الصندوق لها الدعم

الجزء ٢

العمل الذي نضطلع به: «المهام الرئيسية الثلاث»..... ٢٤

كيف يتابع الصندوق اقتصادات بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، ويقدم قروضا لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ويقدم مساعدة عملية لأعضائه

الجزء ٣

الموارد المالية والهيكل التنظيمي..... ٦٤

ميزانية صندوق النقد الدولي، ونظم التدقيق، والموارد البشرية، والتقييم المستقل، والتواصل الخارجي، والإصلاحات لضمان تمثيل أفضل للبلدان الأعضاء

الجزء ٤

النظر إلى الماضي/التطلع إلى المستقبل..... ٨٦

إلقاء الضوء على عمل صندوق النقد الدولي في المناطق المختلفة خلال السنة وكيف يمكن أن يسهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز التضامن

لقد كان عاما من الابتكار على مستوى المؤسسة: فبدأت برامج تجريبية تهدف إلى تضمين البحوث التي أُجريت في السنوات الأخيرة عن النمو الاحتوائي والمساواة بين الجنسين في عملنا القُطْري، وأصبحت الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت متاحة للمسؤولين والجمهور العريض على حد سواء، وانطلقت مبادرة البيانات دون مقابل، وبدأ التعاون مع البلدان الأعضاء في مجال التمويل الإسلامي.

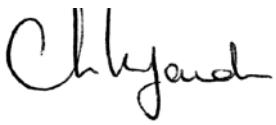

كريستين لاغارد
المدير العام

المحتويات

نظرة عامة

العمل الذي نضطلع به: "المهام الرئيسية الثلاث"

لمحة عن صندوق النقد الدولي ٦
رسالة من المدير العام ٧
أهم أنشطة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٥ ..... ٨
أولويات سياسة صندوق النقد الدولي في ٢٠١٥ ..... ٩
جدول أعمال السياسات العالمية ١٠

تحت الأضواء ١١
تأثير هبوط أسعار النفط على أعضاء صندوق النقد الدولي ١٢
التحرك في مواجهة إيبولا: التمويل الطارئ وأداة جديدة ١٤
صندوق النقد الدولي يدعم أوكرانيا ١٦
تواصُل صندوق النقد الدولي مع اليونان خلال السنة المالية ٢٠١٥ ..... ١٧
الوظائف والنمو ١٨
توسع التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي من خلال الدورات عبر الإنترنت ٢٠
مبادرة البيانات دون مقابل ٢٢

الرقابة الاقتصادية ٢٦
الرقابة الثنائية ٢٨
تقييم عملية الرقابة ٢٨
الرقابة متعددة الأطراف ٣١
المشورة بشأن السياسات ٣٥
البيانات ٤٣

الإقراض ٤٤
نشاط التمويل بشروط غير ميسرة ٤٥
نشاط التمويل بشروط ميسرة ٥٠
تصميم البرامج ٥١
أدوات دعم السياسات ٥٤

تنمية القدرات ٥٥
المساعدة الفنية ٥٦
التدريب ٦٢
الدعم المقدم من المانحين لتنمية القدرات ٦٢

الحواشي ١٠٤
الاختصارات ١١٠
خطاب الإرفاق ١١١

الأطر
انعكاسات هبوط أسعار النفط على المالية العامة ١٣
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون ١٥
المرأة والعمل ١٩
٢–١ اعتماد المنظور المالي ٢٩
٢–٢ تقييم المخاطر المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي ٣٢
٢–٣ دعم انتعاش تونس ٥٣
٢–٤ سياسة أسعار الفائدة الصفرية للبلدان منخفضة الدخل ٥٤
٢–٥ أدوات تقييم أداء المالية العامة ٥٨
٣–١ تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والأنشطة ٧٠
٣–٢ تقدم العمل في تجديد مبنى المقر الرئيسي ١ ..... ٧١
٣–٣ التواصل الخارجي مع المؤثرين الجدد على السياسات ٧٧
٤–١ منتدى سياسات الأعضاء الجدد من الدول الأوروبية ١٠٠

الأشكال البيانية
٢–١ الاتفاقات الموافق عليها خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٦–٢٠١٥ ..... ٥٢
٢–٢ القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٦–٢٠١٥ ..... ٥٢
٢–٣ القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٦–٢٠١٥ ..... ٥٣
٢–٤ نسبة تكاليف الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها الصندوق، السنة المالية ٢٠١٥ ..... ٥٦
٢–٥ الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٥٦
٢–٦ المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٥٧
٢–٧ المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٥٧
٢–٨ المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٥٧
٢–٩ المساعدة الفنية المقدمة من خلال المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٦١
٢–١٠ المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٦٢
٢–١١ المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥ ..... ٦٣

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٦٤
الميزانية والدخل ٦٦
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٧٣
المساءلة ٧٥
التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية ٧٦
الحصص والحوكمة ٧٩
الشفافية ٨١
المديرون التنفيذيون والمناوبون ٨٢
كبار موظفي الصندوق ٨٤

النظر إلى الماضي/ التطلع إلى المستقبل

النظر إلى الماضي ٨٨
أمريكا اللاتينية ٨٨
إفريقيا ٩١
آسيا ٩٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٩٦
أوروبا الشرقية والوسطى ٩٩
الذكرى السنوية السبعين لنشأة صندوق النقد الدولي ..... ١١٢ و الغلاف الخلفي

التطلع إلى المستقبل ١٠٢
تمويل التنمية المستدامة ١٠٢
العمل الجاري في مجال المالية العامة ١٠٣

الجداول

٢–١ الاتفاقات الموافق عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٥ ..... ٤٥
٢–٢ الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق ٤٦
٢–٣ تسهيلات الإقراض الميسر ٤٨
٢–٤ الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٥ ..... ٥٠
٢–٥ الدعم المقدم من الصندوق للبلدان المتضررة من فيروس إيبولا، يونيو ٢٠١٤–إبريل ٢٠١٥ ..... ٥١
٣–١ الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨ ..... ٦٧
٣–٢ المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٥ ..... ٦٨
٣–٣ المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، في ٣٠ إبريل ٢٠١٥ ..... ٧٢

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

والتحليل واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي.

ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٥، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧١١٠٣ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٤٠٦٤٢ للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٤) هو ٠,٦٤٥٢٩٠ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و١,٥٤٩٦٩ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي بشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المُصلح، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٨ بلدا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتولى الصندوق الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله، ومن بين أغراضه الرئيسية تعزيز استقرار أسعار الصرف، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ويمكّن ذلك البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، كما أنه أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويتخذ قرارات الإقراض من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات مؤقتة في موازين مدفوعاتها، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وإدارته العُليا وخبرائه خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٤ وحتى ٣٠ إبريل ٢٠١٥. وقد تم تحديث بعض الأرقام المتعلقة بإقراض اليونان بعد نهاية السنة المالية. وتعكس محتوياته الآراء التي أعرب عنها المجلس التنفيذي للصندوق والمناقشات التي أجراها بشأن السياسات، والذي شارك بفعالية في إعداد هذا التقرير السنوي.

أنشطة صندوق النقد الدولي الأساسية

وتشمل الأدوار الرئيسية للصندوق:

تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن ثم تعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر،

إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي،

تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم نظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.imf.org.

رسالة من المدير العام

كان العام الماضي مليئا بالتحديات التي توالت على غير توقع على المجتمع الدولي. ووسط أجواء من التركيز المستمر على تحقيق نمو أقوى وأكثر احتواء لمختلف شرائح السكان وتعزيز التعاون العالمي، واجه صندوق النقد الدولي تطورات اقتصادية كانت تقتضي إجراء تعديلات سريعة.

بادئ ذي بدء، جاء الانخفاض المفاجئ الحاد في أسعار النفط. وبالنسبة لمعظم بلداننا الأعضاء، ثبت أن انخفاض أسعار النفط يعود بالنفع، ويدعم النمو في خضم المخاوف من أداء «باهت جديد» في الاقتصاد العالمي. لكن البلدان المنتجة للنفط واجهت تعديلات صعبة. وألقت هذه التطورات الضوء على أهمية أعمال التحليل والمشورة بشأن السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

وتمثل التحدي الثاني في وباء إيبولا الذي تفشى في غينيا وليبريا وسيراليون. وكان تفشي هذا الفيروس بمثابة مسألة حياة أو موت، وتحرك الصندوق بسرعة لضمان قدرة الحكومات الثلاث على التصدي للأزمة وتمكين اقتصاداتها من التحرك من جديد. وقدم صندوق النقد الدولي ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار لأغراض المعونة وتخفيف أعباء الديون، بوسائل تضمنت إعادة تصميم تسهيل مواجهة الكوارث في الصندوق.

وكان التحدي الثالث خلال العام الماضي هو مساعدة العديد من البلدان الأعضاء على معالجة ظروف اقتصادية ومالية صعبة من خلال برامج مدعمة بموارد الصندوق. ولا يزال الصندوق ملتزما بمساعدة هذه البلدان، جنبا إلى جنب مع كل البلدان الأعضاء، في هذه الفترة التي تسودها الاضطرابات وحتى نهايتها.

لقد كان عاما من الابتكار على مستوى المؤسسة: فبدأت برامج تجريبية تهدف إلى تضمين البحوث التي أُجريت في السنوات الأخيرة عن النمو الاحتوائي والمساواة بين الجنسين في عملنا القُطْري، وأصبحت الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت متاحة للمسؤولين والجمهور العريض على حد سواء، وانطلقت مبادرة البيانات دون مقابل، وبدأ التعاون مع البلدان الأعضاء في مجال التمويل الإسلامي.

وواصلنا العمل مع البلدان الأعضاء لتنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ في الصندوق في أقرب وقت ممكن. وأكد أعضاؤنا مجددا الأهمية والحاجة الملحة إلى هذه الإصلاحات من أجل مصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليته.

وأتاح هذا العام فرصة لنلقي نظرة إلى الماضي على إنجازاتنا على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية في أوروبا الشرقية والوسطى، وعلى الذكرى السبعين لإنشاء الصندوق. وأُتيح الوقت كذلك من أجل التخطيط للمستقبل اعتمادا على إنجازات أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة ودعم سياسات المناخ عن طريق تحديد أسعار صحيحة للطاقة. وفي عام ٢٠١٥، يضع المجتمع الدولي الأهداف والسياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الاحتوائي لجميع شرائح السكان بحلول عام ٢٠٣٠.

ويلقي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ الضوء على عمل الصندوق في هذه المجالات ومجالات أخرى من خلال منهج جديد في المزج بين المقالات والرسوم البيانية. وكما هو الحال دائما، يركز التقرير على أعمال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الذي يقدم إرشادات على صعيد السياسات ترتكز عليها الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق الاستقرار المالي والنمو في العالم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

كريستين لاغارد

أهم أنشطة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٥

أنشأ صندوق النقد الدولي صندوقا جديدا للإغاثة الطارئة وواصل تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء

أُنشئ «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» من أجل التصدي لأزمة إيبولا بتقديم منح لتخفيف أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأكثرها تعرضا للمخاطر والتي تُصاب بكوارث طبيعية أو كوارث في الصحة العامة يمكن أن تنتشر إلى بلدان أخرى. وقدم صندوق النقد الدولي منحا بقيمة ٩٥ مليون دولار إلى غينيا وليبريا وسيراليون من أجل تخفيف أعباء الديون المستوفاة للشروط. كذلك قام الصندوق بزيادة الموارد المتاحة في ظل «التسهيل الائتماني الممدد» لتمويل غينيا وسيراليون وليبريا بمقدار ٦٣,٦ مليون دولار و١١١,٧ مليون دولار، و٤٨,٢ مليون دولار، على التوالي، وأتاح إمكانية الاستفادة من «التسهيل الائتماني السريع» لكل من غينيا وليبريا بمقدار ٣٩,٨ مليون دولار و٤٥,٥ مليون دولار، على التوالي.

وصدرت الموافقة على عقد اتفاقات لاحقة مع المكسيك وبولندا في ظل «خط الائتمان المرن» بلغ مجموعها ٨٨ مليار دولار ومع المغرب في ظل «خط الائتمان الوقائي» بلغ مجموعها ٤,٥ مليار دولار. كذلك صدرت الموافقة على عقد اتفاقات جديدة مع جورجيا وهندوراس وكينيا وصربيا وسيشيل وأوكرانيا تضمنت التزاما بتقديم موارد بقيمة ١٩,٤ مليار دولار. تمت كذلك الموافقة على صرف موارد جديدة بمقتضى «التسهيل الائتماني السريع» لكل من جمهورية إفريقيا الوسطى وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبريا ومدغشقر وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بلغ مجموعها ١١٧ مليون دولار (راجع الجدول ٢–٤ للاطلاع على كل الدعم المقدم للبلدان النامية منخفضة الدخل). كذلك صدرت الموافقة على زيادة الموارد المتاحة للبوسنة والهرسك في ظل «اتفاق الاستعداد الائتماني» بقمية ١١٨,٩ مليون دولار.

استكمال عدد من عمليات مراجعة السياسات الرئيسية

تجرى حاليا متابعة « مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠١٤. وتغطي خطة عمل المدير العام كل مجالات الرقابة التشغيلية الرئيسية، ومنها المخاطر والتداعيات، والقضايا الاقتصادية الكلية المالية والقضايا الهيكلية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الكلي.

وأُجريت مراجعة «برنامج تقييم القطاع المالي» وخلُصَت إلى أن الإصلاحات التي نُفِّذت في ٢٠٠٩ عززت من تركيز وفعالية برامج تقييم القطاع المالي ومن قوة تأثيره.

واعتُمِدت إصلاحات في «سياسة حدود الدين» في الصندوق. ودخلت السياسات الجديدة حيز التنفيذ في نهاية يونيو ٢٠١٥ وتوفر للبلدان مزيدا من المرونة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية مع احتواء المخاطر لضمان استمرارية الأوضاع على المدى المتوسط.

وطبقا لتوصية مكتب التقييم المستقل، أُجريت مراجعة لأعمال الصندوق التي تتناول قضايا التجارة. وغطى التقييم القضايا التجارية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الكلي كأساس لجدول أعمال الصندوق في الخمس سنوات القادمة.

ونشر الخبراء مذكرات توجيهية لتعزيز المشورة التي يسديها الصندوق بشأن سياسة السلامة الاحترازية الكلية في أعمال الرقابة. وتتضمن المذكرات عمل المؤسسات الدولية المختصة بوضع المعايير والتجارب القُطْرية المتطورة مع سياسة السلامة الاحترازية الكلية— أي السياسات الحكومية المصممة لضمان صحة النظام المالي وسلامة أوضاعه.

واستجابة لإقتراح مكتب التقييم المستقل واستنادا إلى العمل السابق، وُضِع إطار جديد لتحديد المستوى الملائم من الاحتياطيات الدولية في حيازة الأعضاء يتسم بدرجة أكبر من مراعاة الخصائص القُطْرية في تقييم كفاية الاحتياطيات مقارنة بالطرق القديمة.

ملخص الأنشطة مأخوذ من جدول أعمال السياسات العالمية للسيدة مدير عام الصندوق. راجع الملاحظات الختامية للاطلاع على التفاصيل.

أولويات سياسة صندوق النقد الدولي في ٢٠١٥

أعمال التحليل والسياسات ركزت على التحديات أمام البلدان الأعضاء

كان العمل في مجال القضايا ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الكلي يغطي موضوعات مثل الإصلاحات المعززة للإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، ودوافع التفاوت في الدخل، والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبطالة الشباب في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة. أما تحليل سياسات القطاعات النقدية والمالية فقد ركز على دور التدخل في أسواق الصرف وانعكاسات التمويل الإسلامي. وتضمنت السياسات والعمل التحليلي لقضايا المالية العامة موضوعات مثل تعبئة الإيرادات والامتثال الضريبي وكفاءة الاستثمارات العامة في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

مواصلة الجهود المكثفة لتنمية القدرات من خلال المساعدة الفنية والتدريب

ركزت أنشطة بناء القدرات على البلدان النامية منخفضة الدخل — لمساعدة البلدان الأعضاء على إنشاء مؤسسات، وأطر قانونية، وسياسات أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي.

وكان لمكتب المساعدة الفنية الإقليمي في تايلند دور محوري في سرعة تلبية الطلبات على المساعدة الفنية والتدريب في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وشملت أبرز الأنشطة الأخرى إنشاء الصندوق الاستئماني لتنمية القدرات في الصومال والافتتاح الرسمي لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في مدينة الكويت، وهو أول معهد تدريب إقليمي تابع للصندوق في الشرق الأوسط. وأتيحت حديثا اثنتان من الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت عن تحليل استمرار القدرة على تحمل الدين وإصلاح دعم الطاقة مما أسهم في اتساع نطاق التدريب المتاح من صندوق النقد الدولي.

الأولويات المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية للسيدة مدير عام الصندوق:

الأعضاء

منطقة اليورو
توفير دعم فعال للطلب
تنفيذ إصلاحات أسواق العمل والمنتجات

الولايات المتحدة
ضمان سلاسة عودة السياسة النقدية الطبيعية
وضع خطة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط

اليابان
تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية
تعزيز انتقال آثار السياسة النقدية

الصين
إدارة عملية إعادة توازن الطلب
معالجة مواطن الضعف في القطاعات ذات الاستثمارات المفرطة

اقتصادات الأسواق الصاعدة
معالجة مواطن التعرض للمخاطر الخارجية
زيادة النمو المحتمل

البلدان النامية منخفضة الدخل
تعزيز أطر السياسات
إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية في المالية العامة والحساب الخارجي

صندوق النقد الدولي

السياسة النقدية
تقييم تأثير تباين السياسات
تحليل الروابط بين السياسة النقدية والاستقرار المالي

سياسات القطاع المالي
تعميق التحليل الاقتصادي الكلي المالي
توفير إرشادات حول سياسة السلامة الاحترازية الكلية

سياسة المالية العامة
فحص كيفية دفع السياسة للنمو على المدى الطويل
تعزيز المشورة بشأن الأطر والمؤسسات

الإصلاحات الهيكلية
تعزيز المشورة بشأن الإصلاحات الهيكلية
إسداء مشورة حول تدابير تحسين كفاءة الاستثمار

جدول أعمال السياسات العالمية

جدول أعمال السياسات العالمية (*Global Policy Agenda* (GPA)) للسيدة مدير عام الصندوق هو وثيقة تُعرض مرتين في السنة على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي الجهاز الذي يسترشد به الصندوق في شؤون سياساته. ويحدد جدول أعمال السياسات العالمية التحديات في مجال السياسات التي تواجه البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ويُقَيِّم التقدم الذي تحقق منذ جدول أعمال السياسات العالمية السابق، ويضع الخطوط العريضة لتحركات السياسات اللازمة على المستويين العالمي والقُطْري، ويرسم الطريقة التي يمكن أن ينتهجها الصندوق في دعم هذه التحركات على صعيد السياسات.

ويُعد جدول أعمال السياسات العالمية بمثابة خطة مهمة لعمل صندوق النقد الدولي وأعضائه. وهو كذلك عنصر رئيسي في عمل الصندوق المعني بالرقابة متعددة الأطراف — حسبما اتضح من مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١٤ وخطة العمل لتعزيز الرقابة التي وضعتها السيدة مدير عام الصندوق، والتي صدرت إلى جانب مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات. ويناقش أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي جدول أعمال السياسات العالمية في جلسة غير رسمية.

ويذكر جدول أعمال السياسات العالمية في إبريل ٢٠١٥ — مواجهة التحديات العالمية معا» أن: تشجيع النمو المتوازن والمستمر يتطلب حزمة من السياسات المتكاملة تعزز الناتج الفعلي اليوم والناتج الممكن غدا، وتخفض المخاطر، وتتصدى للتحديات العالمية الناشئة.»

ومن توصيات التقرير:

رفع معدلات النمو اليوم: يتطلب تعزيز النمو وزيادة فرص العمل استمرار التيسير النقدي وسياسات المالية العامة الداعمة، حيثما أمكن. ولكن من الضروري تحسين فعالية السياسات وتأمين الاستقرار المالي، وهو ما يشمل معالجة أعباء الدين المفرط وتشجيع الاستثمار المنتج بدلا من الإفراط في المخاطرة المالية. ويستلزم رفع أسعار الفائدة الوشيك في الولايات المتحدة والتحركات الكبيرة في أسعار العملات اعتماد سياسات استباقية لإدارة المخاطر والرفع المالي المتزايد. ويمكن أن يؤدي تعزيز أطر المالية العامة إلى جعل الإيرادات والإنفاق أكثر دعما للنمو وأن يحتوي المخاطر التي تواجه المالية العامة.

تحسين آفاق الغد: هناك تأخر في إجراء الإصلاحات الهيكلية مقارنة بمجالات أخرى ضمن جدول أعمال السياسات العالمية. ويمكن أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية الموجهة إلى إعطاء دفعة للاستثمار والإنتاجية. ورغم تباين الاختناقات في كل حالة، توجد أولويات تتضمن دفع جهود الإصلاح في مجال دعم الطاقة للاستفادة من فرصة انخفاض أسعار النفط، والتعميق المالي، وتحديث البنية التحتية، وزيادة فرص العمل، وإزالة التشوهات في أسواق المنتجات، وتحسين مناخ الأعمال. ويمكن أن تكون الإصلاحات التجارية في المجالات التقليدية والناشئة، مثل الخدمات والقواعد التنظيمية، عنصرا مكملا ومعزِّزا للإصلاحات الهيكلية الأخرى.

العمل معا من أجل المستقبل: يؤكد تأثر العملات والتدفقات الرأسمالية مؤخرا بالسياسات النقدية غير المتزامنة أنه ينبغي تعزيز صلابة النظام النقدي الدولي، وتشجيع التكامل المستمر بين اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية، وضمان توافر شبكة أمان عالمية ملائمة ومترابطة. ونظرا لتميز عام ٢٠١٥ بعقد ثلاثة مؤتمرات دولية كبرى، فإنه يمثل فرصة غير مسبوقة يستطيع من خلالها العالم رسم مسار التنمية القابلة للاستمرار في العقد ونصف العقد القادم وما يليه (راجع الجزء ٢).

ماذا سيفعل الصندوق: يشير جدول أعمال السياسات العالمية إلى أن الصندوق سيساعد البلدان الأعضاء على تنفيذ جدول أعمال السياسات، عن طريق إتاحة ترتيبات تمويلية مرنة للبلدان التي تواجه تحديات عاجلة. ويلزم الصندوق كذلك بالربط الوثيق بين مشورته المعنية بالسياسات وأنشطة تنمية القدرات، وإبراز أولويات مثل تنفيذ سياسات المالية العامة الداعمة للنمو، والإصلاحات المالية والهيكلية ذات الأهمية الحاسمة من منظور الاقتصاد الكلي، ومعالجة مشكلات أعباء الديون المفرطة. كذلك يشير جدول أعمال السياسات العالمية إلى أن الصندوق سيجري استعراضا تقييميا للتحديات التي تواجه النظام النقدي الدولي، ويدعم جدول أعمال التنمية العالمية لعام ٢٠١٥، ويصمم عمله على النحو الكفيل بتلبية الاحتياجات المتغيرة لدى البلدان الأعضاء.

تحت الأضواء

تأثير هبوط أسعار النفط
على أعضاء صندوق
النقد الدولي ١٢

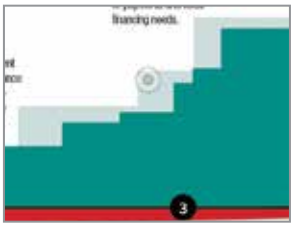

التحرك في مواجهة
إيبولا: التمويل الطارئ
وأداة جديدة ١٤

صندوق النقد الدولي
يدعم أوكرانيا ويتواصل
مع اليونان ١٦

الوظائف والنمو ١٨

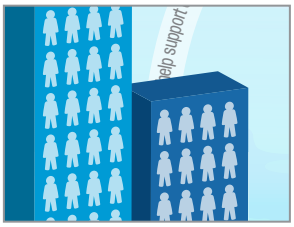

توسع التدريب الذي يقدمه
صندوق النقد الدولي من
خلال الدورات عبر الإنترنت ٢٠

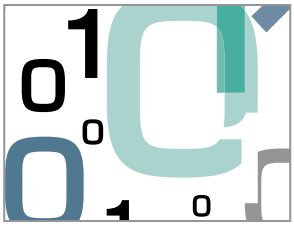

مبادرة البيانات
دون مقابل ٢٢

تأثير هبوط أسعار النفط على أعضاء صندوق النقد الدولي

كان للهبوط الحاد غير المتوقع في أسعار النفط طوال العام الماضي — هبطت بما يزيد على النصف في الفترة من سبتمبر ٢٠١٤ إلى يناير ٢٠١٥— تأثير كبير على مستوى أعضاء صندوق النقد الدولي. وجاء هذا التراجع في سياق اتجاه عام أوسع نطاقا لتراجع أسعار السلع الأولية فأعطى دفعة للنمو العالمي وعاد بالنفع على كثير من البلدان المستوردة للنفط، غير أنه شكل عبئا على النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

وكان هبوط الأسعار مدفوعا بالزيادات في الإنتاج (في البلدان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط («أوبك») ومن غير بلدان أوبك) وبتباطؤ كبير في نمو الطلب العالمي على النفط — وخاصة من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفوجئ واضعو التنبؤات وكذلك الأسواق بعمق تراجع الأسعار: فقد ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أن متوسط سعر النفط هو ٩٩,٣٦ دولارا للبرميل في ٢٠١٥ بناء على السعر المفترض في أسواق العقود المستقبلية، بينما ورد في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أن السعر المفترض لعام ٢٠١٥ هو ٥٨,١٤ و٦٥,٦٥ دولارا في ٢٠١٦. وتضمن تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» تحليلا مفصلا عن تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط.

انعكاسات واسعة على عمل صندوق النقد الدولي

كان لتأثير أسعار النفط على مستوى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي انعكاسات واسعة على عمله. فعُدِّلت أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف لكي تتواءم مع البيئة سريعة التغير. ومشاورات المادة الرابعة، وتقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، والمطبوعات الرئيسية التي يصدرها الصندوق — «آفاق الاقتصاد العالمي»، و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «الراصد المالي» — أولى جميعها اهتماما كبيرا للقضايا ذات الصلة بأسعار النفط.

وبينما خلُص تقييم صندوق النقد الدولي إلى أن التأثير الاقتصادي الكلي إيجابي بوجه عام، ألقت تقارير أخرى الضوء على المخاطر. على سبيل المثال، جاء في عدد إبريل ٢٠١٥ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي» أن «سرعة وحجم حركة أسعار النفط يثيرا تساؤلات حول كيفية انتقال الضغوط من خلال القطاع المالي.» وذكر قنوات يمكن أن يؤدي انخفاض الأسعار من خلالها إلى «تكاثر مواطن الضعف المالية،» بما في ذلك حدوث «دورة داعمة لذاتها من ارتفاع المخاطر الائتمانية وتدهور أوضاع إعادة تمويل البلدان والشركات، وتراجع إعادة تدوير الفوائض النفطية في أسواق التمويل العالمية، والضغوط على قدرة البنية التحتية للأسواق المالية على استيعاب التقلب المتصاعد في أسعار الطاقة لفترات مطولة.

الاتجاهات العامة لكل بلد

انخرط المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بعمق في مراجعة التقارير والوثائق التي تحلل تأثير هبوط أسعار النفط. وفضلا على إجراء مناقشات مستفيضة حول التحليل الوارد في المطبوعات الرئيسية، فقد استعرض كذلك الاتجاهات العامة على أساس كل بلد على حدة. على سبيل المثال، تبين من تحليل البيانات الصحفية الصادرة عن المجلس التنفيذي حول مشاورات المادة الرابعة في الفترة من أول يناير وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥ أن ٥٨٪ مما مجموعه ٢١ تقييما أجراه المجلس لمشاورات المادة الرابعة كان يحتوي على إشارات إلى تأثير انخفاض أسعار النفط — مع التركيز بمزيد من التفصيل على انعكاساته على البلدان المنتجة للنفط.

وقام أوليفييه بلانشار المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، ورابح أرزقي رئيس فريق السلع الأولية في إدارة البحوث، بنشر مقال عن هبوط أسعار النفط في مدونة الصندوق الإلكترونية. وهذا المقال بعنوان «سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا،» ينظر في آليات سوق النفط، وانعكاساتها على مجموعات البلدان المختلفة وعلى الاستقرار المالي، والخطوات التي يمكن أن يتخذها صناع السياسات لمعالجة تأثيرها على اقتصادات بلدانهم. وجذب هذا المقال أكبر عدد من القراء لأي مادة نُشرت في المدونة خلال العام.

أسعار النفط

(بالدولارات الأمريكية للبرميل)

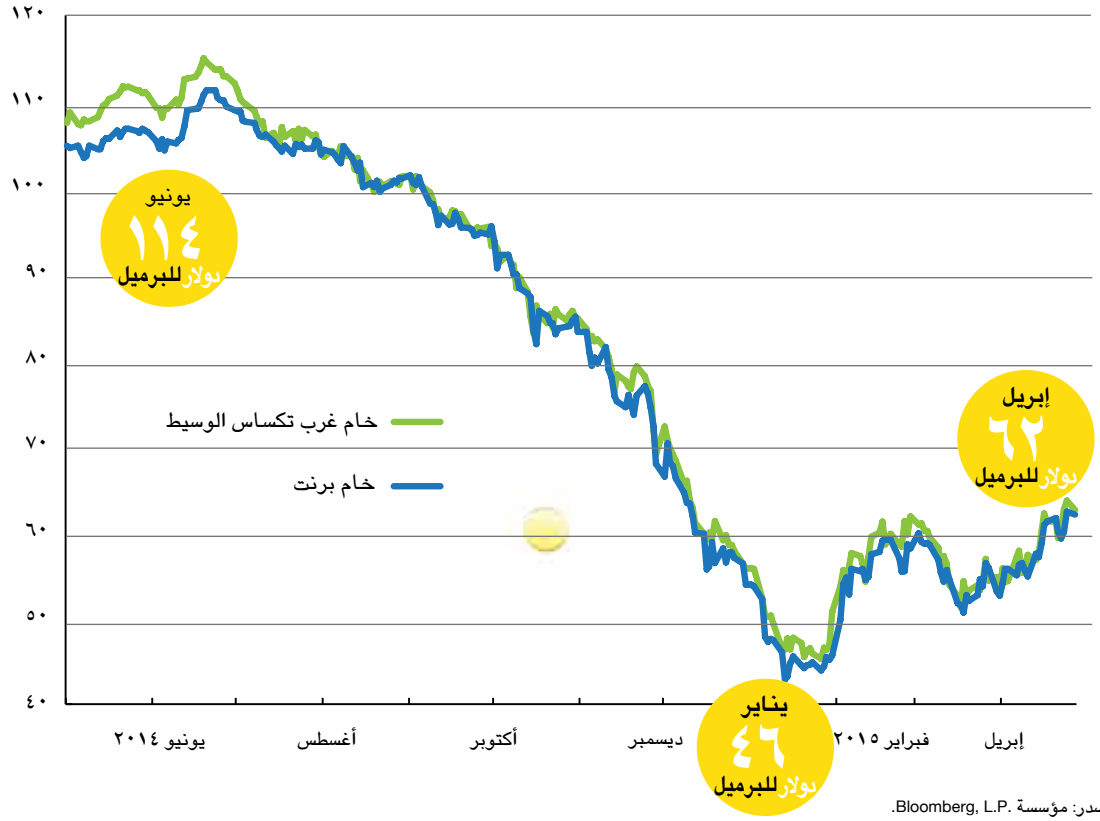

المصدر: مؤسسة Bloomberg, L.P.

انعكاسات هبوط أسعار النفط على المالية العامة

كان لهبوط أسعار النفط الدولية كذلك انعكاسات كبيرة على الموارد العامة في البلدان المستوردة والبلدان المصدرة للنفط. وسلط عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير «الراصد المالي» الضوء على عنصر تأثير أسعار النفط وذكر أن البلدان المستوردة من المرجح أن تستفيد بينما البلدان المصدرة قد تتضرر.

ويقول تقرير «الراصد المالي»: «إن التأثير يمكن أن يكون كبيرا، ولكن بينما المكاسب ستنتشر عبر كثير من الاقتصادات، فالآثار المالية المعاكسة ستتركز في عدد قليل نسبيا. وبرغم أن حصة البلدان المصدرة للنفط في إجمالي الناتج المحلي العالمي أقل من حصة البلدان المستوردة للنفط، تواجه البلدان المصدرة صدمة أكبر بكثير لأن ثِقَل النفط أكبر بكثير في اقتصاداتها وموازناتها».

وفي كثير من البلدان المصدرة للنفط، كما يقول تقرير «الراصد المالي»، كانت مواطن الضعف آخذة في التراكم قبل أن يبدأ هبوط الأسعار، ووُجِهت الإيرادات التي ولَّدها ارتفاع الأسعار نحو تغطية الزيادات الكبيرة في النفقات الجارية والرأسمالية. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر النفط المُحَقِّق لتعادل المالية العامة في معظم البلدان المصدرة في الشرق الأوسط، ويحتاج معظم البلدان المصدرة إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من ٥٨ دولارا المتوقعة لعام ٢٠١٥ من أجل تغطية النفقات في الموازنة.

ويكمن أحد العناصر الرئيسية لتأثير هبوط أسعار النفط على المالية العامة في مجال دعم الوقود وهيكل ضرائب الطاقة. ويُخلُص «الراصد» إلى أنه كلما ازداد «انتقال التغيرات» في أسعار الوقود إلى المستهلكين، انخفضت مدخرات المالية العامة. على سبيل المثال، فإن البلدان المستوردة للنفط التي لا تقدم دعما ولكنها تحقق إيرادات من تعريفات النفط وضرائب أخرى قد تشهد تراجعا في إيراداتها. ومن ناحية أخرى، في حالة تمرير انخفاض أسعار النفط كاملا إلى المستهلكين، قد يتولد طلب كلي وتتحقق إيرادات أقوى.

وتوصلت إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — من خلال مشاورات المادة الرابعة وأنشطة الرقابة الإقليمية — إلى وجود فرصة متاحة أمام البلدان المستوردة والبلدان المصدرة لإصلاح دعم الوقود والنظم الضريبية مما سيعزز أرصدة المالية العامة ويوجد حيزا لزيادة النفقات ذات الأولوية. ويُتوقع تحسن الموارد العامة في كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل المستوردة للنفط عندما يؤدي تراجع أسعار النفط إلى تخفيض دعم الطاقة.

التحرك في مواجهة إيبولا: التمويل الطارئ وأداة جديدة

«أبدى أعضاؤنا التزاما كبيرا بالتكاتف للتحرك في مواجهة أزمة إيبولا. وإنني أشعر بالامتنان بصفة خاصة لدعمهم للموافقة على إنشاء «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» الجديد، الذي سيُحدِث فرقا بالنسبة لسكان غينيا وليبريا وسيراليون — وبلدان أخرى في المستقبل».

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، ٥ فبراير ٢٠١٥

صندوق النقد الدولي يتحرك بسرعة في مواجهة الأزمات الناشئة

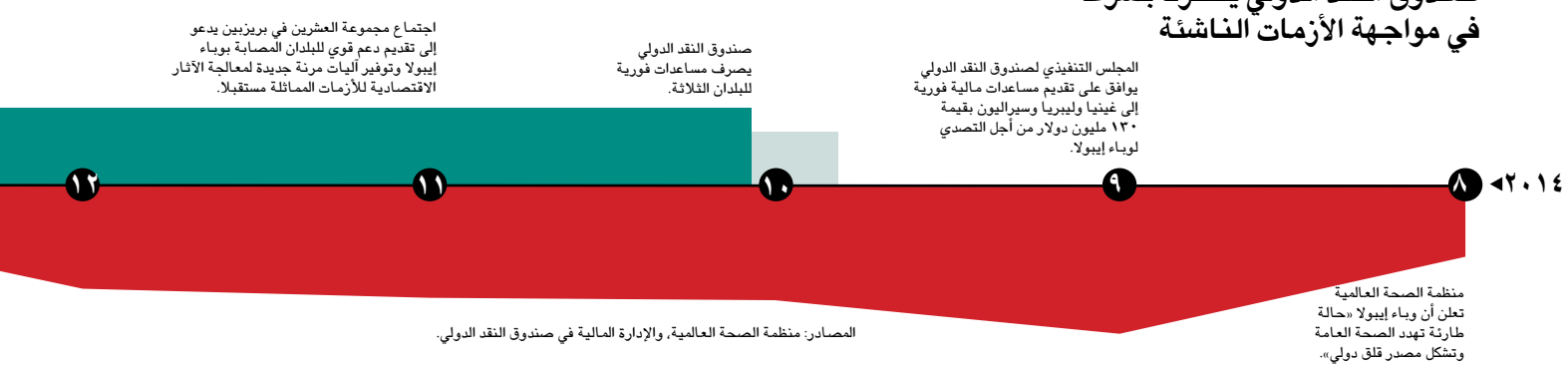

المصادر: منظمة الصحة العالمية، والإدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

إن تفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا جعل المجتمع الدولي يواجه أزمة غير مسبوقة في مجال الصحة العامة. وأدى انتشار الجائحة في غينيا وليبريا وسيراليون إلى إصابة حوالي ٢٦ ألف نسمة ووفاة ما يزيد على ١٠,٦٠٠ شخص. وأفضى إلى توقف النشاط الاقتصادي في البلدان الثلاثة وأثار شبح مواجهة أزمة أكبر.

واتسم تحرك صندوق النقد الدولي بالسرعة والمرونة، وتعهد بتوفير حوالي ٤٠٤ مليون دولار كتمويل مباشر لحكومات البلدان الثلاثة من أجل تلبية العدد الكبير من طلبات التمويل الجديدة التي فرضها فيروس إيبولا. وقُدِّمت أولى المساعدات الطارئة بصورة عاجلة في سبتمبر ٢٠١٤. وبعد ذلك، عندما أصبح حجم الكارثة واضحا، عزز الصندوق مساعدته في مطلع عام ٢٠١٥ بمزيد من التمويل من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» وتخفيف أعباء الديون في ظل «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» الجديد.

وأعلنت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق عن تقديم تمويل إضافي في اقتراح قدمته إلى رؤساء الدول أعضاء مجموعة العشرين خلال اجتماعهم في قمة بريزبين في أستراليا في نوفمبر ٢٠١٤. ومن خلال متابعة اقتراح بريزبين، أصبح صندوق النقد الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف تقدم ١٠٠٪ من الالتزامات التي تعهدت بها للبلدان المتضررة من تفشي فيروس إيبولا.

وتصب هذه المساعدة المالية لمكافحة هذا الوباء في صميم صلاحيات صندوق النقد الدولي لدعم بلدانه الأعضاء في فترات الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في سعيها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات. وقد نظر المجلس التنفيذي بعناية في كل خطوة اتُخذت للتحرك في مواجهة الوباء، واعتمد كل طلبات التمويل وإنشاء «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» من خلال إصلاح «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث.»

الإقراض المُيَسَّر: قدم صندوق النقد الدولي ٣٠٩ مليون دولار كمساعدة عاجلة بأسعار فائدة صفرية إلى البلدان الثلاثة المتضررة من فيروس إيبولا. وقُدِّمت القروض في ظل «التسهيل الائتماني السريع» و«التسهيل الائتماني الممدد.» وصُرِفت الأموال على الفور، فتوافرت لهذه البلدان الموارد التي كانت في أمس الحاجة إليها لمساعدتها في معالجة الأزمة.

تخفيف أعباء الديون: كانت إحدى السمات التي تفرد بها صندوق النقد الدولي في التحرك لمواجهة الأزمة هو قرار إنشاء «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.» وقُدِّمت للبلدان الثلاثة المتضررة من فيروس إيبولا (غينيا وليبريا وسيراليون) منح قيمتها ٩٥ مليون دولار لتخفيف أعباء الديون في السنة المالية ٢٠١٥ من أجل تخفيف الضغوط عن موازين مدفوعاتها.

المشورة بشأن السياسات: بعد أن تضررت هذه البلدان الثلاثة من الوباء، تقلص إجمالي الناتج المحلي لديها جميعا. وكان أحد العناصر الرئيسية في المشورة بشأن السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي هو دعم السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية — بما فيها عجز الموازنة لمكافحة الوباء وتجنب الوقوع في ركود أكبر. وواصل خبراء صندوق النقد الدولي العمل مع السلطات في كل بلد منها طوال فترة تفشي الوباء، ومع بدء تراجع الأزمة، تحولت المناقشات نحو التحدي الأطول أجلا وهو التعجيل باستعادة النمو.

صندوق النقد الدولي يدعم البلدان المصابة بوباء إيبولا: ٤٠٤ مليون دولار

التمويل المقدم من الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)

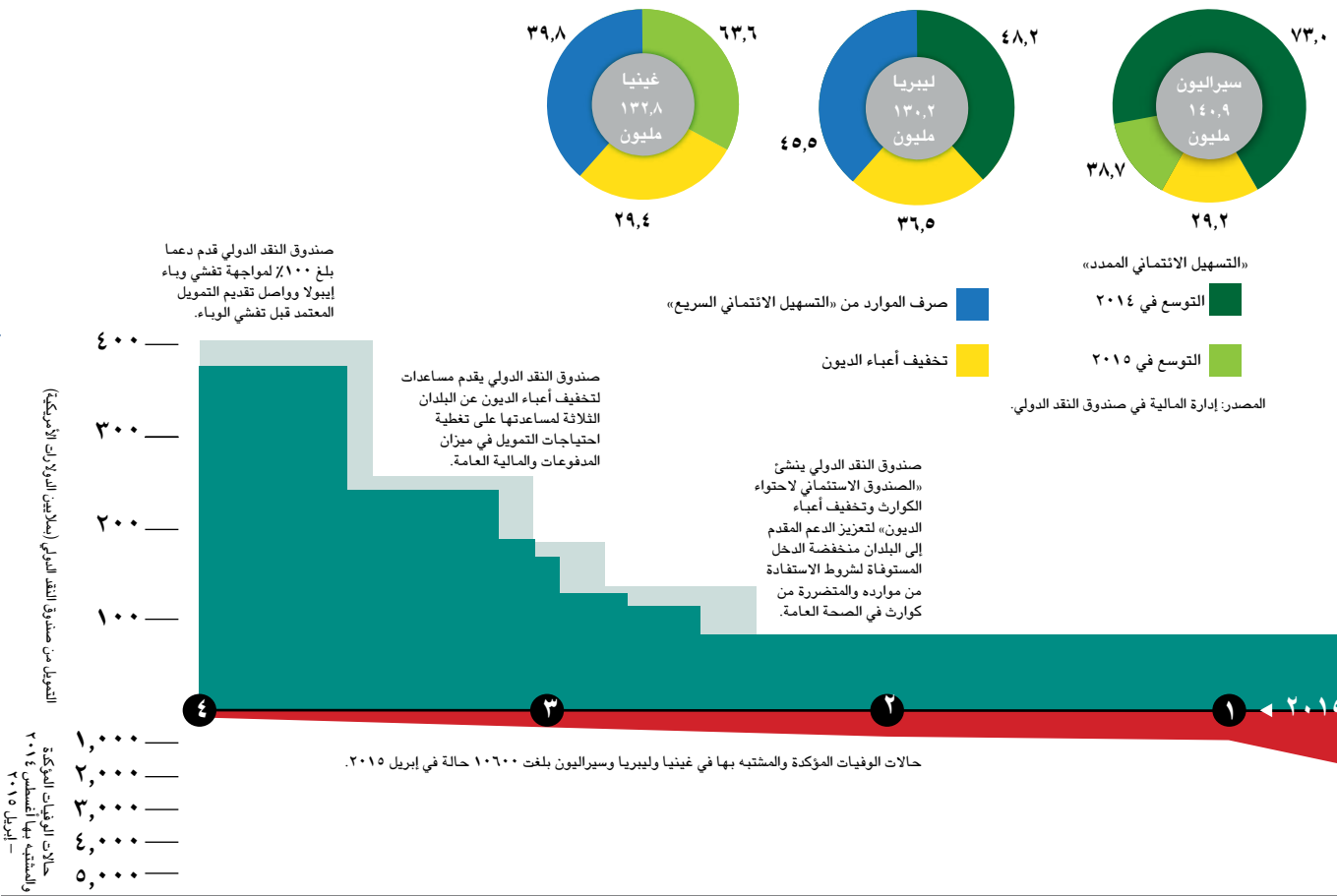

الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون

أنشأ صندوق النقد الدولي في فبراير ٢٠١٥ «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» Catastrophe Containment and Relief Trust (CCRT). وتسمح هذه الأداة للصندوق بتقديم منح لتخفيف أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأكثرها تعرضا للمخاطر التي تُصاب بكوارث طبيعية أو كوارث في الصحة العامة، بما فيها الأوبئة. والهدف من الصندوق الاستئماني الجديد هو أن يكون مكملا لتمويل المانحين والإقراض المُيَسَّر من صندوق النقد الدولي. وتخفيف مدفوعات خدمة الدين يحرر مزيدا من الموارد لتلبية الاحتياجات الاستثنائية في موازين المدفوعات التي تمخضت عنها الكارثة ويساند جهود الاحتواء والتعافي.

وأنشئ الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون عن طريق تحويل الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث، الذي تأسس في عام ٢٠١٠ على أثر الزلزال المروع الذي ضرب هايتي. ويضم الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون نافذتين: (١) نافذة تخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث، لتقديم مساعدة استثنائية عقب وقوع كارثة طبيعية كزلزال أو إعصار، و(٢) نافذة احتواء الكوارث، لتقديم مساعدة لاحتواء انتشار كوارث الصحة العامة.

واستحداث نافذة «احتواء الكوارث» هو إقرار بأن البلدان الفقيرة ذات النظم الصحية الضعيفة لديها قدرة محدودة على احتواء التهديد الأوسع الذي تفرضه كارثة في الصحة العامة، وبأن المجتمع الدولي لديه اهتمام كبير بتقديم دعم واسع لهذه البلدان. وتحصل البلدان المؤهلة منخفضة الدخل التي تصيبها كوارث الصحة العامة على منح مقدما للقيام مباشرة بسداد مدفوعات خدمة الدين المستحق لصندوق النقد الدولي. والحد الأقصى للدعم في هيئة منحة هو ٢٠٪ من حصة البلد العضو، مع إمكانية تقديم مزيد من المساعدة لتخفيف أعباء الديون في ظل ظروف استثنائية.

وتتوافر المساعدة من خلال الصندوق الاستئماني لما يصل إلى ٣٨ بلدا من البلدان النامية منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض بشروط ميسرة ويقل نصيب الفرد من الدخل فيها عن ١٢١٥ دولارا، أو الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، ونصيب الفرد من الدخل أقل من ٢٤٣٠ دولارا.

الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون يضم نافذتين

نافذة تخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث

لتقديم مساعدة استثنائية عقب وقوع كارثة طبيعية كزلزال أو إعصار

نافذة احتواء الكوارث

لتقديم مساعدة لاحتواء انتشار كوارث الصحة العامة

صندوق النقد الدولي يدعم أوكرانيا

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١١ مارس ٢٠١٥ اتفاقا مدته أربع سنوات بقيمة ١٧,٥ مليار دولار في ظل «تسهيل الصندوق المُمدد» لدعم أوكرانيا، مع صرف حوالي ٥ مليارات دولار على الفور.

ويضع البرنامج أهدافا تنطوي على تحديات: وضع الاقتصاد على مسار التعافي، واستعادة استمرارية المركز الخارجي، وتعزيز الموارد العامة، ودعم النمو الاقتصادي بالمُضي قُدُما في إجراء الإصلاحات الهيكلية وإصلاح الحوكمة، وحماية أضعف فئات المواطنين في البلاد.

ودخلت أوكرانيا بعد استقلالها عام ١٩٩١ في عدة برامج يدعمها صندوق النقد الدولي — بما في ذلك بعد الأزمة المالية في ٢٠٠٨ — لكن لم يحقق أي برنامج منها هدف تعزيز الإصلاح المستمر. وانتهى برنامج عام ٢٠١٠ دون أن يلقى نجاحا، واشتدت حدة المشكلات الاقتصادية الكلية في أوكرانيا. وارتفعت تكاليف الأجور والإنتاج، غير أن الإنتاجية لم ترتفع. وفي نهاية المطاف، تراجعت القدرة التنافسية كثيرا إلى حد أفضى إلى توقف النمو الاقتصادي وركود الصادرات.

تدهور سريع في ٢٠١٤

شرعت الحكومة الجديدة التي تولت مهامها في فبراير ٢٠١٤ في تنفيذ برنامج يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. ومع هذا، تدهور الوضع بسرعة بعد أن اشتدت حدة النزاع المسلح في الشرق. وفي الربع الرابع من عام ٢٠١٤، تقلص إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بالعام السابق، وظهرت احتياجات إلى تمويل إضافي. وكانت النتيجة هي زعزعة استقرار سوق الصرف الأجنبي، بينما رزحت البنوك تحت وطأة الضغوط.

وتحركت الحكومة في مواجهة هذا الأمر بوضع برنامج أكثر طموحا وشمولا مدعوما بتمويل جديد وكبير من المجتمع الدولي، بما فيه صندوق النقد الدولي. وأولى الخطوات في البرنامج الجديد الذي يدعمه صندوق النقد الدولي هو تحقيق استقرار الموارد المالية في أوكرانيا. ويغطي احتياجات أوكرانيا من التمويل الخارجي، وتشير التقديرات إلى بلوغه حوالي ٤٠ مليار دولار على امتداد الفترة من ٢٠١٥–٢٠١٨، إلى جانب مساعدات دولية أخرى وعملية لإعادة هيكلة الديون. ويُتوقع ارتفاع الاحتياطيات الرسمية للبلاد بمقدار ثلاثة أضعاف لتبلغ حوالي ١٨ مليار دولار بحلول نهاية ٢٠١٥. وفي ظل تشديد موقف السياسة النقدية، من المتوقع أن يظل التضخم مكبوحا وأن ينحسر نحو الرقم الواحد مع مطلع عام ٢٠١٧.

معالجة العجز وحماية الضعفاء

إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض العجز يمكن أن يساعد على تخفيض الاحتياجات إلى التمويل والدين العام. ويشمل ذلك رفع تعريفات الطاقة للحد من عجز شبه المالية العامة لدى مؤسسة احتكار الغاز المملوكة للحكومة. ومن أجل حماية أضعف شرائح السكان من تأثير هذه التدابير وبناء الدعم اللازم للإصلاحات، حُدِّد هدف لمجموع الإنفاق على برامج المساعدات الاجتماعية هو

٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، أي بزيادة مقدارها ٣٠٪ عن عام ٢٠١٤، مع زيادة مساعدات سداد فواتير الطاقة بما يصل إلى أربعة أضعاف.

والخطوة التالية هي إنعاش النمو باستعادة القدرة التنافسية، بدءا بمرونة سعر الصرف. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعيد الجهاز المصرفي عافيته من خلال جهود إعادة الرسملة والتصفية حتى يتسنى استئناف النمو الائتماني.

التصدي للفساد والمصالح المكتسبة

يتعين إعطاء نفس القدر من الأهمية لاتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للمعوقات الهيكلية التي تحول دون النمو المستمر الذي يمكن أن يرفع مستويات المعيشة في أوكرانيا إلى المستويات في بلدان الجوار، بما في ذلك إلغاء القيود التنظيمية وإصلاح الإدارة الضريبية، والشفافية، وأوجه تحسن الإدارة المالية العامة، وإصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة. وأخيرا، يتم التصدي للفساد من خلال تقوية التشريعات، واتخاذ تدابير لتعزيز فعالية النظام القضائي، واتخاذ خطوات لكبح التشوهات المحتملة من تأثير المصالح المكتسبة في أوكرانيا.

وقد بذلت سلطات أوكرانيا جهودا دؤوبة خلال الشهور الأخيرة لمعالجة المشكلات عميقة الجذور والتخلص من سياسات الماضي غير القابلة للاستمرار. ويقدم صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي الدعم إلى أوكرانيا في سعيها لتنفيذ برنامجها الإصلاحي.

تواصُل صندوق النقد الدولي مع اليونان خلال السنة المالية ٢٠١٥

استمر تواصل صندوق النقد الدولي مع اليونان على عدة أصعدة أثناء السنة المالية ٢٠١٥، مع التركيز على التقدم في تنفيذ برنامج اقتصادي يدعمه اتفاق ممدد في ظل «تسهيل الصندوق المُمَدَّد» وتوفير المساعدة الفنية والتدريب للسلطات من أجل تعزيز القدرة الإدارية على مستوى طائفة من الوظائف العامة.

وفي مايو ٢٠١٤، استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة لأداء اليونان في ظل الاتفاق المُمَدَّد. وأتاح استكمال المراجعة صرف حوالي ٤,٢٤ مليار دولار في ظل الاتفاق، ليصبح مجموع المبالغ المنصرفة في ظل اتفاق الصندوق المُمَدَّد حوالي ١٤,٣٨ مليار دولار. وباستكمال المراجعة، وافق المجلس التنفيذي على طلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المتعلق بالمتأخرات المحلية.

ومع مرور الوقت خلال العام، كانت هناك عمليات تواصل مكثفة بين السلطات اليونانية، وكبار المسؤولين في الصندوق، وممثلين رفيعي المستوى للحكومات أعضاء منطقة اليورو، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي. وتناولت عمليات التواصل المذكورة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتقدم نحو التوصل إلى تفاهم يمكن أن يمهد الطريق لاستكمال المراجعة السادسة. واستمر هذا التواصل بعد الانتخابات الوطنية في يناير ٢٠١٥ والتي أدت إلى تشكيل حكومة ائتلاف بقيادة حزب سيريزا.

وجاء أحد أهم العناصر في تواصل صندوق النقد الدولي مع اليونان في مجال تنمية القدرات. وشملت مجالات التواصل الإدارة الضريبية، والإدارة المالية العامة، والتنظيم والرقابة في الجهاز المصرفي، ومجالات رئيسية أخرى تتعلق بالإدارة العامة. ولا تزال المناقشات حول السياسات مستمرة في السنة المالية ٢٠١٦.

وبعد انتهاء السنة المالية ٢٠١٥، أصبحت اليونان متأخرة في السداد للصندوق نتيجة لتعمق أزمتها الاقتصادية. وقد تمت تسوية هذه المتأخرات في ٢٠ يوليو ٢٠١٥. ولا يزال الصندوق ملتزما بمساعدة اليونان حتى انتهاء فترة الاضطرابات الاقتصادية.

الوظائف والنمو

أصبح توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي من الموضوعات التي تلقى أهمية متزايدة في عمل صندوق النقد الدولي على مدى الخمس سنوات الماضية.

وتواجه البلدان هذه التحديات في وقت يسوده التغير التكنولوجي والعولمة وتحول الاتجاهات العامة الديمغرافية — وكذلك التحديات الاقتصادية الكلية الناشئة من الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩، مما سبب فقدان الملايين لوظائفهم وارتفاع البطالة بصورة حادة.

وكان العمل المعني بعدم المساواة مدفوعا ببحوث أجرتها إدارة البحوث وإدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي حول هذا الموضوع، بما فيها التقارير بعنوان "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?"، و"Redistribution, Inequality, and Growth"، و"Income Inequality and Fiscal Policy". وفي فبراير ٢٠١٤، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا أعده خبراء في الصندوق عن "Fiscal Policy and Income Inequality". وركز هذا التقرير على سياسة المالية العامة—الأداة الأساسية التي يمكن أن تستخدمها الحكومات للتأثير على توزيع الدخل. وألقى نظرة عامة على خيارات الضرائب والنفقات المتاحة وكيف يمكن تصميمها لتقليل الآثار غير المواتية على نمو فرص العمل والدخل إلى أدنى حد. وسيواصل خبراء الصندوق تفعيل العمل التحليلي الذي قام به الصندوق في الفترة الأخيرة حول عدم المساواة، بما في ذلك في سياق المشاورات السنوية.

وأعد خبراء الصندوق تقريرا لعرضه على المجلس لمناقشته في عام ٢٠١٣ بعنوان "Jobs and Growth: Analytical and Operational Considerations for the IMF"، ناقش فيه دور صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الشامل. وخلُص التقرير إلى أن المجال متاح لتحسين تحليل الاتجاهات العامة في هذا المجال وتعزيز المشورة بشأن السياسات.

إدماج الوظائف والنمو في عمليات صندوق النقد الدولي

منذ نشر التقرير الذي عُرض على المجلس في ٢٠١٣، بدأت عملية إدماج التركيز على الوظائف والنمو الاقتصادي في عمليات الصندوق، واستمر توسع البحوث، بإرشادات من مجموعة استشارية مشتركة بين الإدارات. وحددت إدارات المناطق الجغرافية حالات بلدان تجريبية لتضمين العمل المتعلق بالوظائف والنمو في مشاورات المادة الرابعة. ومع استمرار هذا العمل في سياق مشاورات المادة الرابعة، سيصبح جزءا من تقييم المجلس التنفيذي للبلدان المعنية. ومن المقرر إدراجه في المشاورات مع العديد من البلدان خلال السنة المالية ٢٠١٦.

وأوصت مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١٤ بمواصلة تعزيز العمل المعني بالوظائف والنمو. ومن بين توصياتها، اقترحت مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات زيادة الاهتمام بتأثير سياسة المالية العامة والتطورات في القطاع المالي على النمو، والتوسع في تقديم المشورة بشأن سياسات سوق العمل لدعم أهداف توفير فرص العمل في البلدان الأعضاء، ومراعاة أهداف وقيود السلطات القُطْرية بصورة أشمل من أجل تطويع المشورة على نحو أفضل بما يتلاءم مع ظروف كل بلد على حدة. وخلُصت مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات من خلال مسح مشاورات المادة الرابعة إلى تأييد النتائج التي تفيد بدخول العمل المعني بالوظائف والنمو بصورة متزايدة في مجال العمليات المذكور. وكانت العوامل المساهمة هي تعزيز أدوات الرقابة، وأوجه التحسن في إحصاءات العمل، والتدريب.

البحوث والرقابة

يتناول العمل الجاري في مجال البحوث طائفة واسعة من القضايا منها:

النمو: تحديد كم المكاسب من إصلاحات هيكل الاقتصاد، ودور الحصول على تمويل في دعم النمو، وأهمية التنويع الاقتصادي.

الوظائف: بطالة الشباب في أوروبا، ودور اعتدال الأجور في منطقة اليورو، وتأثير إصلاحات سوق العمل، والقطاع غير الرسمي في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

الاحتواء وتوزيع الدخل: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتقييم تأثير سياسات المالية العامة على توزيع الدخل، ومؤسسات سوق العمل، وتحرير الحساب الرأسمالي.

وفي مجال الرقابة الإقليمية، تضمن تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» الصادر عن الإدارة الإفريقية في إبريل ٢٠١٤ فصلا تناول الجهود المبذولة على صعيد السياسة الاقتصادية لتوفير مزيد من فرص العمل وكيف يمكن أن تساعد على جعل النمو أكثر احتواء في إفريقيا جنوب الصحراء. وعُرِضت هذه النتائج المستخلصة في مؤتمر موزامبيق في مايو ٢٠١٤، الذي ركز في الأساس على توظيف العمالة والنمو الاحتوائي.

وفي مايو ٢٠١٤، عُقِد مؤتمر في العاصمة الأردنية عمَّان تناول كذلك قضايا الوظائف والنمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

المرأة والعمل

يمثل دور المرأة في مكان العمل أحد العوامل الحاسمة في قضايا الوظائف والنمو الاحتوائي. وبينما تشكل المرأة ما يزيد على نصف سكان العالم، فإن مساهمتها في النشاط الاقتصادي المحسوب، والنمو، والرفاه أقل بكثير من المساهمة الممكنة. وتترتب على هذا القصور عواقب وخيمة في صورة خسائر في إجمالي الناتج المحلي للبلدان بصورة منفردة.

وبرغم ما تحقق من تقدم كبير في العقود الأخيرة، لا تزال أسواق العمل على مستوى العالم مقسومة حسب نوع الجنس، ويبدو أن التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين قد توقف. وفي كلمة ألقتها السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠١٤ حول «القوة الاقتصادية لتمكين المرأة»، وصفت الحواجز التي تواجهها المرأة العاملة في أنحاء العالم بقولها: «إذا ما شاركت المرأة، فإنها تبقى محصورة في وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المكانة. وعلى مستوى العالم، لا تحصل المرأة إلا على ثلاثة أرباع أجر الرجل — وينطبق هذا حتى في حالة حصولها على نفس مستوى التعليم وممارستها العمل في نفس المهنة.»

وبناء على ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في ٢٠١٢ بعنوان «هل تستطيع المرأة أن تنقذ اليابان؟» (Can Women Save Japan?)، اتسع نطاق التحليل المعني بالمرأة والعمل بوتيرة سريعة. وأعدت إدارات المناطق الجغرافية عمليات تقييم تجريبية للقضايا ذات الصلة بالمرأة العاملة في سياق مشاورات المادة الرابعة على مستوى مجموعة من البلدان، بهدف اكتساب الخبرة وتيسير التعاون مع مؤسسات أخرى، وتبادل المعلومات.

ومع استكمال عمليات التقييم، أصبحت جزءا من المناقشات التي يجريها المجلس التنفيذي حول حالات البلدان التجريبية. وأُجريت دراسة قُطْرية مقارنة عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في البلدان الأوروبية سوف تسترشد بها مشاورات المادة الرابعة مع بعض هذه البلدان.

وصدرت في فبراير ٢٠١٥ مذكرة مناقشات خبراء الصندوق بعنوان: "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation,"، وفحصت آثار القيود القانونية القائمة على نوع الجنس وسياسات أخرى، وآثار الخصائص الديمغرافية على نتائج سوق العمل.

توسع التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي من خلال الدورات عبر الإنترنت

دخل صندوق النقد الدولي مرحلة جديدة مثيرة للاهتمام في منهجه نحو التدريب، مع اعتماد دورات جديدة للتعلُّم عبر الإنترنت مصممة بالتعاون مع شركائه في برنامج «إديكس» (edX)، وهو برنامج غير هادف للربح للتعلُّم عبر الإنترنت أسسته جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويستطيع الصندوق من خلال هذه الشراكة توسيع إمكانية الاستفادة من برامجه التدريبية وإتاحتها لعدد أكبر من المسؤولين في البلدان الأعضاء وأن يتيح للقاعدة الأعرض من الجمهور العام إمكانية الالتحاق بدوراته التدريبية من خلال ما يُسمَّى «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» (MOOCs).

ويتضمن تصميم الدورات الجديدة — التي أعدها معهد تنمية القدرات بالتعاون مع إدارات أخرى في الصندوق— أفلام فيديو قصيرة ممزوجة باختبارات وتمارين عملية تفاعلية، وتتضمن هذه الدورات أيضا حلقات نقاش تسمح للمشاركين بتبادل الآراء فيما بينهم وإجراء المناقشات حول مضمون الدورة. ويسهم التقييم بالكمبيوتر في توفير وقت المدرب ويعني أن في استطاعة الصندوق توفير فرص غير محدودة فعليا للالتحاق بالدورات. ومنذ إطلاق البرنامج في أواخر عام ٢٠١٣، جذبت هذه الدورات — المتاحة مجانا والمفتوحة لكل من يرغب ولديه خدمة إنترنت — ما يزيد على ١٠ آلاف مشارك فعال، حصل حوالي ٦ آلاف مشارك منهم على شهادة استكمال الدورة.

فرص جديدة أمام البلدان النامية منخفضة الدخل

يتيح التَعَلُّم عبر الإنترنت فرصا تدريبية لمجموعة أوسع من المسؤولين في البلدان الأعضاء. فتبلغ نسبة المسؤولين الحكوميين من بين المتخرجين عبر الإنترنت حتى هذا التاريخ ٤٠٪، مما يرفع التدريب في الصندوق بمقدار أربع نقاط مئوية في السنة المالية ٢٠١٥. وكان أكبر عدد من الحاصلين على هذا التدريب من المسؤولين في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يساعد على التحول في توزيع التدريب نحو المنطقة. والتدريب عبر الإنترنت آخذ كذلك في التحول نحو المسؤولين في البلدان النامية منخفضة الدخل، والذين تلقوا حوالي نصفه في السنة المالية ٢٠١٥، مقابل أقل قليلا من ٤٠٪ من التدريب المباشر.

وتشكل الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت قناة مهمة للتواصل الخارجي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي: يتفق أربعة أخماس المشاركين على أن الدورات عمقت فهمهم لمهام صندوق النقد الدولي وعمله. ولاقت الدورات ترحيبا كبيرا، فأعرب المشاركون عن تقديرهم للصندوق على إتاحة المجال لتيسير

طالع بنفسك
الدورات التدريبية المجانية متاحة عبر شبكة الإنترنت في العنوان التالي:
https://www.edx.org/school/imfx

مشاركون من مختلف أنحاء العالم في الدورات التدريبية الجديدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي
طلاب مشاركون (الأزرق الفاتح)؛ طلاب حصلوا بالفعل على درجات نجاح (الأزرق الغامق)

الحصول على هذا النوع من التدريب. ومن خلال مشاركة الشباب (ربع المشاركين من الطلاب) وتبادل المعلومات، تساعد الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت مجموعة متنوعة من الجمهور العالمي على تكوين فهم أفضل للسياسات الاقتصادية في بلدانهم وفي أنحاء العالم.

وتشمل الدورات عبر الإنترنت حتى الآن ما يلي:

دورة «**سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي**» (**FPP.1x**) وتحتوي على مقدمة إلى البرمجة المالية، وتعرض الخصائص الرئيسية لحسابات القطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (أي القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي) والعلاقات التبادلية بينها.

دورة «**تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين**» (**DSAx**)، وتعرض صورة شاملة لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين وإطار الاستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين على النحو المعمول به في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

دورة «**إصلاح دعم الطاقة**» (**ESRx**)، وتستند إلى تحليل مكثف بين البلدان ضمن الكتاب الصادر مؤخرا عن الصندوق بعنوان «إصلاح دعم الطاقة: الدروس والانعكاسات» بغية تقديم التوصيات حول أفضل السبل لتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تخفيض الدعم المقدم من الدولة على الطاقة.

وتتضمن الدورات المقبلة دورة «التنبؤات الاقتصادية الكلية»، ودورة «سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي– الجزء الثاني: تصميم البرامج»، ودورة «تحليل الأسواق المالية.» وتُرجمت دورة سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي– الجزء الأول إلى اللغة الفرنسية وسوف تُترجم إلى اللغتين الإسبانية والروسية خلال السنة المالية ٢٠١٦.

المشاركون في «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» حسب المهنة

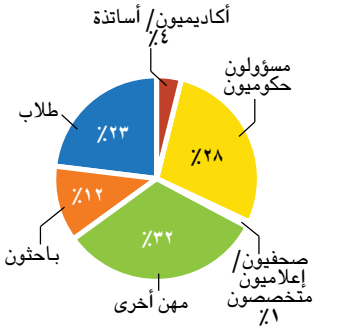

تدريب المسؤولين الحكوميين
أعلى ١٠ بلدان شاركت في «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» في السنة المالية ٢٠١٥

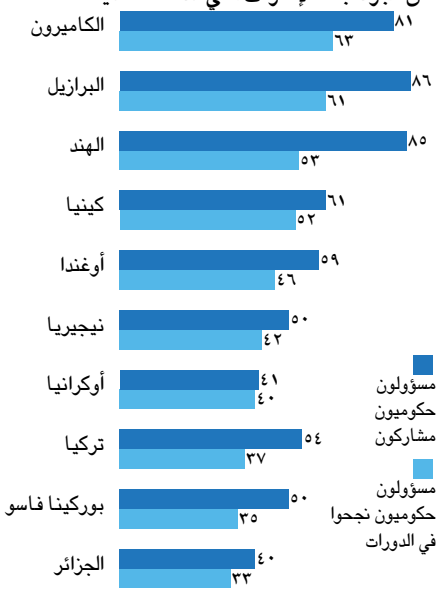

المشاركون في «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» حسب المنطقة

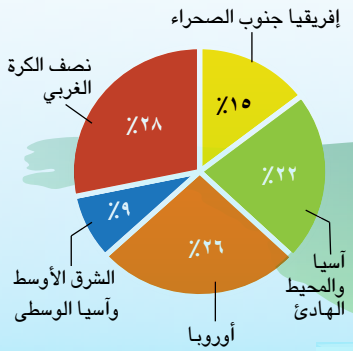

مبادرة البيانات دون مقابل

«برنامج البيانات بدون مقابل سيساعد كل مستخدمي بياناتنا على الاستفادة بصورة أفضل من هذا المورد الإحصائي الحيوي — من أرقام الموازنات العامة إلى بيانات ميزان المدفوعات، ومن إحصاءات الدين إلى المؤشرات العالمية المهمة».

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، منتدى الصندوق الإحصائي الثاني، ١٨–١٩ نوفمبر ٢٠١٤

إن توافر الإحصاءات الدقيقة في الوقت المناسب هو شريان حياة صناع السياسات الاقتصادية والتحليل. ويمكن أن تكون البيانات الجيدة عاملا مساعدا لصناع السياسات في تحديد مواطن الضعف المالية والاقتصادية الكلية والتعامل معها، ويمكن أن يعزز شفافية السياسة بشكل كبير.

وعلى مدار السنوات، كان في استطاعة صناع السياسات والمستثمرين عموما الحصول على معلومات اقتصادية موثوقة في الوقت المناسب، ولكن ظلت هناك شرائح عريضة من الجمهور في البلدان الأعضاء غير قادرة على الاستفادة من البيانات التي تساعد على تحديد المخاطر الاقتصادية الناشئة التي تقتضي إجراء تعديلات في السياسات.

وكانت قواعد البيانات القُطْرية المقارنة في الغالب مجالا محصورا في المنظمات الدولية. وفي كثير من الحالات، لم تكن قواعد البيانات هذه تُتاح إلا من خلال اشتراك. والآن بدأ هذا المنهج يتغير مع التحول العالمي نحو توفير البيانات بدون مقابل.

إتاحة البيانات مجانا لجميع المستخدمين

بدأ صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠١٥ يتيح بياناته الإحصائية عبر الإنترنت مجانا لجميع المستخدمين. وبينما كانت هذه البيانات متاحة في السابق مجانا للمستخدمين من البلدان منخفضة الدخل، الآن يمنح صندوق النقد الدولي الجميع إمكانية الاطلاع على ثروة من البيانات الاقتصادية الكلية تغطي كافة قطاعات الاقتصاد في عدد كبير من البلدان الأعضاء في الصندوق.

وخلال الثلاثة أشهر الأولى من تطبيق نظام إتاحة البيانات مجانا في صندوق النقد الدولي، ارتفع متوسط قاعدة المستخدمين الشهريين بما يزيد على ٩٠٪ فتجاوز ٢٦٢ ألف مستخدم من ١٨٥ بلدا.

طالع بنفسك
البيانات المجانية متاحة عبر شبكة الإنترنت في العنوان التالي:
http://www.imf.org/data

وأدت هذه الزيادة إلى حدوث زيادة كلية في الحركة الشهرية تقارب ٤٠٪.

وطُبِّقت السياسة إلى جانب أوجه التحسن التكنولوجي، بما فيها بوابة جديدة للبيانات عبر الإنترنت ومنصة معززة لنشر البيانات. وتتيح منصة البيانات الحصول على مزيد من البيانات التصويرية التفاعلية وتحميلها وتبادلها.

وتتضمن قاعدة البيانات التي تتاح مجانا ما يلي:

الإحصاءات المالية الدولية: مكتبة كاملة من الإحصاءات الدولية التي تخضع للتحديث بانتظام وتغطي كل جوانب التمويل الدولي والمحلي.

إحصاءات ميزان المدفوعات: تتضمن بيانات ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي للبلدان المنفردة ومناطق الاختصاص وغيرها من الكيانات المبلِّغة، والأرقام الكلية الإقليمية والعالمية لمعظم مكونات ميزان المدفوعات بتاريخ يرجع إلى عام ١٩٦٠.

إحصاءات مالية الحكومة: تغطي بيانات إحصاءات مالية الحكومة السنوية الشاملة مستويات الحكومة المختلفة — بما فيها الحكومة العامة والحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم، بتاريخ يرجع إلى عام ١٩٩٠.

إحصاءات وجهة التجارة: قاعدة بيانات للصادرات والواردات بين البلدان والمناطق وشركائها التجاريين، بتاريخ يرجع إلى عام ١٩٨٠.

قاعدة البيانات التي أتيحت مجانا تشمل:

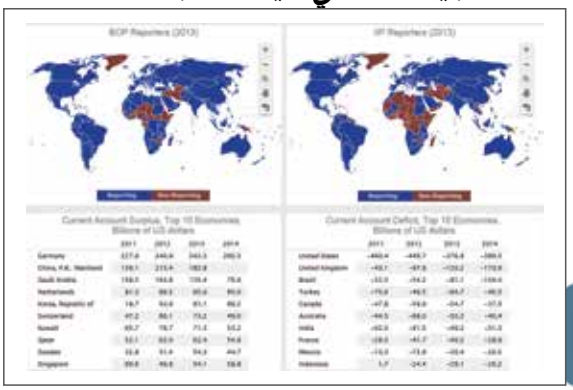

الإحصاءات المالية الدولية

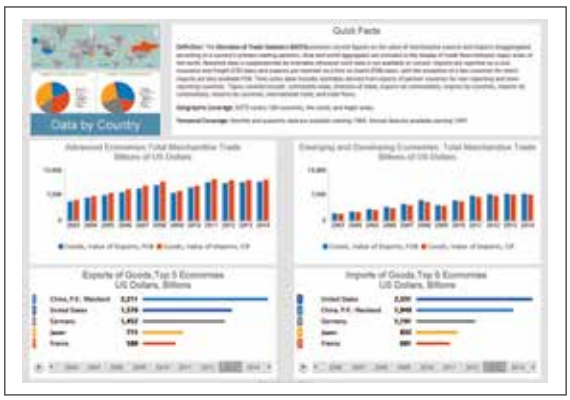

إحصاءات ميزان المدفوعات

إحصاءات مالية الحكومة

إحصاءات وجهة التجارة

توسع سريع في أنشطة تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي لتلبية الطلب من البلدان الأعضاء في مختلف أنحاء العالم. توضح الخريطتان أدناه حجم المساعدة الفنية والتدريب في السنة المالية ٢٠١٥، مقيسان بما يعادل سنة عمل خبير واحد على أساس التفرغ، والتدريب على مدى أسبوع على أساس التفرغ للطالب الواحد، على التوالي.

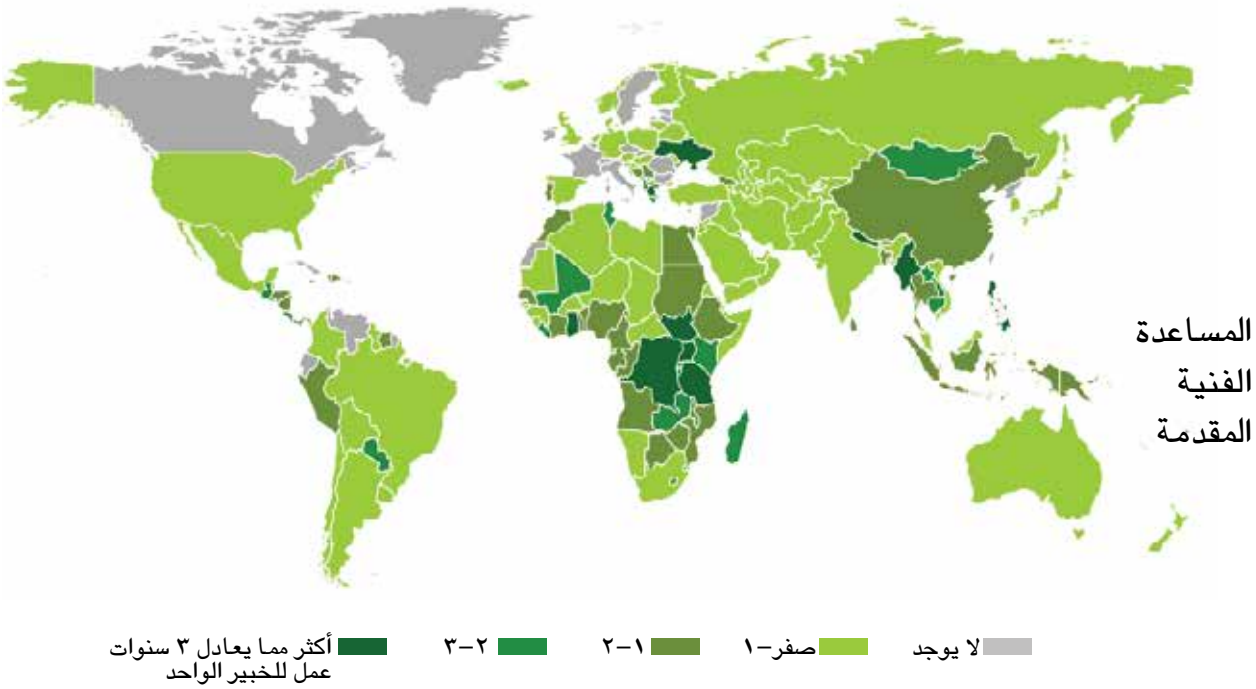

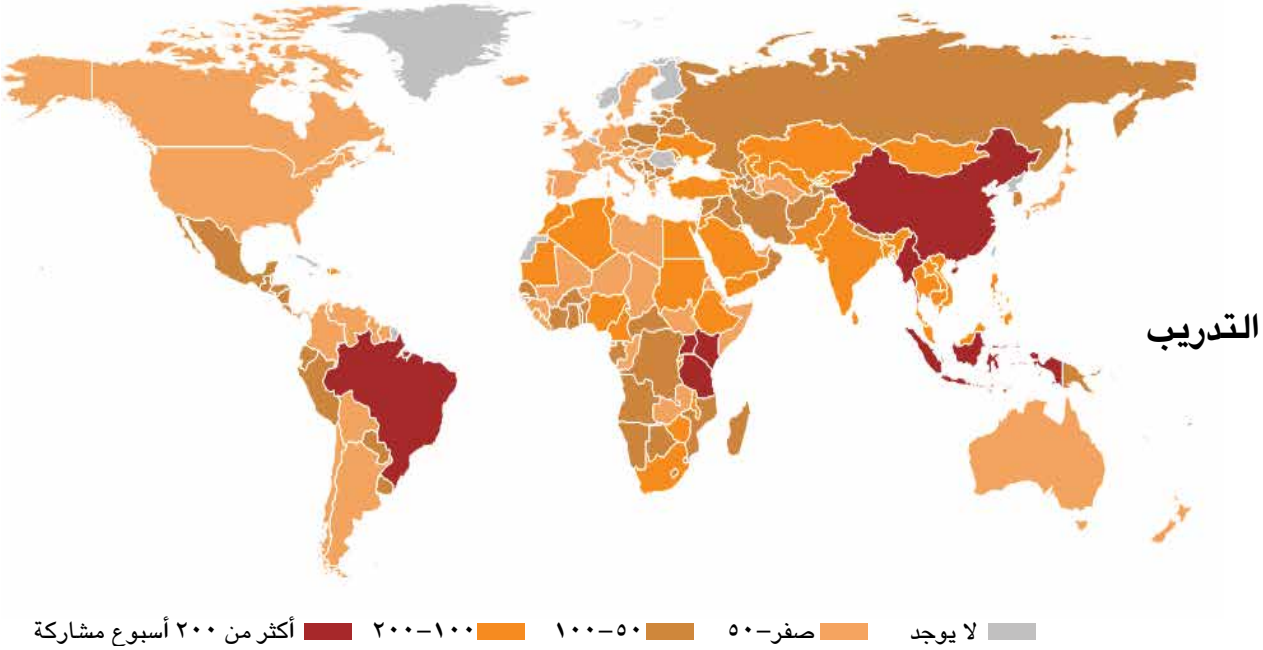

الجزء ٢ العمل الذي نضطلع به: "المهام الرئيسية الثلاث"

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية

الرقابة الاقتصادية

عملية التحقق من سلامة اقتصادات البلدان

١٣١

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، التي تنفذ على المستوى الدولي وفي فرادى البلدان، يسلِّط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة للاستقرار ويقدم المشورة بشأن تعديلات السياسات اللازمة.

الإقراض

تم تقديمها إلى ٩ بلدان، إلى جانب منح قروض قيمتها ٢,٧ مليار دولار أمريكي بأسعار فائدة متدنية أو بدون أسعار فائدة لما مجموعه ١٧ بلدا من بلدانه الأعضاء النامية منخفضة الدخل

١٢٫٢ مليار دولار

يقدم الصندوق قروضا لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت قيم عملاتها، ومواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية.

تنمية القدرات

لمشورة الخبراء والتدريب

٢٤٫٨ مليون دولار

يساعد صندوق النقد الدولي بلدانه الأعضاء على وضع سياسات اقتصادية وإدارة شؤونها المالية بفعالية أكبر عن طريق تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية من خلال مشورة الخبراء والتدريب، وهو ما يطلق عليه تنمية القدرات.

الرقابة الاقتصادية

الرقابة هي الكلمة الجامعة التي تشمل العملية التي يقوم الصندوق من خلالها بالإشراف على النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وفي إطار هذه العملية الرامية إلى التحقق من السلامة المالية للبلدان سنويا، والمعروفة باسم الرقابة، يسلِّط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن تعديلات السياسات اللازمة. وبهذه الطريقة، فإنه يساعد النظام النقدي الدولي على الوفاء بالغرض الأساسي منه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

وهناك جانبان رئيسيان لعمل الصندوق في مجال الرقابة: **الرقابة الثنائية**، أو تقييم سياسات كل بلد عضو وإسداء المشورة بشأنها؛ و**الرقابة متعددة الأطراف**، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. وبتوحيد الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يكفل الصندوق قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليلات "التداعيات"، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى.

والمحور الذي ترتكز عليه الرقابة الثنائية هو ما يطلق عليه مشاورات المادة الرابعة، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وتغطي المشاورات طائفة من القضايا التي تعتبر ذات أهمية كلية — أي قضايا المالية العامة وأسعار الصرف والقضايا المالية والنقدية والهيكلية — وتتركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات. ويشارك مئات من الاقتصاديين العاملين في الصندوق في عملية مشاورات المادة الرابعة.

وتجرى المشاورات في إطار حوار للسياسات من اتجاهين مع السلطات القُطْرية للبلد المعني، بدلا من قيام الصندوق بتقييم البلد. ويجتمع فريق الصندوق عادة مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي، ومع عدد آخر من المعنيين مثل البرلمانيين وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية للمساعدة على تقييم السياسات الاقتصادية للبلد وتوجهه. ويقدم الخبراء تقريرا إلى المجلس التنفيذي للصندوق، لمناقشته في الظروف العادية، تختتم بعدها المشاورات ويعد موجز للاجتماع ينقل إلى سلطات البلد المعني. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يُنشر تقييم المجلس في صورة نشرة صحفية، إلى جانب تقارير الخبراء، مع موافقة البلد العضو المعني. وفي السنة المالية ٢٠١٥، أجرى الصندوق ١٣١ مشاورة في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول الشبكي ٢–١).

ويضطلع الصندوق أيضا برقابة القطاع المالي منذ الأزمة المالية، مع التأكيد بشكل خاص على ضرورة تعزيزه عقب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

وتتضمن الرقابة متعددة الأطراف مراقبة الاتجاهات الاقتصادية العامة العالمية والإقليمية وتحليل التداعيات الناشئة عن سياسات البلدان الأعضاء إلى الاقتصاد العالمي. وتنشر التقارير الرئيسية المعنية بالرقابة متعددة الأطراف مرتين في العام، وهي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا لحالة الاقتصاد العالمي، يعالج فيه المسائل ذات الاهتمام الملح، مثل الاضطراب المالي وهبوط النشاط الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن. ويتضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي تقييما محدثا للأسواق والآفاق المالية العالمية، ويسلّط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي العالمي. ويعنى تقرير الراصد المالي بتحديث التوقعات للمالية العامة في الأجل المتوسط وتقييم التطورات في الماليات العامة. وينشر الصندوق أيضا تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي، في إطار مسوحه الاقتصادية والمالية العالمية.

الرقابة الثنائية

عملية مشاورات المادة الرابعة: التقييم السنوي للسياسات الاقتصادية

تجرى عملية مشاورات المادة الرابعة على مدى عدة أشهر، تبدأ بمراجعة داخلية لأهم قضايا السياسات وأولويات الرقابة على نطاق الإدارات والإدارة العليا، بموجب وثيقة إحاطة تعرف باسم مذكرة السياسات.

وتتناول هذه المذكرة بالتفصيل التوجهات والتوصيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي ستناقش مع الحكومة. وتتم مراجعة مذكرة السياسات مع الإدارات الأخرى من أجل بناء توافق في الآراء بشأن البلد المعني قبل إجراء المشاورات، وتسفر هذه المراجعة عن عقد اجتماع للتشاور بشأن السياسات، ترسل بعده مذكرة السياسات إلى الإدارة العليا للصندوق للموافقة عليها. وبعد الموافقة على مذكرة السياسات، يسافر الفريق إلى البلد لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة. ولدى عودة الفريق إلى مقر الصندوق، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يخضع مرة أخرى لمراجعة الإدارات والإدارة العليا قبل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق.

تقييم عملية الرقابة

مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤

استُكملت في سبتمبر ٢٠١٤ آخر مراجعة رئيسية لممارسات وفعالية رقابة الصندوق، المعروفة باسم مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات. واستندت النتائج والتوصيات إلى معلومات وفرتها مجموعة متنوعة من التحليلات والمنظورات، بما في ذلك مسوح أصحاب المصلحة؛ ومراجعة منتجات الرقابة الأخيرة للصندوق؛ ودراسات الخبراء المرجعية؛ ومدخلات خارجية موسعة كالدراسات التحليلية والتعليقات والمقابلات التي تجرى مع أصحاب المصلحة والمشاورات مع المجتمع المدني. وتلقت المراجعة أيضاً مدخلات قدمها فريق استشاري خارجي مستقل، عني بفحصها، كما استفادت من التعليقات المستقلة.

وقد ناقش المجلس التنفيذي هذه المراجعة في سبتمبر ٢٠١٤.

وكان الموضوع الشامل لمراجعة ٢٠١٤ هو كيفية تصميم الرقابة بطريقة تدعم النمو القابل للاستمرار في عالم ما بعد الأزمة الذي لا يزال شديد الترابط.

وخلصت المراجعة إلى أنه قد أحرز تقدم كبير منذ عام ٢٠١١ إلا أنها شددت على أن تعزيز الرقابة عملية مستمرة وديناميكية. وبناء على ذلك، ركزت المراجعة على سبل الاستفادة من الإصلاحات الأخيرة مع الاستمرار في تطويع الرقابة بحيث تتصدى للتحديات التي تظهر لدى البلدان الأعضاء.

وانبثقت عن المراجعة ثلاثة موضوعات رئيسية، على النحو التالي:

أولا، حددت المراجعة النطاق لمواصلة دمج وتعميق تحليلات المخاطر والتداعيات، لا سيما لبناء فهم أعمق

لطريقة انتشار المخاطر عبر البلدان وانتشار التداعيات عبر القطاعات. **وثانيا، سلطت المراجعة الضوء على ضرورة أن تكون المشورة بشأن السياسات مفصلة بشكل أكبر** لمواءمة احتياجات البلدان وأن تستند بدرجة أكبر إلى مدخلات الخبراء، بما في ذلك في مجالات تحليل السلامة الاحترازية الكلية والتحليل الهيكلي الكلي، وأن تقدم تحليلا ومشورة أكثر تماسكا بحيث تزداد الاستفادة من معارف الصندوق بالخبرات القُطْرية المقارنة.

وثالثا، شددت المراجعة على أهمية النظر إلى ما هو أبعد من المناهج والأدوات التحليلية لتحقيق تأثير أكبر. وانتهت المراجعة إلى أنه على الرغم من الخطوات الجيدة التي تحققت، لا يزال أمام الصندوق مجال للتواصل بشكل يركز على العملاء ولكن يقوم على المصارحة، في حين تظل المساواة في المعاملة عنصرا حاسما للشرعية والرقابة الفعالة.

وقد أيد المجلس التنفيذي الاستنتاجات الرئيسية ومعظم التوصيات التي انتهت إليها المراجعة. وبناء على ذلك، صادق المجلس على خمس أولويات تشغيلية للفترة ٢٠١٤–٢٠١٩، هي: (١) المخاطر والتداعيات؛ و(٢) الرقابة المالية الكلية؛ و(٣) المشورة بشأن السياسات الهيكلية الكلية البالغة الأهمية؛ و(٤) المشورة بشأن السياسات المتماسكة والمستندة إلى الخبرة؛ و(٥) اتباع منهج للرقابة يركز على العملاء.

وأصدرت المدير العام خطة عمل لتعزيز الرقابة في ديسمبر ٢٠١٤، تضمنت مقترحات محددة في كل من هذه المجالات ذات الأولوية. وعلى وجه الخصوص، تتضمن الخطة إجراءات لتنشيط تحليل الميزانيات العمومية وتطويعه لملاءمة الأغراض، ودمج التحليل المالي الكلي بصورة تامة في الرقابة؛ وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز المشورة بشأن السياسات الهيكلية وزيادة تركيزها.

وبالنظر إلى أن تنفيذ إصلاحات الرقابة سيستغرق بعض الوقت، وافق المجلس التنفيذي على الانتقال من دورة مدتها ثلاث سنوات لمراجعة الرقابة إلى دورة مدتها خمس سنوات. وبذلك يكون عام ٢٠١٩ هو الموعد التالي للمراجعة الشاملة العادية للرقابة.

الإطار ٢–١: اعتماد المنظور المالي

يتمثل أحد العناصر الأساسية في مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات في الرقابة المالية الكلية — وهي نظرة شاملة إلى القضايا المالية على المستويين الوطني والإقليمي. وحددت المراجعة أنه يمكن القيام بالمزيد لدمج هذا المجال من مجالات العمل في التحليل الاقتصادي الكلي الأساسي للصندوق. وأوصت بتبسيط الرقابة المالية الكلية باستخدام أدوات أفضل واتباع ممارسات جديدة. ودعت أيضا إلى تعزيز الرقابة على سياسات السلامة الاحترازية الكلية.

وأشارت خطة عمل المدير العام لتعزيز الرقابة، التي صاحبت هذه المراجعة، إلى ضرورة فهم الصلات المالية الكلية بشكل أوضح. وتعهدت الخطة ببذل مجهود مركز لتحديد المواضيع في هذا المجال لمختلف البلدان، وبتوفير دعم مشترك بين الإدارات لإعداد هذا التحليل وإدراجه في مشاورات المادة الرابعة بغية تطوير ممارسات رائدة في تحليل الصندوق ومشورته في مجال السياسات. وستدعم هذه المبادرة جهود متزايدة لنشر أدوات سهلة الاستخدام لتكميل العمل التحليلي الذي يقوم به الصندوق.

وتعهدت الخطة أيضا ببناء القدرات في الإدارات المختصة بشؤون المناطق وتحديد شبكات الخبراء الداخليين المتخصصين في الشؤون المالية الكلية لدعم انتشار ممارسات التعلم على نطاق خبراء الصندوق، بما في ذلك تقديم برنامج تدريبي وتبادل الممارسات الجيدة.

ولتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية، أعدت مذكرة توجيهية للخبراء على أساس الورقة التي أصدرها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ عن "الجوانب الرئيسية في سياسة السلامة الاحترازية الكلية" وعن التجارب القُطْرية. وتتناول المذكرة بالتفصيل طائفة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية وتناقش تنفيذ سياسات السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك في البلدان منخفضة الدخل.

ويواصل الصندوق تعميق رقابته للقطاع المالي ودمجها بانتظام أكبر في التحليل الاقتصادي الكلي الذي يضطلع به، بسبل تشمل تركيز الجهود في مشاورات المادة الرابعة التي استكملت مؤخرا، والمشاورات المقبلة، مع عينة من البلدان الأعضاء في الصندوق.

مراجعة تقييمات القطاع المالي

برنامج تقييم القطاع المالي عنصر يوفر المعلومات التي يستند إليها الصندوق في عمله الرقابي في مجال استقرار القطاع المالي. وقد أنشئ هذا البرنامج في عام ١٩٩٩ وهو يوفر تحليلا متعمقا للقطاع المالي لبلد ما وأصبح في السنوات الأخيرة جزءا لا يتجزأ من الرقابة للبلدان الأعضاء ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا، أي القطاعات التي يمكن أن يكون لانعدام استقرارها المالي تأثير كبير على بلدان أخرى.

وفي البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، تجرى تقييمات البرنامج عادة بالاشتراك مع البنك الدولي وتتضمن عنصرين، هما: تقييم الاستقرار المالي، الذي هو مسؤولية الصندوق الرئيسية؛ وتقييم التطور المالي، الذي يشرف عليه البنك الدولي. وإلى جانب تقرير برنامج تقييم القطاع المالي، يقوم الخبراء في مقر الصندوق بإعداد تقرير لتقييم استقرار النظام المالي، يركز على القضايا ذات الصلة بعمل الصندوق الرقابي، يناقشه المجلس التنفيذي للصندوق، عادة إلى جانب تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة للبلد المعني.

ويتم تقييم سياسة الصندوق بشأن برامج تقييم القطاع المالي كل خمس سنوات، وكانت آخر مراجعة قد أجريت في سبتمبر ٢٠١٤. وكان أحد الأغراض الأساسية لهذه المراجعة تقييم الإصلاحات بعيدة الأثر التي وضعت عقب مراجعة ٢٠٠٩، بما في ذلك تقييم أدوار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدء تطبيق منهج اختياري للوحدات النموذجية. وفي عام ٢٠١٠، أصبح تقييم الاستقرار المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي جزءا إلزاميا من مشاورات المادة الرابعة في حالة ٢٥ بلدا لها قطاعات مالية مؤثرة على النظام المالي، وتقرر أن يجرى كل خمس سنوات. وزاد ذلك العدد إلى ٢٩ منطقة اختصاص في عام ٢٠١٣. وبالنسبة لجميع مناطق الاختصاص الأخرى، تظل المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي طوعية.

وقد وافق المجلس التنفيذي في تقييمه لمراجعة ٢٠١٤ على أن الإصلاحات التي تقررت في عام ٢٠٠٩ أدت إلى تحسن ملموس في برنامج تقييم القطاع المالي، حيث عززت تركيز التقييمات وفعاليتها وثباتها.

وذكر المجلس أن التعريف الواضح للمحتوى قد أثبت فعاليته في انضباط وتركيز التقييمات، وأن تحديد أدوار الصندوق والبنك الدولي عزز من المساءلة المؤسسية. واستفاد تحليل مواطن الضعف من استحداث مصفوفة تقييم المخاطر، والتوسع في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتشمل مجموعة أوسع من المخاطر، والتقدم الجاري في تحليل الآثار الانتشارية، وتغطية أطر السلامة الاحترازية الكلية وشبكات الأمان المالي.

وفيما يتعلق بالمرحلة القادمة، شجع المجلس على إدخال مزيد من التحسينات في تقييم المخاطر، بما في ذلك بتوسيع نطاق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتشمل القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز تحليل الترابط والانكشافات عبر الحدود والتداعيات. وأيد المجلس زيادة الانتظام في تقييمات الترتيبات المؤسسية للرقابة الاحترازية الجزئية والكلية وشبكات الأمان المالي، وطلب إلى الخبراء تقصي سبل تركيز التقييمات المعيارية على المجالات الرئيسية الحاسمة البالغة الأهمية للاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بتقييمات الاستقرار المالي الإلزامي، أقر المديرون التنفيذيون بأن إعطاء الأولوية لهذه التقييمات يمكن أن يحد من إتاحة تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي للبلدان غير المؤثرة على النظام المالي بسبب القيود على موارد الصندوق. ووافق المديرون على أنه بالنسبة لهذه الحالات، ينبغي استخدام أشكال أخرى من العمل، بما في ذلك تحسين تغطية قضايا القطاع المالي في مشاورات المادة الرابعة والمساعدة الفنية متعددة الموضوعات.

التأثير الأكبر للاقتصادات الكبيرة

عرض "التقرير التجريبي الثالث للقطاع الخارجي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١٤ تقييما متسقا متعدد الأطراف لمراكز وسياسات القطاع الخارجي لأكبر الاقتصادات لعام ٢٠١٣ والجزء الأول من عام ٢٠١٤

وأدمج التقرير التحليل الوارد من عمليات الرقابة الثنائية والرقابة متعددة الأطراف في الصندوق لتقديم تقييم متماسك لأسعار الصرف، والحسابات الجارية، والاحتياطيات، وتدفقات رؤوس الأموال، والميزانيات العمومية الخارجية. وإلى جانب تقرير التداعيات ومشاورات المادة الرابعة (مع تركيزهما المتزايد على التداعيات)،

كان تقرير القطاع الخارجي جزءا من جهد متواصل لضمان أن يكون الصندوق في وضع جيد للتصدي للآثار المحتملة لتداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاستقرار العالمي، ومتابعة استقرار القطاعات الخارجية للبلدان الأعضاء بطريقة شاملة.

وناقش المجلس التنفيذي التقرير في اجتماع غير رسمي، ولم تتخذ قرارات.

انعكاسات إعادة السياسة النقدية إلى أوضاعها الطبيعية

حدد التقرير أن ديناميكيات القطاع الخارجي في عام ٢٠١٣ تشكلت بفعل عدة تطورات متشابكة. فقد بدأت الاقتصادات المتقدمة تشهد تعافيا أقوى وإن كان متفاوتا، مما أسفر عن اتخاذ خطوات أولى صوب إعادة السياسة النقدية إلى أوضاعها الطبيعية.

وأسفرت الخطوات الأولى لإنهاء السياسة النقدية غير التقليدية في الولايات المتحدة عن تشديد الأوضاع المالية العالمية وجولة من التقلبات في التدفقات الرأسمالية وانخفاضات كبيرة في عملات الأسواق الصاعدة. ومع تعافي الطلب لاحقا على أصول الأسواق الصاعدة، بدعم جزئي من استجابات السياسات، بدأت عملات عدد كبير من الأسواق الصاعدة في الارتفاع مرة أخرى.

وانتهى التقرير إلى أنه على مدى عدد من السنوات، ضاق النمط العالمي لأرصدة الحساب الجاري ولكن دار تدريجيا ليدخل في تكوين جديد. وتضاءلت الأهمية النسبية للاختلالات الزائدة في أكبر اقتصادات العالم. وظهرت في الاقتصادات الأخرى بعض حالات الاختلالات الزائدة الجديدة، وزادت في السنوات القليلة الماضية حالات العجز الزائد من حيث عددها وحجمها.

إجراءات على مستوى السياسات للحد من الاختلالات الزائدة

ذكر التقرير تباين إجراءات السياسات اللازمة لمواصلة تضييق الاختلالات الزائدة ولكن تتضمن ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط، والحد من الزيادات المالية، والقيام بإصلاحات هيكلية لتيسير عمليات ضبط الأوضاع في الاقتصادات التي تسجل حالات عجز، وسياسات مختلفة تدعم زيادة الطلب المحلي في الاقتصادات التي تسجل فوائض. وبوجه أعم، ذكر التقرير أن إجراءات السياسات لازمة على كل من جانبي الاختلالات الزائدة. وأوضح التقرير أن لدى الكثير من الاقتصادات أدوار خاصة تضطلع بها، وأن قيام جميع الاقتصادات بتعديلات في السياسات من شأنه أن يوفر دعما متبادلا، مع تحقق منافع من حيث النمو والحد من المخاطر المالية.

كيف تتداعى السياسات لتؤثر على الاقتصادات الأخرى

في إطار الجهد الواسع المبذول لتعزيز عملية الرقابة، قام الصندوق بتغطية أكثر انتظاما لتداعيات السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء. وتحدث هذه العملية — التي انبثقت عن "قرار الرقابة الموحدة" المعتمد في عام ٢٠١٢ — في سياق مشاورات المادة الرابعة. وهي تهدف إلى تحسين توحيد الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتصدر تقارير التداعيات — التي بدأت في عام ٢٠١١ —سنويا، مع صدور تقرير عام ٢٠١٤ في يوليو ٢٠١٤ عقب اجتماع غير رسمي للمجلس التنفيذي.

وتسمح التقارير للصندوق بأن يناقش مع البلدان أعضائه جميع تداعيات سياساتها على الاستقرار المحلي والعالمي، وتشجع مناقشة القضايا المتصلة بالتداعيات في منتديات متعددة

الإطار ٢-٢: تقييم المخاطر المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي

إن عملية الإنذار المبكر هي عنصر مهم في مجموعة أدوات الرقابة لدى الصندوق. فهي تجمع بين تحليل المخاطر الاقتصادية والمالية ومخاطر المالية العامة والمخاطر الخارجية وكذلك التداعيات عبر القطاعات وعبر الحدود. وتجرى هذه العملية مرتين في السنة، بالتنسيق الوثيق مع مطبوعات الصندوق الرئيسية، وهي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي.

وتبحث العملية في المخاطر التي لا يرجح أن تقع، وإن كانت معقولة، والتي ستستلزم توصيات للسياسات يمكن أن تختلف عن تلك المتصلة بتوقعات السيناريو الأساسي الواردة في التقارير الرئيسية. إلا أنها لا تحاول التنبؤ بالأزمات. وإنما السعي إلى تحديد مواطن الضعف والعوامل التي يمكن أن تتسبب في أزمات نظامية، وتحدد السياسات التي تخفف من حدة المخاطر، بما في ذلك تلك التي تتطلب التعاون الدولي. وتعد عملية الإنذار المبكر بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي، الذي يمثل الخبراء وصناع السياسات من الهيئات الرقابية المالية والبنوك المركزية في عدد من البلدان الأعضاء.

ويناقش المجلس التنفيذي للصندوق كل عملية منها، ثم يقدمها إلى كبار المسؤولين خلال اجتماعات الربيع المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاجتماعات السنوية. وتعتبر نتائج العملية حساسة للأسواق ولا تنشر للجمهور.

الأطراف لتعزيز اهتمام وحوار السياسات. وحتى عام ٢٠١٣، كانت التقارير تركز على الآثار الخارجية للسياسات المحلية في خمسة اقتصادات مؤثرة على النظام المالي هي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبدءا بتقرير عام ٢٠١٤، تحول الصندوق إلى منهج يزيد فيه الطابع المواضيعي، بالتركيز على قضايا رئيسية مختارة على أساس أهميتها من منظور التداعيات.

وذكر تقرير عام ٢٠١٤ دخول التداعيات العالمية مرحلة جديدة.

فمع تذاوي التداعيات والمخاطر المتصلة بالأزمة، كانت أنماط النمو المتغير قد أصبحت هي المصدر الرئيسي للتداعيات في الاقتصاد العالمي.

وسلَّط التقرير الضوء على اتجاهين عامين رئيسيين، على النحو التالي:

أولا، أشار التقرير إلى علامات التعافي المستمر ذاتيا في بعض الاقتصادات المتقدمة — بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة — التي بينت أن إنهاء التيسير النقدي الاستثنائي سيمضي ويؤدي إلى تشديد في الأوضاع المالية العالمية في السنوات القادمة. إلا أن تفاوت التعافي يشير، حسب التقرير، إلى أن عودة السياسة النقدية إلى أوضاعها الطبيعية ستحدث في أوقات تختلف باختلاف البلدان، مع وجود انعكاسات محتملة على حدوث التداعيات.

وثانيا، أكد التقرير أن النمو في الأسواق الصاعدة يشهد تباطؤا على أساس عريض منذ الذروة التي بلغها قبل الأزمة ويمكن أن يحمل تداعيات ملحوظة ذات تأثير على المستوى العالمي، مع احتمال أن يؤثر التباطؤ التدريجي والمتزامن وطويل الأمد على النمو العالمي من خلال التجارة ومن خلال النشاط المالي.

وبيَّن التقرير أيضا كيف يمكن لمخاطر التداعيات الرئيسية أن تتقاطع وتتفاعل. وذكر أن الخطرين المبينين في التقرير يمكن أن يتشابكا لأن الأسواق قد تعيد تقييم احتمالات النمو في الأسواق الصاعدة وسط تجدد المخاوف بشأن نوبات الاضطراب المالي وخروج التدفقات الرأسمالية. وأورد التقرير سيناريو للتطورات السلبية يفترض حدوث تشديد حاد في الأوضاع المالية إلى جانب تراجع النمو بدرجة أكبر في الأسواق الصاعدة على نحو يمكن أن يخفض الناتج بنحو ٢٪.

وذكر التقرير أن مخاطر التداعيات في عام ٢٠١٤ تبرر اتخاذ إجراءات أقوى على مستوى السياسات على كل من المستويين الوطني والعالمي.

ومن شأن اتخاذ إجراءات أقوى على المستوى الوطني في كل من البلدان التي تنتشر منها التداعيات والبلدان التي تنتشر إليها أن تتسق مع نتائج أفضل على المستوى العالمي. وقال التقرير إنه مع وجود مفاضلات ومشكلات بشأن الحوافز، قد لا يكون الاقتصار على الإجراءات الوطنية كافيا لمعالجة آثار التداعيات. ويعني ذلك أن التعاون اتخذ أهمية جديدة بالنسبة لتخفيف حدة التطورات المعاكسة المحتملة ولتوفير الدعم للاقتصادات القابلة للتأثر بدرجة أكبر، في حال تحقق بعض المخاطر الرئيسية.

ومن المقرر دمج تقرير التداعيات لعام ٢٠١٦ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في إطار مبادرات أوسع لتبسيط وترشيد ودمج مختلف الاتجاهات في عمل الصندوق.

التطورات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل

أصدر الصندوق تقريرا جديدا يتناول الاتجاهات العامة في البلدان النامية منخفضة الدخل خلال عام ٢٠١٤ من أجل توسيع التحليل الذي يضطلع به لمجموعة من البلدان التي أصبحت تمثل بصورة متزايدة جزءا ديناميكيا من الاقتصاد العالمي.

وبحث التقرير الصادر في عام ٢٠١٤ الأداء الاقتصادي القوي الذي حققته معظم البلدان في مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل منذ عام ٢٠٠٠ وقيَّم آفاقها في الأجل القريب. وعني التقرير أيضاً بتحليل المخاطر الاقتصادية ومكامن الخطر التي تواجهها هذه البلدان في سياق تفاوت التعافي العالمي وتغير مستويات الدين العام في السنوات الأخيرة.

وناقش المجلس التنفيذي التقرير في اجتماع غير رسمي. ومن المقرر أن يصدر التقرير سنويا.

وتتضمن الرسائل الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٤ ما يلي:

سجلت معظم البلدان النامية منخفضة الدخل نموا اقتصاديا قويا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ولكن ذلك حدث بالدرجة الأولى استنادا إلى تراكم العوامل الإنتاجية وليس إلى نمو الإنتاجية. وتحقق النمو بوتيرة أسرع من وتيرته في العقود السابقة وبالتوازي مع أداء النمو في الأسواق الصاعدة. وارتكز هذا الأداء على عوامل خارجية، وإدارة اقتصادية كلية سليمة، وإصلاحات واسعة النطاق موجهة نحو السوق. إلا أن النمو لم يكن عميقا أو تحويليا بدرجة كبيرة. وإضافة إلى ذلك، لم يرتفع مستوى نصيب الفرد من الناتج في كثير من البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة.

تراجعت نسبة البلدان النامية منخفضة الدخل التي تشير التقديرات إلى شدة قابلية تأثرها بالصدمات تراجعا قليلا إلى نحو ١٠٪ من المجموع، ومعظمها من الدول الهشة. وفي الغالب يمثل ضعف مراكز المالية العامة مكمن الخطر الرئيسي. ويشير تحليل لمجموعة مختارة من سيناريوهات الصدمات إلى الأثر السلبي الكبير الذي يقع على البلدان النامية منخفضة الدخل من جراء تباطؤ النمو لفترة ممتدة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ولتعزيز القدرة على الصمود، فإن الإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسات لإعادة بناء المصدات الواقية للمالية العامة والحسابات الخارجية تمثل أولوية في عدد كبير من البلدان. ومع قيام اقتصادات الأسواق الحدودية بتوسيع صلاتها بالنظام المالي العالمي، فإنها تواجه مخاطرتين جديدتين هما سرعة نمو الائتمان وزيادة الائتمان الخارجي، وهو ما يبرر مراقبة الوضع بعناية في بعض الحالات.

الدين العام في مستويات منخفضة نسبيا في عدد كبير من هذه البلدان، إلا أنه ينبغي تعزيز مؤسسات المالية العامة حتى تستبق تراكم اختلالات جديدة. وقد أسهم النمو القوي وانخفاض أسعار الفائدة والتخفيف الشامل لأعباء الدين في خفض مستويات الدين العام نسبيا. ومع ذلك، يبلغ الدين العام في ثلث هذه البلدان مستويات عالية و/أو زاد بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وقد أتاح تغير المشهد المالي الخارجي لعدد متزايد من البلدان النامية منخفضة الدخل إمكانية الحصول على تمويل من الأسواق المالية الدولية وقام دائنون رسميون غير تقليديين أيضاً بالتوسع بصورة كبيرة في تمويل المشاريع. ويتعين على البلدان الساعية إلى الاستفادة من مصادر التمويل الجديدة أن تولي اهتماما للمجالات التي تذهب إليها هذه الأموال ومدى كفاءة استخدامها. كذلك، فمع ظهور مخاطر جديدة مثل تجميع مدفوعات السداد ومخاطر تمديد الدين، تكون هناك ضرورة لا غنى عنها لتعزيز إدارة الدين العام.

مراقبة المساكن العالمية: على الخطوط الأمامية لمنع الأزمات

يمثل الإسكان قطاعا أساسيا في اقتصاد كل بلد. ولكنه يمكن أيضاً أن يكون مصدراً لعدم استقرار المؤسسات المالية والبلدان، وهو ما تشهد عليه جذور الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ في أسواق المساكن في الاقتصادات المتقدمة. ونتيجة لذلك، فإن فهم العوامل المسببة لدورات أسعار المساكن، وسبل تخفيف حدة هذه الدورات، أصبح مهما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي وعمل الصندوق.

ونظرا لأن البحوث والمشورة بشأن السياسات في هذا المجال أصبحت أكثر محورية في عمل الصندوق، فقد بذلت جهود لتجميع أعمال المؤسسة في هذا المجال. ويتيح ذلك لاقتصاديي الصندوق أن يتتبعوا بشكل أفضل دورات الانتعاش والكساد على المستوى العالمي، والعمل مع صناع السياسات على اتخاذ إجراءات مبكرة لمعالجة فترات انتعاش المساكن.

ومن بين مبادرات الصندوق في هذا المجال ما يلي:

مراقبة المساكن العالمية (Global Housing Watch): وهي صفحة إلكترونية أنشئت في عام ٢٠١٤ للمساعدة على تتبع التطورات في مختلف أسواق المساكن، وإتاحة عقد مقارنات أكثر شفافية بين البيانات القُطْرية الشاملة والتاريخية، ومناقشة أدوات السياسة التي يجري وضعها لمعالجة دورات الأسواق. وتتضمن هذه الصفحة مؤشر أسعار المساكن العالمية، الذي يجمع متوسط أسعار المساكن في مختلف البلدان لتسليط الضوء على الاتجاهات العامة للأسعار العالمية. وتوفر هذه البيانات لأفرقة الصندوق القُطْرية مؤشرا عن وضع بلدها في المقارنة مع البلدان الأخرى استنادا إلى تلك المقاييس.

"**التقرير التجميعي عن تعافي المساكن**": وهو تقرير صدر في نوفمبر ٢٠١٤ عن الإدارة الأوروبية بشأن تجارب الدانمرك وآيرلندا وهولندا وإسبانيا، وعني بتغطية البلدان التي شهدت انخفاضات كبيرة في أسعار المساكن في السنوات الأخيرة وتشترك في بيئة مؤسسية مشابهة. وتقصَّى التقرير السبل التي يمكن أن توفر السياسات من خلالها أفضل دعم للتعافي الاقتصادي في أعقاب هبوط الأسعار.

المؤتمر المعني بأسواق المساكن والاستقرار المالي والنمو: كانت هذه المناسبة التي عقدت في بنغالور، الهند، في ديسمبر ٢٠١٤ منتدى لمناقشة الموضوعات الاقتصادية الكلية بالغة الأهمية المتصلة بأسواق المساكن. وعني المؤتمر، الذي شارك في استضافته المعهد الهندي للإدارة، بمعالجة قضايا من قبيل سياسات السلامة الاحترازية الكلية، والقوى الدافعة لأسعار المساكن، وأسواق المساكن، والسياسة النقدية. وفي مقال ورد في مدونة ذات صلة، سلط نائب المدير العام للصندوق مِن زو الضوء على التحديات التي ينطوي عليها انتعاش أسعار المساكن في الأسواق الصاعدة؛ وكان المقال واحدا من البنود التي حظيت بأعلى معدلات القراءة في مدونة الصندوق *iMFdirect*.

المؤتمر المعني بأسواق المساكن والاقتصاد الكلي: عني هذا المؤتمر، الذي عقد في ٢٠ يونيو ٢٠١٤ برعاية كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الألماني ومؤسسة البحوث الألمانية، ببحث التحديات التي تفرضها أسواق المساكن على السياسة النقدية والاستقرار المالي.

دور التجارة في عمل الصندوق

أصبحت التجارة عنصرا أساسيا في جدول أعمال السياسات لحفز النمو العالمي. ومن شأن إحياء نمو التجارة، التي ظلت تتباطأ في السنوات الأخيرة، أن يؤثر بدرجة كبيرة على النمو في فرادى الاقتصادات والاقتصاد العالمي ككل. ويمكن أن تعزز الإصلاحات المتصلة بالتجارة المنافع المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، مما يحفز معدلات أعلى للنمو.

وكانت تلك رسالة أساسية مستخلصة من المراجعة التي يجريها الصندوق كل خمس سنوات لدور التجارة في

عمل الصندوق، ويقوم فيها بتقييم الاتجاهات العامة المتغيرة في التجارة والسياسة التجارية، ومناقشة أهم القضايا في جدول أعمال المؤسسة. وقد جاءت هذه المراجعة، التي ناقشها المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٥، عقب توصيات صادق عليها المجلس وخطة تنفيذية منبثقة عن التقييم الذي قدمه مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠٩ لمشاركة الصندوق في قضايا سياسة التجارة الدولية.

انعكاسات تغير مشهد التجارة

تضمن تقرير الخبراء نظرة عامة واسعة عن دور التجارة وقضايا السياسة التجارية في عمل الصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية وناقش كيفية دمج وتفعيل انعكاسات مشهد التجارة العالمية المتغير، بما في ذلك تغير القوى الدافعة للتجارة — مثل سلاسل القيمة العالمية — وتحول تركيز سياسة السلامة الاحترازية الكلية من جولات متعددة الأطراف إلى صفقات إقليمية وصفقات متعددة الأطراف.

وخلال مناقشات المجلس، وافق المديرون التنفيذيون بوجه عام على النتائج الرئيسية التي انتهى إليها التقرير، مشيرين إلى إمكانية اشتقاق مكاسب عالمية كبيرة من مواصلة تحرير التجارة ودمجها.

تفصيل الرقابة بحيث تلائم احتياجات البلدان

شدد المديرون على أن عمل الصندوق المعني بالتجارة ينبغي أن يظل جزءا من اختصاصات المؤسسة، وهي معالجة قضايا التجارة التي يُرى أنها ذات أهمية بالغة كلية ومراعاة القيود على الموارد ومحدودية الخبرة في مجال التجارة. وسيتطلب ذلك تحديد الأولويات بعناية ومواصلة التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

وأكد المديرون أيضا أنه ينبغي أن تكون تغطية قضايا التجارة مفصلة بحيث تلائم احتياجات فرادى البلدان، ووافقوا على أن من شأن تحسين دمج التجارة في عمل الصندوق الرقابي أن يتطلب تناغم الجهود على عدة جبهات. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في الانعكاسات المترتبة على جهودها الرامية إلى ريادة وتعزيز المجالات الجديدة للسياسة التجارية، مثل الخدمات والقواعد التنظيمية والاستثمار.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، لا يزال تحرير التجارة التقليدي وترسيخ سلاسل الإمداد العالمية يوفر منافع. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن زيادة التكامل تتطلب استمرار الجهود الرامية إلى الحد من تكاليف التجارة، بما في ذلك تحسين البنى التحتية التجارية وتعزيز المؤسسات الاقتصادية على كل من المستويين الوطني والإقليمي، بدعم من المساعدة الفنية ذات الصلة.

المشورة بشأن السياسات

من الضغوط المصرفية إلى الضغوط السيادية: الانعكاسات على الدين العام

أجرى الصندوق في السنوات الأخيرة بحوثا متزايدة عن الصلات بين البنوك والدين السيادي، لا سيما منذ الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وشهدت الفترة تزايد مواطن الضعف في القطاع المصرفي، على نحو أدى في بعض الحالات إلى وقوع أزمات مصرفية مكتملة العناصر أسهمت في زيادات كبيرة في الدين العام، فيما يعزى جزئيا إلى تدخلات الحكومة.

وفي مارس ٢٠١٥، نشر بحث لخبراء الصندوق بعنوان" من الضغوط المصرفية إلى الضغوط السيادية: انعكاسات على الدين العام"عقب اجتماع غير رسمي للمديرين التنفيذيين. وتقصى البحث كيفية تأثير تطورات القطاع المصرفي وخصائصه على انتشار المخاطر من القطاع المصرفي إلى الدين السيادي، بما في ذلك تأثيره على مدى التكاليف التي تتحملها المالية العامة من جراء الأزمات المصرفية.

دراسة مشتركة بين الإدارات

أجرى هذا البحث فريق مشترك بين إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة البحوث. وقدم البحث دراسة تجريبية جديدة بشأن الوسائل التي يمكن أن تؤثر من خلالها تطورات القطاع المصرفي على النتائج الاقتصادية الكلية ونتائج المالية العامة.

وأشارت الدراسة إلى أن الأزمات المصرفية النظامية ساهمت في زيادات كبيرة في الدين العام.

فعلى مدى الفترة ٢٠٠٧–٢٠١١، كان وسيط الزيادة في الدين العام بعد أربعة أعوام من بداية الأزمة ١٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان، زاد الدين العام بأكثر من ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وخلصت الدراسة إلى وجود عدة عوامل تؤثر على الصلة بين القطاع المصرفي والديون السيادية. وتشمل هذه العوامل مدى توسع الميزانيات العمومية للبنوك، والرفع المالي، والاعتماد على التمويل الخارجي بالجملة، وقوة الأوضاع المؤسسية قبل الأزمة وسياسات تسوية الأزمة؛ ومقدار حيازات البنوك من ديون حكومتها — والمعروف أيضاً بعبارة "التحيز للوطن".

واقترح البحث عددا من الممارسات والسياسات التي يمكن أن تتبعها سلطات المالية العامة للمساعدة على إدارة المخاطر وتعزيز التأهب للأزمة. وحدد أن الجهود اللازمة لتعزيز تنظيم القطاع المالي والرقابة عليه هي المنهج المفضل للحفاظ على سلامة القطاع المصرفيلتتبعها ايبية جديدة العامة من جراء الأزمات المصرفية.اقتصاد العالمي كجزء من مبادرات أوسع لتبسيط وترشيد ودمج مختلف الاتجاهات في ع والحد من مخاطر تعرض أموال دافعي الضرائب للخسائر نتيجة لإخفاقات البنوك. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشمل أولويات السياسة وضع تدابير للسلامة الاحترازية الكلية تهدف إلى ما يلي: (١) الحد من مسايرة الاتجاهات الدورية بصورة مفرطة في النظم المصرفية؛ و(٢) زيادة قدرات البنوك على استيعاب الخسائر؛ و(٣) تحديد صلاحيات وخطط فعالة لتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة.

مناهج لسلطات المالية العامة

في جانب المالية العامة، أشار البحث إلى أنه رغم اعتماد التوصيات المحددة في مجال السياسات للتعامل مع مخاطر القطاع المصرفي على الظروف القُطْرية المحددة، فإنه ينبغي للسلطات المالية أن تقوم بما يلي:

وضع إطار مؤسسي يعزز القدرة على تحديد ومراقبة المخاطر الناشئة عن القطاع المصرفي.

بناء مصدات واقية للمالية العامة أثناء فترات انتعاش القطاع المصرفي تسمح باتباع سياسات مضادة للاتجاهات الدورية بمقاييس مناسبة في فترات هبوط النشاط الاقتصادي. ومن المفيد في هذا الصدد اعتماد قواعد للمالية العامة لتقييد إنفاق الزيادات غير القابلة للاستمرار في الإيرادات الضريبية المصاحبة لانتعاش الائتمان، بما في ذلك الاعتماد الكبير على مصادر الإيرادات المتصلة بالعقارات.

موازنة المنافع والمخاطر المصاحبة للاعتماد على البنوك المحلية باعتبارها مصدرا للتمويل العام. وقد يؤدي الإفراط في الاعتماد على التمويل من البنوك المحلية إلى تشوهات، وإشاعة شعور كاذب باستمرارية القدرة على تحمل الدين، وزيادة تعميق الصلة بين القطاع المصرفي والديون السيادية.

النظر في إمكانية انتهاج سياسات ضريبية تحد من التحيز باتجاه تمويل الدين وجاذبية الرفع المالي. ويمكن أن يؤدي إنهاء الحوافز الضريبية للاقتراض وفرض ضريبة للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي إلى خفض مخاطر القطاع المصرفي والمساعدة على بناء مصدات واقية للمالية العامة عندما تزداد مواطن الضعف.

تأثر الأزمات المصرفية عبر الحدود

يمثل وضع إطار فعال لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة عبر الحدود أولوية مهمة في إصلاح التنظيم الدولي. وقد سلطت إخفاقات البنوك الكبيرة أثناء الأزمة المالية الضوء على ضرورة وجود أدوات لتسوية أوضاع المؤسسات التي كانت توصف بأنها "أكبر من أن تفشل".

ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في جدول أعمال الإصلاح إنشاء معيار دولي لتسوية أوضاع المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي.

وقد حددت الوثيقة الصادرة عن مجلس الاستقرار العالمي بعنوان "السمات الرئيسية للنظم الفعالة لتسوية أوضاع المؤسسات

المالية" (Key Attributes of Effective Resolution Regimes for Financial Institutions) مجموعة متفق عليها من المبادئ وأفضل الممارسات، وتعهدت البلدان الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي بتنفيذ القواعد بنهاية عام ٢٠١٥. وتدعو "السمات الرئيسية" البلدان إلى وضع نظم لتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة تعطي السلطات صلاحيات شاملة لتسوية الأوضاع مع وضع آليات فعالة للتعاون عبر الحدود ولتخصيص خسائر لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

وتضمن تقرير مرحلي أعدته إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الشؤون القانونية بصندوق النقد الدولي وصدر في يونيو ٢٠١٤ وصفا لحالة الجهود المبذولة لوضع هذه القواعد. وناقش المجلس التنفيذي التقرير في اجتماع غير رسمي.

وبين التقرير أنه لا يزال من اللازم القيام بعمل إضافي لوضع نظام فعال لتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة عبر الحدود. وتتضمن المجالات التي يتعين الاهتمام بها ما يلي:

- **نظم التسوية الوطنية**: قامت عدة مناطق اختصاص باعتماد إصلاحات قانونية بعيدة الأثر، إلا أن الإصلاحات تتسم بالتعقيد، وكان التقدم المحرز متباينا بوجه عام. وفي حين أحرزت بعض البلدان تقدما، فلا يزال عدد كبير من البلدان يفتقر إلى صلاحيات شاملة لتسوية أوضاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وآليات فعالة للاعتراف بتدابير التسوية الأجنبية.

- **استراتيجيات للتسوية معمول بها تخص الشركات فقط**: لا تزال هيئات الرقابة في البلدان الوطن وفي البلدان المضيفة تواجه صعوبات في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل تسوية المؤسسات المؤثرة على النظام العابرة للحدود، لا سيما بسبب العوائق القانونية التي تعترض التعاون عبر الحدود والتعقيدات في الهياكل التشغيلية والمالية.

- **القدرة على استيعاب الخسائر**: تدعو وثيقة "السمات الرئيسية" إلى تحمل دائني البنوك من القطاع الخاص أعباء إخفاق البنوك. وتعتمد مصداقية هذا الالتزام على ضمان أن تكون لدى البنوك خصوم كافية لاستيعاب الخسائر دون زعزعة استقرار النظام المالي. ومن المتوقع أن ينتهي مجلس الاستقرار المالي في فترة لاحقة من هذا العام من وضع معيار جديد بشأن القدرة الكلية على استيعاب الخسائر للبنوك العالمية المؤثرة على النظام المالي.

- **تنسيق الهياكل الهرمية للدائنين**: تمثل الفروق بين البلدان في تصنيف مطالبات الدائنين في التصفية أو تسوية الأوضاع عائقا مهما أمام التعاون في تسوية أوضاع البنوك المخفقة عبر الحدود.

- **استخدام الأموال العامة**: لا يمكن استبعاد مخاطرة وجود حاجة إلى الأموال العامة للحفاظ على الاستقرار المالي، وهي مخاطرة تخلق حوافز قوية للعمل من جانب واحد الأمر الذي يمكن أن يقوض التعاون. ومن ثم ستكون هناك ضرورة حاسمة إلى التوصل إلى اتفاق مسبق حول مكان المصدات الواقية وتخصيص الخسائر واستراتيجية تسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة ومواءمة هيكل المجموعات.

- **مناطق الاختصاص/الكيانات الأصغر**: رغم عدم تأثير عدد كبير من البنوك العاملة عبر الحدود على النظام المالي، لكن إذا لم تتم تسوية أوضاعها بطريقة منظمة فمن شأن ذلك أن يزعزع الاستقرار المالي في البلد الوطن والبلدان المضيفة. وسيكون من الضروري عند إصلاح أطر تسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة مراعاة اختلاف درجات تعقيد النظم المالية والتأكد من تواؤم الحوافز بحيث يمكن أن تقلل استراتيجيات التسوية من مخاطر زعزعة الاستقرار المالي في مناطق الاختصاص الصغيرة والأساسية بالنسبة للكيان الذي تجري تسوية أوضاعه.

إعادة هيكلة الديون السيادية

في مايو ٢٠١٣، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا للخبراء بعنوان "إعادة هيكلة الديون السيادية — التطورات الأخيرة والانعكاسات على الإطار القانوني وإطار السياسات لصندوق النقد الدولي" وصادق على برنامج عمل يركز على تعزيز المناهج القائمة على السوق لتسوية أزمات الدين السيادي. وتضمن البرنامج أربعة عناصر، هي: (١) إصلاح إطار الإقراض لدى الصندوق؛ و(٢) تعزيز شروط الإجراء الجماعي في عقود السندات السيادية؛ و(٣) مراجعة إطار مشاركة القطاع الرسمي؛ و(٤) تقييم فعالية سياسة الصندوق فيما يتعلق بالإقراض في وجود متأخرات.

وفيما يتعلق بإطار الإقراض، ناقش المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٤ بحثا لخبراء الصندوق بعنوان "إطار الإقراض لدى صندوق النقد الدولي والدين السيادي — اعتبارات أولية." وانصب التركيز الرئيسي للبحث على إطار الصندوق للاستفادة من الموارد في الظروف الاستثنائية — وهو السياق الذي يكون الأرجح فيه أن يواجه الصندوق صعوبة في تقرير ما إذا كان الدين السيادي لأحد البلدان الأعضاء دين يمكن الاستمرار في تحمله (باحتمالية عالية). وفي إطار الهدف الرئيسي للبحث وهو الحد من تكاليف تسوية الأزمات للدائنين والمدينين، وللنظام ككل، تعرض الدراسة توجهين ممكنين للإصلاحات: طرح خيار "إعادة توصيف حالة الدين" لزيادة مرونة إطار الإقراض عندما تشير التقديرات إلى وجود إمكانية لمواصلة تحمل الدين ولكن دون احتمالية عالية؛ واستبعاد الإعفاء النظامي.

ولم يتخذ قرار بشأن الإصلاحات المقترحة، إلا أن المجلس طلب إلى الخبراء إعداد بحث آخر سيناقش في السنة المالية ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بشروط الإجراء الجماعي، ناقش المجلس في أكتوبر ٢٠١٤ تقريرا للخبراء بعنوان "تعزيز الإطار التعاقدي لمعالجة مشكلات شرط الإجراء الجماعي في إعادة هيكلة الديون السيادية." وتضمنت الورقة توصيات لمواصلة تحسين المنهج التعاقدي القائم على السوق للتعامل مع مشكلات الإجراء الجماعي.

وصادق المجلس على الخصائص الرئيسية لشرط المساواة المعدل والشروط المعززة للإجراء الجماعي في عقود السندات السيادية الدولية للحد من إمكانية تأثرها بالدائنين الممتنعين عن المشاركة في حالة إعادة هيكلة الديون. وقد نتجت الإصلاحات الموصى بها عن عملية تشاور مع المعنيين من الدوائر العامة والخاصة. وأيد المجلس أيضا وجود دور نشط للصندوق في تعزيز إدراج هذه الشروط في الإصدارات الدولية الجديدة للسندات السيادية. غير أن المجلس لاحظ أيضا أن جزءا كبيرا من رصيد السندات السيادية الدولية القائم، الذي لا يحتوي على الشروط الجديدة، سيحين أجل استحقاقه في السنوات العشر القادمة ويمكن أن يشكل مخاطرة على عمليات إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة.

وشجع المجلس الخبراء على الدخول في المزيد من المناقشات الأخرى مع أصحاب المصلحة حول سبل الحد إلى أدنى درجة من المخاطر على عمليات إعادة هيكلة الديون بطريقة منظمة، وأعرب عن تطلعه إلى تقارير مرحلية دورية عن حالة إدراج الأحكام التعاقدية المقترحة في سندات الدين الدولية. ومنذ أكتوبر ٢٠١٤، قامت عدة بلدان أعضاء بإدراج شروط معدلة تتضمن الخصائص الرئيسية التي أقرها الصندوق في إصدارات السندات الجديدة.

ويتوقع أن يبدأ العمل على إشراك القطاع الرسمي وسياسة الإقراض في وجود متأخرات عقب مناقشة المجلس لبحث "إطار الإقراض" في السنة المالية ٢٠١٦.

التداعيات في ضرائب الشركات الدولية

يركز العالم على قضايا الضرائب العابرة للحدود، مع تزايد الاهتمام بصورة كبيرة بالعمل المضطلع به في هذا المجال. وفي مايو ٢٠١٤، أصدر خبراء الصندوق تقريرا بعنوان "التداعيات في ضرائب الشركات الدولية" الذي وجد اهتماما كبيرا.

وتقصى التقرير الذي ناقشه المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي طبيعة التداعيات — الآثار المترتبة على قواعد وممارسات بلد ما على البلدان الأخرى – وأهميتها وانعكاساتها على السياسات، مع التركيز على البلدان النامية.

وجاء هذا التقرير مكملا لمبادرات تركز على الحد من التهرب الضريبي من جانب الشركات متعددة الجنسيات، لا سيما المشروع المشترك بين مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تناقص الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح. واستند التقرير حول التداعيات إلى تجربة الصندوق في قضايا الضرائب الدولية الأوسع على نطاق بلدانه الأعضاء، بما في ذلك التجربة المكتسبة من خلال المساعدة الفنية.

مزاعم بشأن تهرب الشركات متعددة الجنسيات من الضرائب

ذهبت الدراسة التي أعدها الصندوق إلى أبعد من مسألة تناقص الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح لتقصي التأثير الأوسع لتداعيات ضرائب الشركات على الاقتصاد الكلي والتنمية، بما في ذلك قضايا أوسع بشأن التنافس الضريبي بين الحكومات الوطنية. وتهدف خطة العمل المعنية بتناقص الوعاء الضريبي وتحويل

الأرباح — في سياق الهيكل الضريبي الدولي الذي اتفق عليه بصورة غير رسمية في عام ٢٠١٥ — إلى تعديل بعض المبادئ التوجيهية والمعايير العالمية الفنية للضرائب على الأنشطة العابرة للحدود والحد من فرص التهرب الضريبي وتحويل الأرباح.

وحددت دراسة الصندوق أن التداعيات الضريبية يمكن أن تكون لها انعكاسات على الأداء الاقتصادي الكلي.

فتتأثر بيانات الحساب الرأسمالي بوضوح بالضرائب، وتشير أدلة كثيرة إلى تأثير الضرائب بشدة على سلوك الشركات متعددة الجنسية. وأكدت النتائج أن آثار التداعيات الناشئة عن أوعية ضرائب الشركات ومعدلاتها كبيرة.

وخلص التحليل أيضاً إلى أن التداعيات تكون ملحوظة بوجه خاص بالنسبة للاقتصادات النامية، التي تستمد عادة نسبة أكبر من إيرادها من ضرائب الشركات. ولاحظت الورقة أن التجربة المستمدة من المساعدة الفنية تقدم أمثلة كثيرة تكون فيها المبالغ المهددة في قضايا الضرائب الدولية كبيرة بالنسبة إلى الإيرادات الكلية للبلدان — إذ تعادل في بعض الأحيان ١٠–١٥٪ من مجموع الإيرادات.

الحد من التداعيات على البلدان النامية

أوضحت الدراسة أن الحد من التداعيات المعاكسة على الاقتصادات النامية لا يتطلب فقط بناء القدرات وإنما أيضاً معالجة أوجه القصور في القانون والترتيبات الدولية. وذكرت اقتراحات محددة في المجالات التي وجدت بعثات المساعدة الفنية الموفدة من الصندوق أنها تمثل إشكالية كبيرة للبلدان النامية. وأبرزت الدراسة على سبيل المثال المخاطرة التي تواجهها البلدان بالتوقيع على معاهدات ضريبية ثنائية، مثل الإيراد الذي يتم التخلي عنه من اقتطاع الضرائب من المنبع وتناقص الوعاء الضريبي من خلال تسوق الشركات بحثا عن معاهدات أفضل لها. ووجهت أيضاً الاهتمام إلى أوجه الغموض القائمة في كثير من القوانين الضريبية فيما يتعلق بفرض الضرائب على المكاسب الرأسمالية في الخارج، والتي ترتبط في الغالب بالصناعات الاستخراجية. وقالت إن عددا كبيرا من البلدان لا يوفر الحماية من التمويل المفرط للديون أو التلاعب بأسعار التحويلات.

وتنتهي الورقة إلى ضعف الإطار المؤسسي لمعالجة التداعيات الضريبية الدولية، ولذلك فمع تزايد وضوح قوة التداعيات الضريبية ومدى انتشارها، تزداد مبررات وضع منهج شامل وأقل تدرجاً للتعاون الدولي في مجال الضرائب.

العمل اللاحق والتطورات

طُلب إلى خبراء الصندوق في مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في نوفمبر ٢٠١٤ العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات الدولية ليدرجوا بشكل أفضل البلدان النامية في عملية صنع القرار والعملية التداولية بشأن تناقص الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح؛ وقام الخبراء بذلك، من خلال التفاعلات التي تتم في إطار المساعدة الفنية ومن خلال مناسبات التواصل، بما في ذلك إقامة حوار بشأن الضرائب الدولية مع البلدان النامية في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٥ وفي مؤتمر الضرائب السنوي للبلدان الآسيوية الذي تعقده إدارة شؤون المالية العامة. وطلبت مجموعة العشرين أيضاً إلى الصندوق أن يتولى زمام القيادة في إعداد تقرير عن "كفاءة وفعالية استخدام الحوافز الضريبية في البلدان منخفضة الدخل،" والعمل مع موظفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إعداد تقرير عن الضرائب المفروضة على المكاسب الرأسمالية في الخارج.

تقييم كفاية الاحتياطيات

تشغل احتياطيات النقد الأجنبي بحوزة البنوك المركزية مكانا مهما في مجموعة أدوات السياسة في معظم الاقتصادات.

وإلى جانب السياسات السليمة، يمكن لهذه الاحتياطيات أن تساعد على خفض احتمالات وقوع أزمات في ميزان المدفوعات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وللمساعدة على دعم البلدان أعضاء الصندوق، اضطلع خبراء الصندوق بسلسلة من الدراسات عن كفاية الاحتياطيات، تضمنت دراسة أعدت في عام ٢٠١١ بعنوان "تقييم كفاية

الاحتياطيات"عنيت بتقييم المناهج المتبعة لبناء الاحتياطيات، ودراسة ثانية صدرت في عام ٢٠١٣ عنيت باستكشاف دور الاحتياطيات في منع الأزمات وتخفيف حدتها وبحثت في الأسباب التي يمكن أن تستدعي زيادة التوجيهات المقدمة من الصندوق حول هذا الموضوع. وقد ناقش المجلس التنفيذي كلتا الدراستين.

وفي يناير ٢٠١٥، قام المجلس بتقييم تقرير متابعة يستند إلى هذا العمل ويتضمن إطاراً لمناقشة

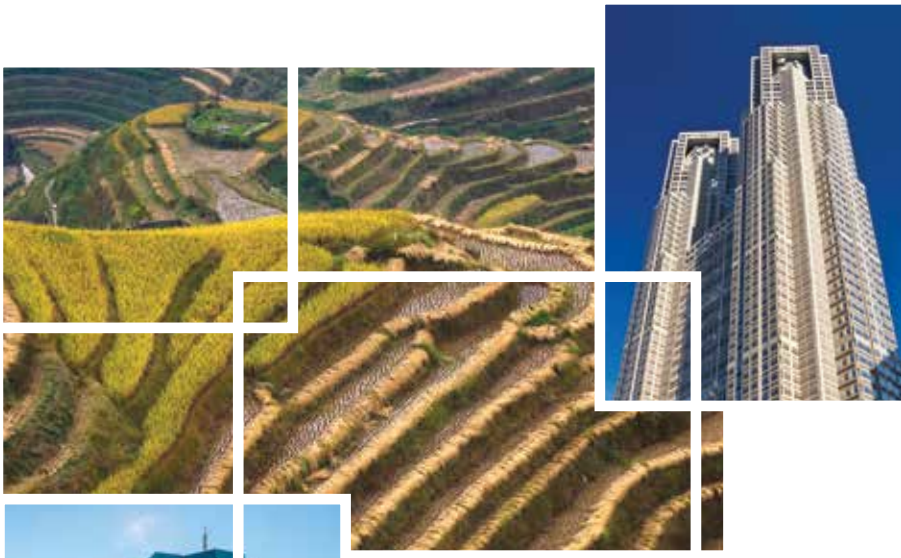

قضايا كفاية الاحتياطيات في سياق مشاورات المادة الرابعة. وهدف هذا التقرير جزئيا إلى المساعدة على تقديم توجيهات بشأن المستوى المرغوب من حيازات الاحتياطيات لبلد ما بتوفير أدوات للتعبير عن المخاطر بأرقام من أجل مساعدة الحكومات على تحديد هذا المستوى.

ويصنف الإطار الجديد البلدان على أساس قوة نفاذها إلى الأسواق، وعمق أسواقها ومقدار السيولة بها، ومرونة اقتصاداتها.

وبالنسبة لكل مجموعة قُطْرية، يقترح التقرير أطرا للمساعدة على تقييم المستوى المناسب من الاحتياطيات استنادا إلى ظروفها. ولتحقيق ذلك، يتضمن التقرير أيضاً مزيدا من التوجيهات لتقييم الاحتياطيات بالنسبة لأنواع محددة من البلدان ضمن هذه الفئات. وعلى سبيل المثال، في داخل مجموعة اقتصادات الأسواق المتعمقة أو الناشئة، ينقح التقرير التوجيهات للبلدان التي لديها تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية، والبلدان كثيفة الاعتماد على السلع الأولية، والاقتصادات المدولرة.

ووافق المجلس التنفيذي في تقييمه للتقرير، الذي صدر في إبريل ٢٠١٥، على أن

الاحتياطيات، إلى جانب السياسات والأساسيات الاقتصادية السليمة، يمكنها أن تحقق منافع كبيرة من حيث خفض احتمالات وقوع أزمات في ميزان المدفوعات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وأيد معظم المديرين التنفيذيين إجراء مناقشة منتظمة لقضايا كفاية الاحتياطيات في تقارير الصندوق الرقابية، نظرا لأنها يمكن أن تساعد في إثراء تحليلات الخبراء ومشورتهم بشأن السياسات.

ووافق المديرون التنفيذيون على أن عمق المناقشة وبؤرة تركيزها ينبغي أن يعتمدا على الظروف القُطْرية ويعكسا الجوانب المهمة للاستقرار الخارجي لبلد ما فضلا على الاستقرار العالمي. وذكروا في هذا الصدد أن المناقشة ينبغي أن تبين مدى كفاية الاحتياطيات للأغراض الوقائية، والأهداف الوقائية وغير الوقائية التي تعلنها السلطات لحيازة الاحتياطيات، وتكلفة الاحتياطيات.

وحتى يدخل الإطار المتفق عليه حيز التشغيل، أيد معظم المديرين التنفيذيين قيام الخبراء بإعداد مذكرة

توجيهية تقييمية، تمشيا مع استجابة الإدارة العليا المعتزمة للنتائج التي توصل إليها مكتب التقييم المستقل في تقييمه للاحتياطيات الدولية في تقريره الصادر في عام ٢٠١٢ والمعنون "الاحتياطيات الدولية — شواغل الصندوق ومنظورات قُطْرية."

تعديل مدونة شفافية المالية العامة

تمثل شفافية المالية العامة عنصرا ضروريا لفعالية إدارة المالية العامة والمساءلة. وهي تضمن أن تكون لدى الحكومات صورة دقيقة عن مركزها المالي وآفاقها عند اتخاذ قرارات اقتصادية، بما في ذلك صورة دقيقة عن التكاليف والمنافع طويلة الأجل المترتبة على تغيرات السياسة والمخاطر التي يمكن أن تواجهها الماليات العامة. وهي تزود الهيئات التشريعية والمواطنين والأسواق بالمعلومات اللازمة لمساءلة الحكومة.

وتشكل مدونة وتقييم شفافية المالية العامة الجديدة للصندوق جزءا من جهوده الجارية لمساعدة البلدان أعضائه على تعزيز صنع سياسات المالية العامة ومراقبتها والمساءلة عنها. وفي عام ٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي على تقرير تضمن المدونة والتقييم الجديدين اللذين يحلان محل مدونة ٢٠٠٧ ووحدات البيانات النموذجية ذات الصلة ضمن تقارير الصندوق المعنية بتطبيق مبادرة مراعاة المعايير والمواثيق.

الشفافية تعزز الرقابة على الماليات العامة

يشكل هذا العمل جزءا من الجهود الجارية لإدارة شؤون المالية العامة، بالتعاون مع إدارات أخرى، لتعزيز عمل الصندوق في مجال مراقبة المالية العامة وتنمية القدرات.

وتتضمن المدونة والتقييم الجديدان الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، والتطورات التي أدرجت في المعايير الدولية، وتبنيان على الردود التقييمية المستمدة من المشاورات مع أصحاب المصلحة.

ومدونة شفافية المالية العامة هي المعيار العالمي للإفصاح عن معلومات الماليات العامة. وهي تتألف من مجموعة مبادئ بنيت على أربع "دعائم" هي: (١) إعداد تقارير المالية العامة؛ (٢) التنبؤ بالمالية العامة وإعداد الميزانيات؛ (٣) تحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها؛ (٤) إدارة موارد الإيرادات.

وبالنسبة لكل مبدأ، تفرق المدونة بين الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة لتزويد البلدان بمعالم واضحة من أجل الامتثال التام للمدونة والتأكد من إمكانية تطبيقها على جميع البلدان الأعضاء في الصندوق. وقد صدرت الدعائم ١–٣، ويتوقع الانتهاء من الدعامة ٤ في السنة المالية ٢٠١٦. وستكمل الدعامة ٤ الدعائم الثلاث الأولى للبلدان الغنية بالموارد وستتضمن الردود التقييمية الواردة من المشاورات مع أصحاب المصلحة والجمهور.

وتعنى تقييمات شفافية المالية العامة بتقييم مدى امتثال البلد للمدونة. وهي تزود البلدان بتقييم شامل لممارساتها في مجال شفافية المالية العامة مقابل المعايير التي تحددها المدونة؛ وبتحليلات كمية لنطاق ومصادر مواطن الضعف في المالية العامة، على أساس مجموعة من مؤشرات شفافية المالية العامة؛ وموجز يمكن الاطلاع عليه لمواطن القوة في شفافية المالية العامة والممارسات الإصلاحية من خلال خرائط شدة المخاطر؛ وخيار وضع خطة عمل متسلسلة لشفافية المالية العامة لمساعدة البلدان على التصدي لأولويات الإصلاح تلك. ويسمح التقييم أيضا بإجراء تقييمات نموذجية تركز على فرادى الدعائم في المدونة الجديدة لمعالجة قضايا الشفافية الأكثر إلحاحا. وقد كانت الردود التقييمية الواردة من السلطات القُطْرية وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن هذه التقييمات إيجابية للغاية.

دليل جديد لشفافية المالية العامة

يتوقع أن يصدر بنهاية السنة المالية ٢٠١٦ دليلٌ جديد لشفافية المالية العامة، يتضمن توجيهات أكثر تفصيلا بشأن تنفيذ المبادئ والممارسات الجديدة لمدونة شفافية المالية العامة. وسيغطي المجلد الأول الدعائم الثلاث الأولى من المدونة ويحل محل دليل شفافية المالية العامة لعام ٢٠٠٧، بينما سيركز الثاني على الدعامة ٤ — التي تغطي إدارة إيرادات الموارد — ويتضمن المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد لعام ٢٠٠٧ الذي كان يصدر بشكل منفصل فيما سبق.

عمل الصندوق مع الدول الصغيرة

"يقف الصندوق على استعداد للعمل مع الدول الصغيرة لمساعدتها على التغلب على التحديات الإنمائية وبناء مستقبل مزدهر."

نائب المدير العام للصندوق مِن زو

٣ سبتمبر ٢٠١٤

يضم الصندوق بين أعضائه ٤٢ بلدًا يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، ويصنَّف ٣٣ بلدا منها ضمن فئة الاقتصادات النامية الصغيرة. وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه المجموعة من البلدان النامية تُعرف باسم "الدول الصغيرة"، رغم أنها تتضمن أيضا فئة فرعية للبلدان "المتناهية الصغر" التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة حسب الوضع في عام ٢٠١١.

ولا تتمتع الدول الصغيرة بنفس المنافع التي تتمتع بها اقتصادات الحجم، مما يعيق قدرتها على تقديم سلع وخدمات عامة أو إنتاج سلع للتجارة العالمية. وقد تأخر نموها الاقتصادي عن نمو أقرانها الأكبر على مدى العقد الماضي، وشهدت الدول المتناهية الصغر قدرًا كبيرًا من التقلب الاقتصادي نتيجة لصدمات تغير المناخ وغيرها من الصدمات. وبالنظر إلى الاحتياجات الاقتصادية الخاصة لهذه المجموعة من البلدان، استجاب الصندوق بمراجعة أفضل السبل للعمل معها وتقديم الدعم لها.

وقد بدأت هذه العملية في عام ٢٠١٣ ببحث أعده خبراء الصندوق بعنوان "القضايا الاقتصادية الكلية في الدول الصغيرة وانعكاساتها على عمل الصندوق معها،" ومناقشة متصلة بهذا البحث أجراها المجلس التنفيذي. وفي مايو ٢٠١٤، صدرت مذكرة توجيهية للخبراء عن عمل الصندوق مع الدول الصغيرة، تم فيها تجميع الدروس المستخلصة من البحث الذي أعده الخبراء في عام ٢٠١٣ ومناقشة المجلس له. وتم تحديد خمسة مجالات مواضيعية رئيسية تعبر عنها حروف الكلمة المختصرة G.R.O.W.TH. باعتبارها أساسية في حوار السياسات مع الدول الصغيرة، وهي: النمو وخلق الوظائف (G) (growth and job creation)؛ والقدرة على الصمود أمام الصدمات (R) (resilience to shocks)؛ والقدرة التنافسية بوجه عام (O) (overall competitiveness)؛ واعتماد خيارات قابلة للتطبيق في مجال استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين (W) (workable fiscal and debt sustainability options)؛ والقطاعات المالية الصغيرة (TH) (thin financial sectors).

وفي مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في ساموا في سبتمبر ٢٠١٤، تعهد نائب مدير عام الصندوق مِن زو باستمرار الدعم المقدم من الصندوق لتلك البلدان في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار.

ومع تركز عدد كبير من الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تضطلع إدارات الصندوق الإقليمية ومراكز المساعدة الفنية الإقليمية التابعة للصندوق بدور قيادي في العمل على تلبية احتياجات الدول الصغيرة.

ولتحسين تواصل الصندوق مع بلدانه الأعضاء الأصغر، قامت إدارة آسيا والمحيط والهادئ وإدارة نصف الكرة الغربي بالصندوق مؤخرًا بإصدار نشرتين دوريتين هما "الركن الكاريبي" ("Caribbean Corner") و "راصد الدول الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" ("Asia & Pacific Small States Monitor") على الترتيب. وعقب صدور المذكرة التوجيهية للخبراء، بدأت إدارة آسيا والمحيط الهادئ في تقديم دورة تدريبية لرؤساء البعثات المشاركين في العمل الرقابي المعني بالدول الصغيرة.

وأُدرجت أيضا تحليلات السياسات التي أعدتها الإدارتان في تقرير أعدّ بالتعاون مع إدارتين آخريين وصدر في مارس ٢٠١٥ بعنوان "التطورات الاقتصادية الكلية وقضايا مختارة في الدول النامية الصغيرة". وتضمن التقرير، الذي ناقشه المجلس في مارس، موجزا بالتطورات الأخيرة وتوقعات خبراء الصندوق، وفصولا مواضيعية عن التحديات في مجال إدارة المالية العامة في الدول الصغيرة، وتأثير انخفاض العملة، ومستويات الشمول المالي.

البيانات

البيانات ومبادرات معايير البيانات

تعتبر جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء بموجب اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ضرورية لنجاح العمليات الرقابية للصندوق.

وتساعد معايير نشر البيانات على تعزيز توافر الإحصاءات الشاملة في الوقت المناسب، وهو أمر أساسي لاتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة.

وقد وُضع المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) في عام ١٩٩٦ لتسترشد به البلدان الأعضاء في إتاحة بياناتها الاقتصادية والمالية للجمهور العام. أما النظام العام لنشر البيانات (GDDS)، الذي أنشئ في العام التالي، فهو يمثل إطارا لمساعدة البلدان على تقييم احتياجاتها وتحديد أولوياتها في تطوير نظمها الإحصائية.

وفي عام ٢٠١٢، أنشئ المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات (SDDS Plus) للمساعدة على سد فجوات البيانات التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية. ويستهدف هذا المعيار البلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي، وإن كان يتم تشجيع جميع البلدان المشتركة في المعيار الخاص على التقيد به. وقد تقيدت مجموعة أولية من ثمانية بلدان بالمعيار المعزز في السنة المالية ٢٠١٥.

ولم يكن هناك مشتركون جدد في المعيار الخاص في عام ٢٠١٥، مع بلوغ عدد الاقتصادات المشتركة ٦٣ اقتصادا حسب الوضع في نهاية السنة المالية، عقب تأهل ثمانية بلدان للانتقال إلى المعيار المعزز (اشتركت سيشيل في أول مايو ٢٠١٥). وبدأت جزر كوك وميكرونيزيا في الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات، ليصبح مجموع البلدان المشتركة فيه ١١٣ بلدا في نهاية العام (باستبعاد البلدان التي تأهلت للانتقال من النظام العام لنشر البيانات إلى المعيار الخاص لنشر البيانات بمرور الأعوام).

وتبلغ نسبة البلدان الأعضاء في الصندوق المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات أكثر من ٩٧٪. وهناك ١١٣ مشتركا في النظام العام لنشر البيانات، و٦٣ مشتركا في المعيار الخاص لنشر البيانات، و٨ مشتركين في المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات.

وأقامت إدارة الإحصاءات شراكة مع بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي لتعزيز نظام البيانات المفتوحة الذي يهدف إلى تيسير نشر البيانات (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة) من جانب السلطات القُطْرية. وقد نجحت عدة بلدان إفريقية بالفعل في تنفيذ هذه الأداة الجديدة.

وأُطلقت مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات (DGI) بعد الأزمة المالية العالمية، استجابة لطلب وجهه وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي. وأيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التوصيات العشرين المقدمة لسد فجوات البيانات. وبعد ستة أعوام من بداية المشروع، أحرز تقدم كبير في سد الفجوات. ويُرى أن البيانات الناشئة من المبادرة المذكورة تعزز الدعم المقدم لعمل السياسات، بما في ذلك الاستقرار المالي وتحليل الدين، وتزيد من فهم الترابط المحلي والدولي. وفي سبتمبر ٢٠١٤، طلب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين إلى أمانة مجلس الاستقرار المالي وخبراء صندوق النقد الدولي أن يعدوا تقريرا في سبتمبر ٢٠١٥ يتضمن مقترحا بمرحلة ثانية للمبادرة، إضافة إلى تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة.

الإقراض

تهدف القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتثبيت اقتصاداتها، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويقع هذا الدور المتعلق بحل الأزمات في قلب نشاط الإقراض الذي يقوم به الصندوق. وفي الوقت نفسه، سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الضوء على ضرورة وجود شبكات أمان مالي عالمية فعالة لمساعدة البلدان على التعامل مع الصدمات المعاكسة. ولذلك كانت أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات الأخيرة في مجال الإقراض تكميل دور الصندوق التقليدي في مجال حل الأزمات بأدوات إضافية لمنع الأزمات. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم الصندوق قروضا لمشاريع محددة.

وبوجه عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض – قروضا نقدية بأسعار فائدة غير ميسرة وقروضا للبلدان الفقيرة بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة وفي بعض الحالات صفرا.

نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١٥، على تسعة اتفاقات في إطار تسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر، بلغت قيمتها الكلية ٨٠ مليار دولار أمريكي (١١٢ مليار دولار غير مرصدة للاتفاقات الملغاة، ومحولة إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد لوحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار في ٣٠ إبريل ٢٠١٥ وهو ٠,٧١١٠٣ (راجع الجدول ٢–١). ومثلت ستة اتفاقات وقائية في إطار خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة أكثر من ٨٤٪ من هذه الالتزامات، بما في ذلك خط ائتمان مرن للمكسيك يتيح لها الاستفادة من موارد تصل إلى ٤٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٧ مليار دولار أمريكي). وكان الاتفاقان اللذان جرت الموافقة عليهما للمكسيك وبولندا في إطار خط الائتمان المرن والاتفاق الذي جرت الموافقة عليه للمغرب في إطار خط الوقاية والسيولة لاحقة لاتفاقات سابقة بصدد الانتهاء. أما الاتفاقات الوقائية الثلاثة المتبقية فكانت اتفاقات استعداد ائتماني مع هندوراس وكينيا وجمهورية صربيا تبلغ قيمتها الكلية ١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٩ مليار دولار أمريكي)، اعتبرتها السلطات اتفاقات وقائية لدى الموافقة على البرامج. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على تمديد اتفاق في إطار تسهيل الصندوق الممدد لأوكرانيا، يتيح لها الاستفادة بشكل استثنائي من موارد تصل إلى ١٢,٣٤٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أو ١٧,٥ مليار دولار أمريكي لدعم برنامج السلطات لضبط أوضاع المالية العامة.

وبنهاية إبريل ٢٠١٥، وصلت قيمة المبالغ المصروفة في إطار اتفاقات التمويل من حساب الموارد العامة، المشار إليها بعبارة "مشتريات"، إلى ١٢,٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٦,٩ مليار دولار أمريكي)، مع بلوغ مشتريات أوكرانيا ٦,٥ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة (٩,٢ مليارات دولار أمريكي) أو ٥٤٪. وبلغ مجموع مدفوعات السداد، المشار إليها بعبارة "عمليات إعادة الشراء"، للسنة المالية ٣٨,٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥٣,٤ مليار دولار أمريكي). ومن هذه العمليات، وصلت عمليات إعادة الشراء المبكرة من آيرلندا والبرتغال خلال الفترة إلى ٢٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٩ مليار دولار أمريكي). وأسفرت عمليات إعادة الشراء وعمليات الشراء المتوقفة المرتبطة بالبرامج التي حادت عن مسارها عن انخفاض رصيد الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة من ٨١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١١٤,٢ مليار دولار

الجدول ٢–١

الاتفاقات الموافق عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٥

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة			
جورجيا	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	٣٠ يوليو ٢٠١٤	١٠٠,٠
هندوراس	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	٣ ديسمبر ٢٠١٤	٧٧,٧
كينيا	اتفاق استعداد ائتماني مدته ١٢ شهرا	٢ فبراير ٢٠١٥	٣٥٢,٨
المكسيك	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	٢٦ نوفمبر ٢٠١٤	٤٧,٢٩٢,٠
المغرب	خط للوقاية والسيولة مدته ٢٤ شهرا	٢٨ يوليو ٢٠١٤	٣,٢٣٥,١
جمهورية بولندا	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	١٤ يناير ٢٠١٤	١٥,٥٠٠,٠
جمهورية صربيا	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	٢٣ فبراير ٢٠١٥	٩٣٥,٤
سيشيل	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٤ يونيو ٢٠١٤	١١,٤
أوكرانيا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١١ مارس ٢٠١٥	١٢,٣٤٨,٠
المجموع الفرعي			**٧٩,٨٥٢,٥**
الاتفاقات المعززة[1]			
البوسنة والهرسك	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٣ شهرا	٣٠ يونيو ٢٠١٤	٨٤,٦
المجموع الفرعي			**٨٤,٦**
المجموع			**٧٩,٩٣٧,٠**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

للمزيد من المعلومات: راجع عمليات الصندوق المالية لعام ٢٠١٤

الجدول ٢–٢

الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩، عزز الصندوق مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية تعزيز أدوات منع الأزمة من خلال إنشاء خط الائتمان المرن، وخط الوقاية والسيولة، وأداة التمويل السريع.

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد			
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع قصير الأجل	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	بوجه عام، عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل	اعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة.	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين).
التسهيلات الخاصة			
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

[1] تمول القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملات أجنبية مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويصرف القرض المقدم من الصندوق أو يسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥ ٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠ ٪ وحتى ١٠٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠ ٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب خط الائتمان المرن، أو خط الوقاية والسيولة، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني.

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[4]	٣,٢٥ – ٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[4]	٤,٥ – ١٠	نصف سنوية
لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[4]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية
يُتاح ٢٥٠ ٪ من حصة العضوية لمدة ٦ أشهر؛ ويُتاح ٥٠٠ ٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ١٠٠٠ ٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[4]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية
سنويا: ٥٠ ٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ١٠٠٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[4]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية

[3] الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ وعلى سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥ ٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف المبالغ التي تتجاوز نسبة ٢٥ ٪، فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الأهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد.

[4] استحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٩ وطبق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠ ٪ من حصة العضوية، و٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب تسهيل الصندوق الممدد في أول أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها موافقات على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

الجدول ٢–٣
تسهيلات الإقراض الميسر

تتوافر للبلدان منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه بشكل يتسق مع تسجيل أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على إتاحة موارد تصرف مقدما طوال فترة الاتفاق، شريطة إجراء مراجعة منتصف المدة بعد عام واحد
الغرض	معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
يحل محل	تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بعنصر عالي الموارد (ESF-HAC)	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بعنصر الإتاحة السريعة للموارد (تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بعنصر عالي الموارد (ESF-HAC))، والمساعدة المدعمة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع (EPCA)، والمساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية (ENDA)
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي والإنفاق الآخر ذي الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بحلول المراجعة الثانية	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي حالة وجود احتياج مستمر إلى التمويل، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني تسهيل ائتمان ممدد مع ما يتصل به من شروط بتقديم وثائق استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ يكون الانتقال إلى تسهيل الائتمان الممدد أيسر في حالات الاستخدام المتكرر بإعداد تقرير لاستراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ يهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات	لا توجد شريحة ائتمان أعلى أو شرطية على أساس المراجعة البعدية؛ ويستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات)

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
سياسات الاستفادة من الموارد	حد سنوي نسبته ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ وحد تراكمي (خاليا من مدفوعات الفائدة المقررة) نسبته ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وفي حالة الاستفادة من الموارد في حالات استثنائية، تكون نسبة الحد سنوي ١٥٠٪ من حصة العضوية؛ ونسبة الحد التراكمي (خاليا من مدفوعات الفائدة المقررة) ٤٥٠٪ من حصة العضوية		
	المعايير: تتراجع الاستفادة من الموارد مع مجموع الائتمان القائم؛ وتكون حدود الاستفادة ١٢٠٪ من حصة العضوية إذا كان الائتمان القائم أقل من ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٧٥٪ من حصة العضوية إذا كان الائتمان القائم يتجاوز أو يعادل ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ وبالنسبة لتسهيلات الاستعداد الائتماني التي تعالج باعتبارها وقائية، يكون الحد السنوي للاستفادة من الموارد ٧٥٪ من حصة العضوية؛ ويكون متوسط الحد السنوي للاستفادة من الموارد ٥٠٪ من حصة العضوية[٢]	الحدود الفرعية (بالنظر إلى عدم وجود شرطية الشرائح الائتمانية الأعلى: تكون حدود الاستفادة السنوية ٢٥٪ من حصة العضوية؛ وتكون النسبة التراكمية ١٠٠٪ من حصة العضوية (خالية من مدفوعات السداد المقررة)؛ وفي إطار نافذة الصدمات: ٥٠٪ سنويا و١٢٥٪ تراكميا (خالية من مدفوعات السداد المقررة)	
شروط التمويل[٣]	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ — ١٠ سنوات	سعر الفائدة: ٠,٢٥٪ فترات السداد: ٤ — ٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة ولكن لم تسحب في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ — ١٠ سنوات
المزج	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين		
الاستخدام الوقائي	لا يوجد	يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي للاستفادة نسبته ٧٥٪ من حصة العضوية ومتوسط حد سنوي للاستفادة نسبته ٥٠٪ من حصة العضوية	لا يوجد
المدة وتكرار الاستخدام	٣–٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥)؛ ويمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢–٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات[٤]	مبالغ منصرفة مباشرة؛ يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع وأداة دعم السياسات)

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[١] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة الشروط المتصلة بالبرنامج التي تهدف إلى ضمان أن توفر موارد الصندوق الدعم لأهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[٢] لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان المقدم بشروط ميسرة ٢٠٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشادا باعتبار حد الاستفادة ٣٠٠٪ من حصة العضوية، وتوقع وجود احتياجات في المستقبل لدعم الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

[٣] يجري الصندوق كل عامين مراجعة لأسعار الفائدة لجميع التسهيلات الميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر؛ ويتوقع أن تجرى المراجعة التالية في نهاية عام ٢٠١٤. وقد وافق المجلس التنفيذي على إعفاء مؤقت من أسعار الفائدة على القروض المقدمة بشروط ميسرة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية (الإطار ٢–٤).

[٤] تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تعالج باعتبارها وقائية لا تدخل في تقييم الحدود الزمنية.

أمريكي) إلى ٥٥,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٧٨ مليار دولار أمريكي) في السنة المالية ٢٠١٥. وترد في الجدول ٢–١ تفاصيل الاتفاقات الموافق عليها خلال العام، وترد في الشكل البياني ٢–١ تفاصيل الاتفاقات الموافق عليها على مدى السنوات العشر الماضية. ويتضمن الجدولان ٢–٢ و ٢–٣ معلومات عامة عن الأدوات والتسهيلات التمويلية لدى الصندوق، بينما يتضمن الشكل البياني ٢–٢ معلومات عن المبالغ القائمة للتمويل غير الميسر على مدى السنوات العشر الماضية.

نشاط التمويل بشروط ميسرة

على مساعدات لتخفيف أعباءة الإنجاز في إطار مبادرهي دا اية إبريل ٢٠١٥.ازل الضخمة..المهددة للحياة والسريعة الانتشار التي يمكن أنالتزم الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٥ بقروض بلغت قيمتها ١,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لبلدانه الأعضاء النامية منخفضة الدخل في إطار برامج مدعمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ووصل مجموع القروض المقدمة بشروط ميسرة إلى ٥٨ بلدا عضوا إلى ٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة حسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٥. وترد في الجدول ٢–٤ معلومات مفصلة عن الاتفاقات والزيادات الجديدة بشأن القروض بموجب التسهيلات التمويلية بشروط ميسرة في الصندوق، وفي الجدول ٢–٥ عن الدعم المقدم من الصندوق للبلدان المتضررة من فيروس إيبولا.

ويوضح الشكل البياني ٣– ٣ المبالغ المستحقة على القروض المقدمة بشروط ميسرة على مدى العقد الماضي. وقد وفر الصندوق منحا لاستخدامها في تخفيف أعباء ديون البلدان المؤهلة من خلال الصندوق الاستئماني الجديد لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)، بتحويل الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR). ووسع هذا الصندوق الذي أنشئ في فبراير ٢٠١٥ الظروف التي يمكن فيها لصندوق النقد الدولي أن يوفر مساعدة استثنائية لبلدانه الأعضاء منخفضة الدخل بحيث تشمل كوارث الصحة العامة التي يمكن أن تنتشر بسرعة عبر الحدود. ويوفر الصندوق الاستئماني دعما استثنائيا للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية كبرى، بما في ذلك الأوبئة المهددة للحياة والسريعة الانتشار التي يمكن أن تنتشر إلى بلدان أخرى، وكذلك أنواع الكوارث الطبيعية الأخرى مثل الزلازل الضخمة. وفي نهاية إبريل ٢٠١٥، كان صندوق النقد الدولي قد قدم منحاً تبلغ ٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار هذا الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء ديون ثلاثة بلدان تضررت على النحو الأشد من وباء إيبولا (غينيا، ٢١,٤٢ وحدة حقوق سحب خاصة؛ وليبريا، ٢٥,٨٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ وسيراليون، ٢٠,٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

وبخلاف تخفيف أعباء الديون في إطار هذا الصندوق الاستئماني، قدم صندوق النقد الدولي أيضاً مساعدات مجموعها ٥,٢ مليار وحدة حقوق سحب في إطار تخفيف أعباء الديون للبلدان المؤهلة، حسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٥. ويشمل ذلك مساعدة مقدارها ٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قدمت إلى ٣٦ بلدا في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، ومساعدة مقدارها ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قدمت إلى ٣٠ بلدا لتخفيف أعباء ديونها في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)، ومساعدة إلى ليبريا لتخفيف أعباء ديونها خارج إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومساعدة إلى هايتي لتخفيف أعباء ديونها في إطار

الجدول ٢–٤

الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٥

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد[1]		
تشاد	١ أغسطس ٢٠١٤	٧٩,٩
غانا	٣ إبريل ٢٠١٥	٦٦٤,٢
غرينادا	٢٦ يونيو ٢٠١٤	١٤,٠
جمهورية قيرغيزستان	٨ إبريل ٢٠١٥	٦٦,٦
اليمن	٢ سبتمبر ٢٠١٤	٣٦٥,٣
المجموع الفرعي		١,١٩٠,٠
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[2]		
بوروندي	٢٣ مارس ٢٠١٥	١٠,٠
تشاد	٢٧ إبريل ٢٠١٥	٢٦,٦
كوت ديفوار	٥ ديسمبر ٢٠١٤	١٣٠,١
غينيا	١١ فبراير ٢٠١٥	٤٥,١
ليبريا	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	٣٢,٣
سيراليون	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	٢٥,٩
سيراليون	٢ مارس ٢٠١٥	٥١,٩
المجموع الفرعي		٣٢١,٩
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني		
هندوراس	٣ ديسمبر ٢٠١٤	٥١,٨
كينيا	٢ فبراير ٢٠١٥	١٣٥,٧
المجموع الفرعي		١٨٧,٥
المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع		
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٤ مايو ٢٠١٤	٨,٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٨ مارس ٢٠١٥	٥,٦
غامبيا	٢ إبريل ٢٠١٥	٧,٨
غينيا	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	٢٦,٨
غينيا – بيساو	٣ نوفمبر ٢٠١٤	٣,٦
ليبريا	٢٣ فبراير ٢٠١٥	٣٢,٣
مدغشقر	١٨ يونيو ٢٠١٤	٣٠,٦
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١ أغسطس ٢٠١٤	٢,١
المجموع الفرعي		١١٧,٠
المجموع		١,٨١٦,٤

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

[2] بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

الجدول ٢-٥

الدعم المقدم من الصندوق للبلدان المتضررة من فيروس إيبولا، يونيو ٢٠١٤-إبريل ٢٠١٥

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	تاريخ الموافقة	المبلغ الملتزم به بوحدات حقوق السحب الخاصة	تاريخ الصرف	المبلغ المنصرف بوحدات حقوق السحب الخاصة
غينيا				
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني السريع	٢ أكتوبر ٢٠١٤	٢٦,٨	٢ أكتوبر ٢٠١٤	٢٦,٨
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني الممدد المعزز[١]	١١ فبراير ٢٠١٥	٤٥,١	١٨ فبراير ٢٠١٥	٢٦,٨
تخفيف أعباء الديون	١٨ مارس ٢٠١٥	٢١,٤	١٩ مارس ٢٠١٥	٢١,٤
المجموع		٩٣,٣		٧٥,٠
ليبريا				
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني السريع	٢٧ فبراير ٢٠١٥	٣٢,٣	٢٧ فبراير ٢٠١٥	٣٢,٣
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني الممدد المعزز	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	٣٢,٣	٢ أكتوبر ٢٠١٤	٣٢,٣
تخفيف أعباء الديون	٢٣ فبراير ٢٠١٥	٢٥,٨	٢٤ فبراير ٢٠١٥	٢٥,٨
المجموع		٩٠,٤		٩٠,٤
سيراليون				
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني السريع	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	٢٥,٩	٢ أكتوبر ٢٠١٤	٢٥,٩
المبلغ المنصرف في إطار التسهيل الائتماني الممدد المعزز[٢]	٢ مارس ٢٠١٥	٥١,٩	٦ مارس ٢٠١٥	٥١,٩
تخفيف أعباء الديون	٢ مارس ٢٠١٥	٢٠,٧	٣ مارس ٢٠١٥	٢٠,٧
المجموع		٩٨,٥		٩٨,٥
المجموع		٢٨٢,٣		٢٦٣,٩

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: مجموع المبالغ المنصرفة إلى غينيا في ١٨ فبراير ٢٠١٥ وإلى سيراليون في ٦ مارس ٢٠١٥ يشمل الزيادات والشرائح العادية للتسهيلات الائتمانية الممددة التي سبقت الموافقة عليها.

[١] يصرف التسهيل الائتماني الممدد المعزز لغينيا في شريحتين، يعتزم إخضاع الشريحة الثانية منهما لمراجعة قادمة.

[٢] استجابت الزيادة لاحتياجات التمويل الناشئة عن تفشي وباء إيبولا وكذلك للتعرض لصدمة معاكسة في السلع الأولية.

الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR). وحصلت أيضاً جميع البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان التي يقل فيها دخل الفرد عن ٣٨٠ دولارا ولديها ديون مستحقة للصندوق في نهاية عام ٢٠٠٤، على مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI). ولم تكن لدى أفغانستان وجزر القمر وهايتي وتوغو ديون مؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، بينما سددت تشاد وكوت ديفوار وغينيا إلى الصندوق كامل الديون المؤهلة للحصول على مساعدات في إطار هذه المبادرة بحلول موعد نقطة الإنجاز. وبالتالي لم تحصل هذه البلدان على أي مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إطار هذه المبادرة من الصندوق.

تصميم البرامج

زيادة مرونة حدود الدين العام

بدأ المجلس في مناقشة إصلاح سياسة الصندوق بشأن استخدام الشرطية على الدين الخارجي العام في البرامج المدعمة بموارد الصندوق — المعروفة أيضا بعبارة "سياسة حدود الدين" — في مارس ٢٠١٣. وجرت المناقشة على خلفية سعي البلدان منخفضة الدخل إلى تعزيز النمو من خلال زيادة مستويات الاستثمار العام، الموجهة بشكل خاص إلى ثغرات البنية التحتية الكبيرة، مع مواجهة طائفة أوسع من فرص التمويل والحدود على إمداد التمويل التقليدي بشروط ميسرة.

وكان إصلاح سياسة الصندوق بشأن شرطية الدين في عام ٢٠٠٩ خطوة أولى نحو استيعاب هذه الحقائق الجديدة. إلا أن التجربة

الشكل البياني ٢–١

الاتفاقات الموافق عليها خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٦–٢٠١٥

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

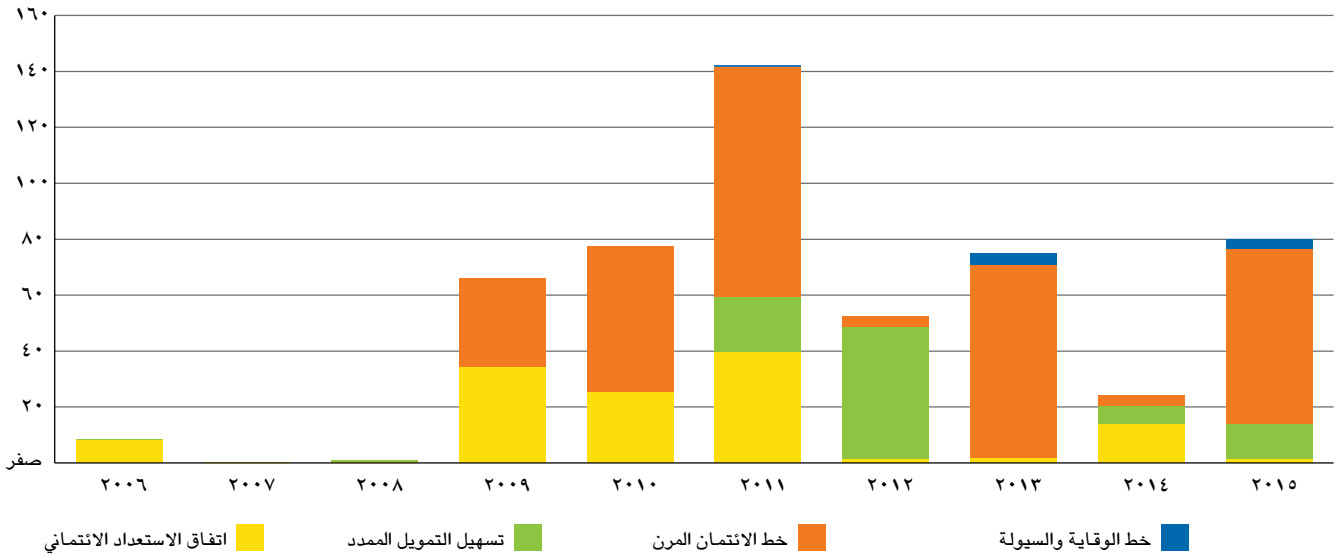

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٢

القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٦–٢٠١٥

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

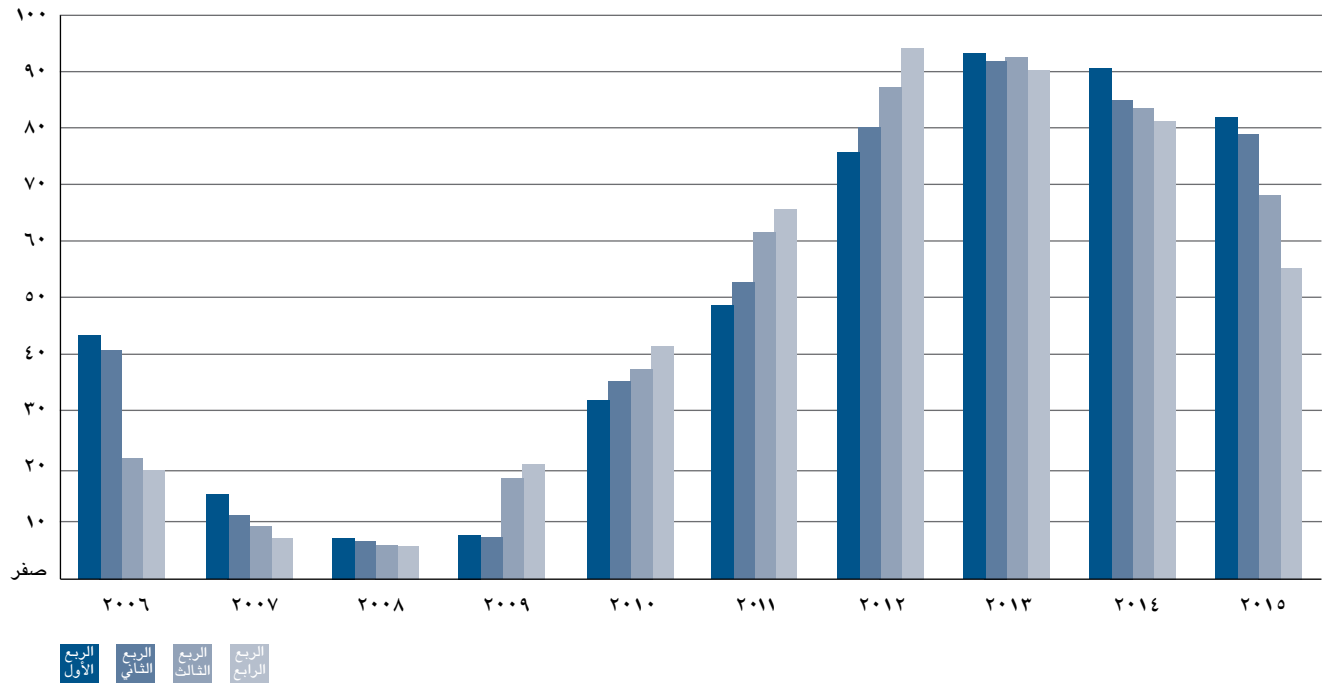

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٣
القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١٥
(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

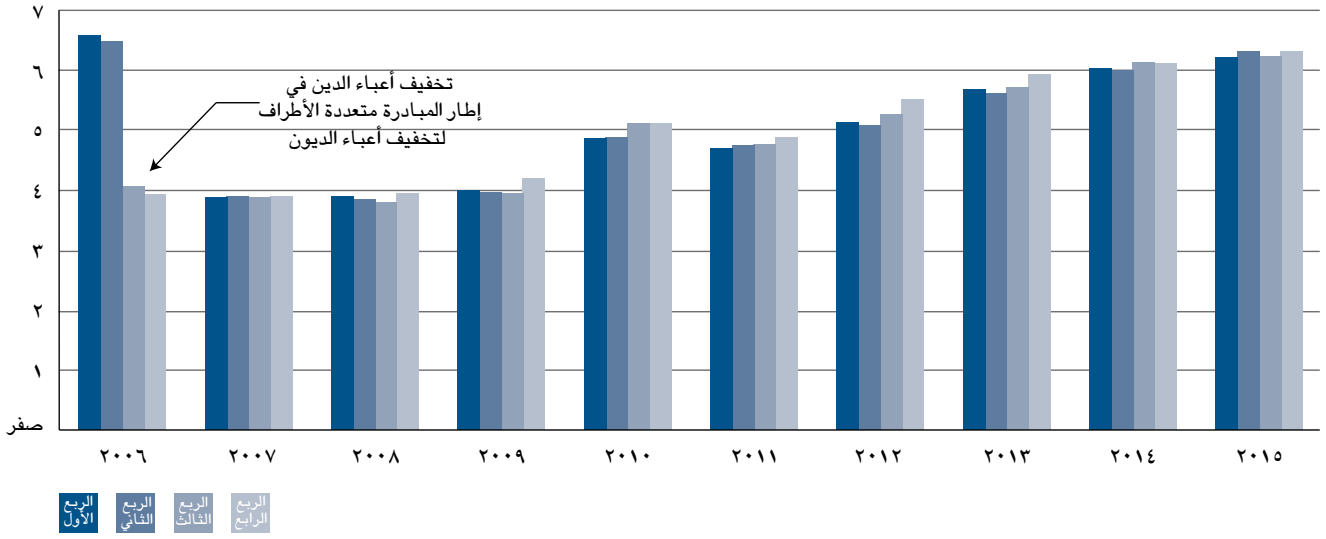

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢-٣: دعم انتعاش تونس

عقب ثورة يناير ٢٠١١ في تونس والفترة التي تراجع النمو فيها بصورة حادة، دخل اقتصاد البلد حالة تعاف معتدلة على الرغم من صعوبة التحول السياسي وانعدام اليقين بشأن البيئة الاقتصادية الدولية.

وطوال مرحلة التحول السياسي باتجاه إجراء انتخابات جديدة، أحرز البلد تقدما بشأن الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القريب والتصدي لتحديات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المنتشر على نطاق واسع وهشاشة القطاع المصرفي. وتوفر النهاية الناجحة لعملية التحول السياسي وتشكيل حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية تتمتع بدعم واسع في البرلمان فرصة للمضي قدماً في الإصلاحات اللازمة للتصدي لهذه التحديات. وتتمثل العناصر الرئيسية في برنامج الحكومة فيما يلي:

بناء مصدات واقية للمالية العامة والحساب الخارجي، من خلال سياسات مالية ونقدية سليمة وسياسات مناسبة لأسعار الصرف.

دعم النمو بالتصدي لمواطن الضعف الحرجة في القطاع المصرفي وتحسين مناخ الاستثمار من خلال إصلاحات للنظامين الضريبي والاستثماري.

تقوية شبكات الأمان الاجتماعي لحماية شرائح المجتمع الضعيفة.

وقامت السلطات أيضا بالحد من دعم الطاقة التنازلي، مما أتاح حيزا لزيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. وتضمن ذلك زيادة التحويلات الاجتماعية للأسر المعيشية الضعيفة وبدء تطبيق تعريفة اجتماعية للكهرباء تحمي الأسر المعيشية الفقيرة نسبيا.

ودعما لبرنامج الإصلاح هذا، وافق المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٣ على اتفاق استعداد ائتماني مدته ٢٤ شهرا وتبلغ قيمته نحو ١,٧٥ مليار دولار أمريكي. وفي ديسمبر ٢٠١٤، استكمل المجلس المراجعة الخامسة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، ليصبح مجموع المبالغ المنصرفة ١,٥ مليار دولار أمريكي، ووافق في مايو ٢٠١٥ على تمديد الاتفاق لمدة سبعة أشهر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

ويدعم الصندوق تونس أيضاً بتوفير المساعدة الفنية لإدارة السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وتحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز القدرة الرقابية وإطار الضمانات للبنك المركزي، وتحسين إعداد إحصاءات نقدية.

المتعلقة بإصلاحات ٢٠٠٩ أشارت إلى ضرورة الاضطلاع بإصلاحات أكثر جوهرية لتزويد البلدان بقدر أكبر من المرونة من أجل تمويل الاستثمارات الإنتاجية مع احتواء المخاطر التي تهدد استمرارية القدرة على تحمل الدين في الأجل المتوسط.

وفي ديسمبر ٢٠١٤، صادق المجلس التنفيذي على السياسة الجديدة بشأن حدود الدين العام في البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وفي نشرة صحفية، وافق المجلس التنفيذي على أنه يُتوقع أن تدخل السياسة الجديدة لحدود الدين حيز النفاذ في نهاية يونيو ٢٠١٥.

وسعى التقرير الذي تمت مناقشته في المجلس إلى استيعاب عدد من الشواغل التي شدد عليها المديرون التنفيذيون وأصحاب المصلحة الآخرون، بما في ذلك ما يلي: (١) التأكد من الإنصاف بين مختلف الأعضاء في تطبيق السياسة، بما يتسق مع مبدأ المعاملة الواحدة؛ و(٢) التأكد من توحد وشمول تغطية حدود الدين، مع تغطية الاقتراض بشروط ميسرة وغير ميسرة؛ و(٣) التأكد من وجود حوافز للدائنين لتقديم التمويل بشروط ميسرة، وللمقترضين للسعي إلى الحصول على ذلك التمويل.

ورحب المديرون التنفيذيون بفرصة إعادة النظر في الشرطية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وأكدوا أنه ينبغي على الإصلاحات المدخلة على السياسة أن تحقق التوازن بين استمرارية القدرة على تحمل الدين وشروط الاقتراض للاستثمار والنمو. واتفقوا على أنه ينبغي أن تكون تغطية حدود الدين موحدة وشاملة، بحيث تغطي الدين المقدم بشروط ميسرة وغير ميسرة، وأيدوا مبدأ أن تغطي شرطية الدين جميع الديون العامة. واتفقوا أيضا على ضرورة أن تكون هناك حوافز للدائنين لتقديم التمويل بشروط ميسرة، وللمقترضين للسعي إلى الحصول على ذلك التمويل.

واتفق المديرون على أن استخدام شرطية الدين في البرامج المدعمة بموارد الصندوق يكون مبررا عند مواجهة أحد البلدان الأعضاء لمواطن ضعف كبيرة فيما يتعلق بالديون، وأنه ينبغي أن يواصل تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الاضطلاع بالدور الرئيسي في تحديد مواطن الضعف فيما يتعلق بالدين. وشدد المديرون على أنه ينبغي أن تطبق المبادئ العامة التي سيتم الاسترشاد بها في وضع السياسة الجديدة لحدود الدين بطريقة شفافة وبدون تحيز، وينبغي أن يعكس الشكل المعين لشرطية الدين المعتمد الظروف القُطْرية المحددة وأهداف البرامج.

أدوات دعم السياسات

تتيح أدوات دعم السياسات للبلدان منخفضة الدخل التي لا تريد – أو تحتاج إلى – مساعدة مالية من الصندوق أداة مرنة تمكنها من الحصول على مشورة الصندوق ودعمه دون وجود اتفاق للاقتراض. وتعد هذه الأداة غير المالية عنصرا تكميليا مهما لتسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتساعد هذه الأدوات البلدان على تصميم برامج اقتصادية فعالة تعطي إشارات واضحة إلى الجهات المانحة والدائنين وعموم الجمهور بشأن قوة سياسات البلد العضو المعني.

ووافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٤ على أداة جديدة لدعم السياسات لتنزانيا. وكان الصندوق قد اختتم سابقا المراجعة النهائية لأداء البلد الاقتصادي في إطار اتفاق تسهيل استعداد ائتماني وفي إطار أداة سابقة لدعم السياسات، إلى جانب مشاورات المادة الرابعة مع البلد في إبريل. وتهدف أداة دعم السياسات لتنزانيا إلى دعم أهداف السلطات متوسطة الأجل، التي تشمل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين، وتعزيز النمو الأكثر إنصافا وخلق الوظائف.

وحسب الوضع في إبريل ٢٠١٥، كان الصندوق قد وافق على ١٧ أداة لدعم السياسات لسبعة من بلدانه الأعضاء هي كابو فيردي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا.

الإطار ٢–٤: سياسة أسعار الفائدة الصفرية للبلدان منخفضة الدخل

في ديسمبر ٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثالث للإعفاء الاستثنائي على مدفوعات الفائدة لقروض الصندوق الميسرة حتى نهاية عام ٢٠١٦.

وصادق المجلس التنفيذي في البداية على تخفيف مؤقت لمدفوعات الفائدة على جميع القروض الميسرة القائمة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في عام ٢٠٠٩، متخليا عن جميع مدفوعات الفائدة على القروض المقدمة في إطار هذا الصندوق حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١. ووافق المجلس على ثلاثة تمديدات لاحقة للإعفاء الاستثنائي على مدفوعات الفائدة، كان أولها حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٢، ثم حتى نهاية ٢٠١٤، والأخير حتى نهاية عام ٢٠١٦.

ويوفر الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ثلاثة تسهيلات هي: التسهيل الائتماني الممدد، لتقديم دعم مرن في الأجل المتوسط؛ وتسهيل الاستعداد الائتماني، لتلبية الاحتياجات الوقائية واحتياجات الأجل القريب؛ والتسهيل الائتماني السريع، لتوفير الدعم في حالات الطوارئ.

تنمية القدرات

يتيح صندوق النقد الدولي خبراته لمسؤولي البلدان الأعضاء ويقدم لهم التدريب — وهو ما يطلق عليه "تنمية القدرات" — لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية وتعزيز المهارات اللازمة لوضع سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة وتنفيذها. وترتبط تنمية القدرات بصورة وثيقة بعمل الصندوق الرقابي وأنشطة الإقراض التي يقوم بها وتلقى تقديرا كبيرا من البلدان الأعضاء.

شهدت المساعدة الفنية وأنشطة التدريب توسعا سريعا لتلبية الطلبات الواسعة للبلدان الأعضاء.

فقد مثلت تنمية القدرات نحو رُبع النفقات الإدارية لصندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠١٥.

وكان معظم هذا الإنفاق على المساعدة الفنية، التي مثلت ٢٢٪، في حين يمثل التدريب ٤٪ (راجع الشكل البياني ٢–٤).

وعقب اجتماع غير رسمي للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٤، وافق المجلس في سبتمبر ٢٠١٤ على بيان جديد بشأن ممارسات وسياسات الصندوق بشأن تنمية القدرات. ويجُبّ هذا البيان بيان السياسة العامة الصادر في عام ٢٠٠١ بشأن المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، مع دمج المبادئ المبينة في تقرير استراتيجية تنمية القدرات الصادر في عام ٢٠١٣ الذي وافق عليه المجلس التنفيذي أيضا.

وتراجع النمو القوي في أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات المدعمة بتمويل المانحين منذ عام ٢٠٠٩ في السنة المالية ٢٠١٥، مما يدل بالدرجة الأولى على القيود المؤسسية والقيود على الموارد. وقد بلغ مجموع الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات (الممولة من مصادر خارجية ومن الصندوق) ٢٤٢ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٥، مقابل ٢٣٧ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٤، وهو نمو تبلغ نسبته ٢٪ (الشكل البياني ٢–٥). وتباطأ النمو في تنمية القدرات الممولة من مصادر خارجية إلى ١,٧٪ في السنة المالية ٢٠١٥ عن مستوى ٧,٢٪ في السنة المالية ٢٠١٤ و١٧,٤٪ في السنة المالية ٢٠١٣.

المساعدة الفنية

زاد تقديم المساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠١٥، بالدرجة الأولى في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، ونصف الكرة الغربي (الشكل البياني ٢–٦).

واستمر ما يقرب من نصف المقدار الكلي للمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق يوجه إلى البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢–٧).

الشكل البياني ٢–٤
نسبة تكاليف الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها الصندوق، السنة المالية ٢٠١٥

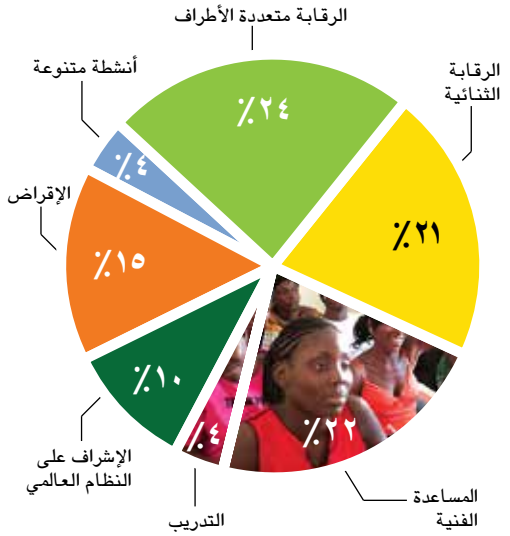

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، النظام التحليلي لتقدير التكاليف والتقدير.

الشكل البياني ٢–٥
الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

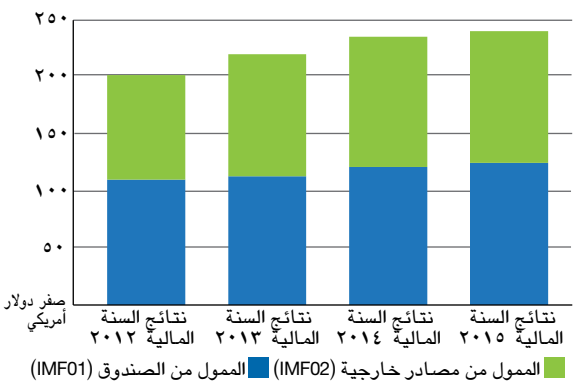

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، النظام التحليلي لتقدير التكاليف والتقدير.

الشكل البياني ٢–٦

المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

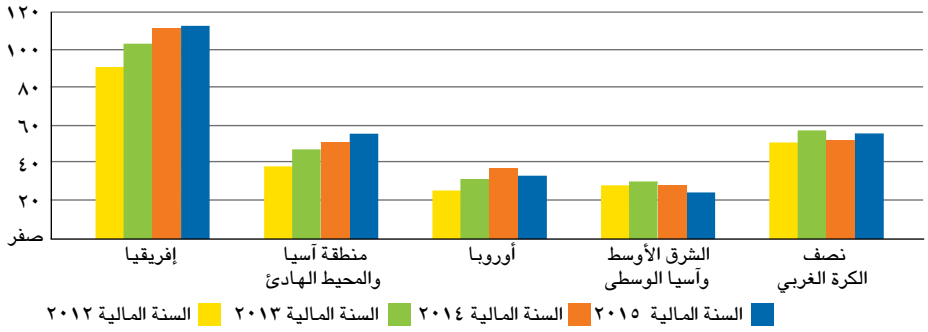

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

وفي السنة المالية ٢٠١٥، مثلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الحصة الكبرى من المساعدة الفنية، بما دل على العدد الكبير للبلدان النامية منخفضة الدخل في هذه المنطقة.

وشهدت الفترة الأخيرة زيادة في المساعدة الفنية المقدمة في مواضيع نقدية ومالية وفي مواضيع إحصائية، استجابة لطلب البلدان الأعضاء (الشكل البياني ٢–٨). وظلت مواضيع المالية العامة هي المجال الرئيسي للمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ولا يزال الصندوق أيضاً يعد مجموعة من أدوات تقييم المالية العامة لتعزيز الأساس التحليلي للرقابة على الماليات العامة، وتوجيه الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة، وتحديد أولويات المساعدة الفنية. وقد دخلت حيز التشغيل حالياً سبع أدوات رئيسية لتقييم المالية العامة أو يجري اختبارها (راجع الإطار ٢–٥).

أضواء على تنمية القدرات في مجال المالية العامة

واصل الصندوق الاستجابة بسرعة لتلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات في الأجل الطويل واحتياجات

الشكل البياني ٢–٧

المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

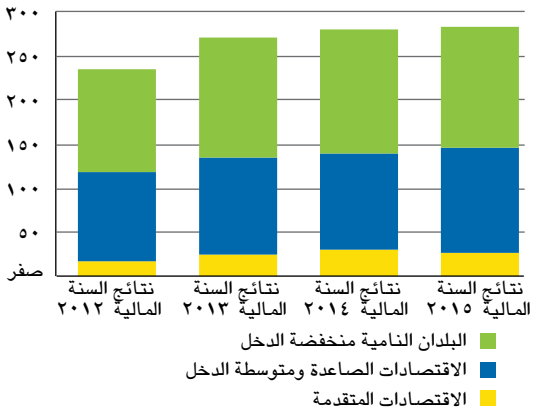

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٨

المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

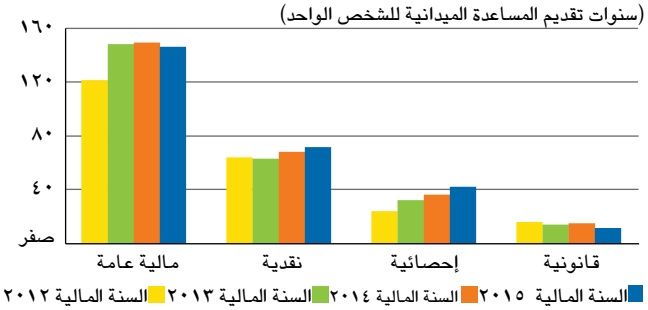

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢–٥: أدوات تقييم أداء المالية العامة

تقوم أدوات الصندوق الموحدة لتقييم أداء المالية العامة باستعراض الأطر المؤسسية للمالية العامة القائمة لدى البلدان وتساعد على تحديد أولويات الإصلاح والمساعدة الفنية في مجال المالية العامة.

أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات (RA-FIT): تقوم هذه الأداة بتجميع معلومات عن الضرائب والجمارك وتحليلها وإعداد مؤشرات أساسية تتصل بأداء إدارة الإيرادات. وفي عام ٢٠١٤ تم إعداد تقرير أول على أساس البيانات المقدمة من ٨٥ بلدا في الجولة الأولى لتجميع البيانات. وأجريت في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ جولة ثانية لتجميع البيانات من خلال بوابة إلكترونية مخصصة لرصد البيانات. ويجري العمل مع منظمات دولية أخرى بهدف جعل هذه الأداة الآلية المعيارية لرصد معلومات إدارة الإيرادات وتحليلها ونشرها.

برنامج تحليل فجوة إدارة الإيرادات (RA-GAP): يقدِّر هذا البرنامج حجم الفجوة بين الإيرادات المحصلة فعليا والإيرادات المحتمل تحصيلها. وتم توسيع تقديرات تفصيلية لهذه الفجوة في ضريبة القيمة المضافة من أربعة بلدان إلى ثمانية بلدان في السنة المالية ٢٠١٥.

أداة التقييم التشخيصي لإدارة الإيرادات الضريبية (TA-DAT): توفر هذه الأداة إطارا للتقييمات الموحدة لأداء الإدارة الضريبية للمساعدة على تحسين تحديد أولويات الإصلاح وتسلسلها؛ وقد صممت وحددت القواعد المنظمة لها بالتعاون الوثيق مع شركاء دوليين. ولا تزال الأداة في طور التجريب، وقد اختتم تجريبها بنجاح في أربعة بلدان إضافية في السنة المالية ٢٠١٥. وسيختبر هذا الإطار في نحو سبعة بلدان أخرى قبل تعميمه للاستخدام العام في نوفمبر ٢٠١٥. ويجري حاليا تقديم دورة على شبكة الإنترنت بدأت في منتصف مايو ٢٠١٥ لتدريب مقدري الضرائب المحتملين على استخدام هذه الأداة.

تقييمات شفافية المالية العامة (FTEs): تحل هذه التقييمات محل نموذج بيانات المالية العامة ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق. وهي تتضمن هيكلا من أربع دعائم لتقييم جودة المعلومات المنشورة مع تركيز قوي على تحديد وإدارة مخاطر المالية العامة. وقد نشرت خمسة من هذه التقييمات الجديدة في السنة المالية ٢٠١٥، ومن المقرر نشر المزيد منها في السنة المالية ٢٠١٦. ومن المقرر وضع هذا الإطار في صيغته النهائية في السنة المالية ٢٠١٦ باستكمال الدعامة الرابعة المعنية بإدارة إيرادات الموارد ودليل لشفافية المالية العامة.

التحليل المالي لصناعات الموارد (FARI): وهو إطار للنمذجة يهدف إلى تحليل الصناعات الاستخراجية من منظور المالية العامة. ويشكل هذا التحليل أداة قوية لتقييم نظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية ومقارنتها وتصميمها بتحليل طريقة تقاسم التدفقات النقدية السنوية للمشاريع على مدى عمر مشروع الصناعات الاستخراجية بين المستثمرين والحكومة، من خلال نمذجة مفصلة لنظام محدد من نظم المالية العامة.

نموذج تقييم مخاطر المالية العامة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (P-FRAM): يمثل هذا النموذج أداة تحليلية لتقييم التكاليف والمخاطر التي يمكن أن تتحملها المالية العامة والناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهو يهدف إلى توفير عملية مهيكلة وموجهة لتجميع البيانات ذات الصلة والتعبير كميا عن الأثر الواقع على العجز والدين، وإجراء تحليل حساسية للتغيرات في أهم المعلمات الاقتصادية الكلية والمعلمات الخاصة بمشاريع محددة.

تقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA): هو إطار صمم لتقييم قوة الممارسات في مجال إدارة الاستثمار العام بطريقة شاملة. وهو يعنى بتقييم المؤسسات التي تشكل عملية صنع القرار في ثلاث مراحل رئيسية هي تخطيط الاستثمار وتخصيصه وتنفيذه. ويقيم الإطار مواطن القوة والضعف لدى المؤسسات، ويقدم توصيات عملية لتعزيز المؤسسات المعنية بإدارة الاستثمار العام. وسيتم استخدام هذا الإطار تجريبيا في السنة المالية ٢٠١٦.

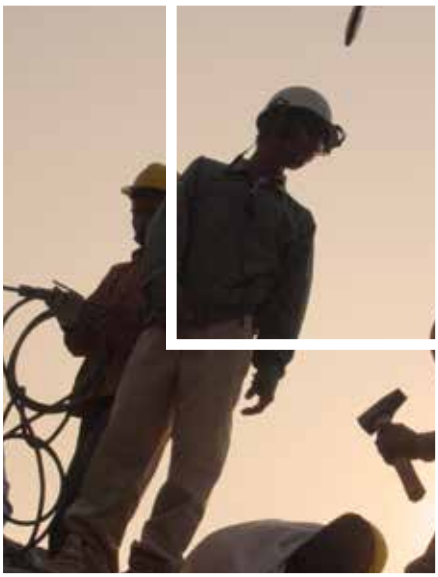

المساعدة التقنية الأكثر إلحاحا في مجموعة واسعة من البلدان. وفي **أوكرانيا**، ينفذ الصندوق برنامجا عريض القاعدة للمساعدة الفنية وفر الدعم، ضمن مشاريع أخرى، للإصلاحات الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات في الأجل الطويل على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وفي القطاع المالي، وإصلاحات في نظام المعاشات التقاعدية ودعم الطاقة، وإعداد إطار لإدارة المؤسسات المملوكة للدولة، ومراجعة نظم إدارة المالية العامة، وتقييم قضايا السياسات الضريبية، بما في ذلك فرض الضرائب على أصحاب الثروات الكبيرة، وإنشاء إطار مؤسسي لمنع الفساد، والاشتراكات في الضمان الاجتماعي، والضرائب الزراعية والدولية، وصلاحيات فرض الضرائب على المستوى دون الوطني. وفي **مصر وتونس**، قدم الصندوق الدعم لإدارة المالية العامة، وإصلاحات إدارة الضرائب والإيرادات.

ولا يزال الصندوق يقدم المشورة في البلدان الغنية بالموارد بهدف الحد من تقلب الإيرادات وتوسيع قاعدتها.

ففي **أنغولا**، قدم الصندوق المساعدة الفنية في مجال إصلاح دعم الوقود وتحديث إدارة الإيرادات. وفي **تنزانيا**، قدم الصندوق الدعم من أجل إعداد إطار سياسات للمالية العامة والميزانية لإدارة الإيرادات المتأتية من إنتاج الغاز الطبيعي. وفي **كينيا**، ساعد الصندوق في تصميم وتنفيذ نظام المالية العامة الجديد للبترول. وكانت منغوليا واحدة من أوائل البلدان المستفيدة من نموذج جديد لإيرادات الموارد الطبيعية أعده الصندوق لتعزيز شفافية تدفقات الإيرادات هذه والمساعدة على تعبئة الإيرادات المحلية. وقد أيدت هذا النموذج المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية، وهي معيار عالمي لتعزيز إدارة الموارد المفتوحة بشكل علني خاضع للمساءلة. وفي **لبنان**، عقد الصندوق عددا من الحلقات التطبيقية التحاورية مع السلطات بشأن قضايا السياسة الضريبية لقطاع الغاز الوليد للبلد. وساعد الصندوق أيضا على وضع مؤشر جديد لأسعار المستهلكين يعكس التحسن الكبير الذي طرأ على طرق إعداد البيانات، بما في ذلك اتساع نطاق التغطية.

وفي إطار التصدي لمسألة **تفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا**، قدم الصندوق مساعدة فنية مطلوبة بصورة عاجلة، عن بُعد، من المقر ومن مركز المساعدة الفنية الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West 2). وتضمنت هذه المساعدة تقديم المشورة لليبريا بشأن المرحلة الأخيرة من تنفيذ هيئة شبه مستقلة للإيرادات والتخطيط لتطبيق ضريبة للقيمة المضافة. وقدمت أيضا مساعدة فنية عن بُعد لسيراليون لتحسين قدرة الإدارة الضريبية فيها على تقدير الإيرادات وتحصيلها من الصناعة الاستخراجية، ولغينيا للحفاظ على القدرات في الإدارة المالية العامة ومواصلة تحسين إحصاءات الحسابات القومية.

أضواء على بناء القدرات في القطاعين النقدي والمالي

قام الصندوق بتعميق مشاركته في مجالي القطاعين النقدي والمالي، وأطلق برامج جديدة للمساعدة الفنية لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. ونُفذت برامج شاملة للمساعدة الفنية بصورة ثنائية وعلى مستوى إقليمي لتحديد وإدارة مواطن الضعف في القطاعات المالية، وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، ودعم برامج الإقراض المقدم من الصندوق، وبناء القدرات الإحصائية.

وعلى سبيل المثال، ساعدت برامج المساعدة الفنية في مجال الرقابة المصرفية في كمبوديا وميانمار ونيبال والفلبين على إنشاء البنية التحتية الجوهرية للإطارين التنظيمي والرقابي من أجل وقاية الاستقرار المالي.

وتلقت **ميانمار** أيضاً دعماً في مجال العمليات النقدية وعمليات أسواق النقد الأجنبي والإدارة المالية للبنك المركزي. وتلقت بلدان في منطقة البحر الكاريبي مساعدة فنية في مجال الرقابة المصرفية وتسوية أوضاع البنوك؛ وتلقت بربادوس وبليز وجامايكا وسورينام مساعدة فنية لتحسين أداء أسواق الدين المحلي لديها، وفي مجال الصيرفة المركزية. وقُدم دعمٌ للقطاعين النقدي والمالي للبلدان الهشة والخارجة من نزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان.

وفي **جنوب السودان**، استمر التقدم المحرز في المساعدة الفنية الرامية إلى دعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي من خلال تعزيز القدرات والأطر المؤسسية لبنك جنوب السودان على الرغم من توقفها لبعض الوقت نتيجة لمسائل أمنية في البلد. وفي **الصومال**، وبدعم من صندوق استئماني جديد للمانحين (راجع القسم المتعلق بالدعم المقدم من مانحين أدناه)، ركزت المساعدة على إنشاء أنشطة أساسية للبنك المركزي وبناء القدرات للإشراف والرقابة على القطاع المالي. وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، استمر برنامج متعدد السنوات في إحراز تقدم في تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع المالي والرقابة عليه وتنفيذ برنامج تحديث البنك المركزي.

أضواء على بناء القدرات الإحصائية

زادت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في مجال **الإحصاءات الاقتصادية الكلية** بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية (السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥)، حيث سجلت زيادة نسبتها ٧٦٪. وقد تحقق هذا النمو بفضل تعزيز الشراكات مع الجهات المانحة،

مما أتاح للصندوق الاستجابة للطلب المتزايد على تنمية القدرات إلى جانب تأثير الأزمة المالية العالمية.

وعلى سبيل المثال، بدأ ١٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي تمشيا مع المبادئ التوجيهية الواردة في **الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، في حين قام ١١ بلدا للمرة الأولى بتقديم إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي إلى الصندوق لنشرها. وعلاوة على ذلك، بدأ ١١ بلدا آسيويا في إبلاغ الصندوق بإحصاءات سنوية لمالية الحكومة مع قيام تسعة منها بإبلاغ بيانات بتواتر مرتفع. وبدأ ستة بلدان في المشاركة في قاعدة البيانات رُبع السنوية لدين القطاع العام المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي مجال إحصاءات القطاع الحقيقي، تحققت نتائج ملحوظة تشمل تنفيذ **نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨**، وهو الإصدار الأخير للمعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية، الذي تعتمده الأمم المتحدة، في بيلاروس والبوسنة ومقدونيا ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا؛ وإعداد حسابات قومية رُبع سنوية في البوسنة ومولدوفا والجبل الأسود؛ وإحراز تقدم في جودة إحصاءات الأسعار وتجارة البضائع في بعض البلدان المستفيدة.

واستمر الطلب على المساعدة الفنية القانونية في كل من البلدان المستفيدة وغير المستفيدة من برامج في السنة المالية ٢٠١٥ في مجالات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والقانون المالي وقانون المالية العامة، والعسر المالي، والإصلاح القضائي. وفيما يتعلق بالقانون الضريبي، تم التوسع في مجالات جديدة مثل الأسس القانونية للإدارة الضريبية وضرائب الموارد الطبيعية في السنة المالية ٢٠١٥.

وتضطلع المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية بدور أساسي في تزويد السلطات القُطْرية بالدعم والتوجيه في مجال تنفيذ الإصلاحات طويلة الأجل بصورة تطبيقية في طائفة من مجالات المالية العامة والإحصاءات الاقتصادية الكلية والقطاع المالي، بما في ذلك الإدارة المالية العامة، والإدارة الضريبية، وتحليل المالية العامة الكلية، وإحصاءات الحسابات القومية والأسعار، وإحصاءات القطاع الخارجي، وإحصاءات مالية الحكومة، والرقابة والتنظيم المصرفيان، والعمليات النقدية وعمليات النقد الأجنبي، وإدارة الدين.

ووصلت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق من خلال المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية ذروة بلغت ٣٨,٣٪ من مجموع المساعدة المقدمة في السنة المالية ٢٠١٥ (الشكل البياني ٢–٩).

وتقوم حاليا تسعة مراكز بخدمة بلدان في إفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، والشرق الأوسط، والمحيط الهادئ.

الشكل البياني ٢–٩

المساعدة الفنية المقدمة من خلال المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

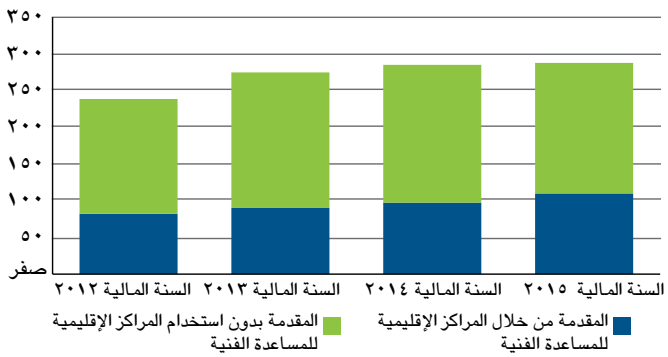

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

التدريب

يمثل برنامج التدريب لدى الصندوق جزءا لا يتجزأ من اختصاصات الصندوق فيما يتعلق بتنمية القدرات وهو يسعى إلى الاستجابة لما يطرأ من تغييرات على مستوى العالم في التطورات الاقتصادية الكلية والتحديات في مجال السياسات، وطلبات البلدان الأعضاء، والابتكارات التكنولوجية. وفي العام الماضي، أضاف معهد الصندوق لتنمية القدرات مواضيع جديدة ذات أهمية استراتيجية للبلدان الأعضاء فيه، مثل استمرارية القدرة على تحمل الدين وإصلاحات دعم الطاقة. وتتضمن الدورات المقدمة محاضرات نظرية وأدوات تحليلية وحلقات تطبيقية تعتمد على المشاركة النشطة. واستمرت الدورات الدراسية المقدمة عن طريق شبكة الإنترنت، المتاحة بدون رسوم لأي شخص لديه وصلة للإنترنت، في النمو، بإضافة دورة دراسية في مجال إصلاح دعم الطاقة وترجمة فرنسية لدورة البرمجة والسياسات المالية، الجزء الأول. ونما التدريب المقدم عبر الإنترنت بصورة حادة بنسبة ٣٨٪ لتصل نسبته إلى ١٣٪ من مجموع التدريب المقدم من الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٥.

وخلال السنة المالية ٢٠١٥، قدم الصندوق لبلدانه الأعضاء ٣٤٥ نشاطا تدريبيا، شارك فيه ما يقرب من ١١ ٣١٥ مسؤولا. وتلقت اقتصادات الأسواق الصاعدة الحجم الأكبر من التدريب المقدم من الصندوق، عند مستوى ٥٣٪ تقريبا من مجموع التدريب المقدم في العام (الشكل البياني ٢–١٠). ومن حيث التوزيع الإقليمي، تلقت مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى الحجم الأكبر للتدريب المقدم من الصندوق خلال العام (الشكل البياني ٢–١١).

الدعم المقدم من المانحين لتنمية القدرات

لا يزال الدعم المقدم من المانحين يعزز قدرة الصندوق على تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء. ووردت إلى الصندوق مساهمات جديدة بلغ مجموعها ١٤٥ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٥، وبلغت الأنشطة الممولة من مانحين ما مجموعه ١٥٢ مليون دولار أمريكي. ويستفيد الصندوق من الدعم الخارجي لتنمية القدرات من خلال عدة وسائل، مثل مراكز التدريب الإقليمية، والصناديق الاستئمانية المواضيعية، والشراكات الثنائية.

ولا تزال الوسائل متعددة المانحين فعالة في تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. وقد قدمت شبكة مؤلفة من تسعة مراكز إقليمية في مناطق المحيط الهادئ والشرق الأوسط وإفريقيا والبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى المساعدة الفنية والتدريب بصورة تطبيقية. وبالدعم الذي تقدمه هذه المراكز، حققت البلدان الأعضاء نتائج ملموسة في إصلاح

الشكل البياني ٢–١٠

المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(أسابيع التدريب للمشاركين)

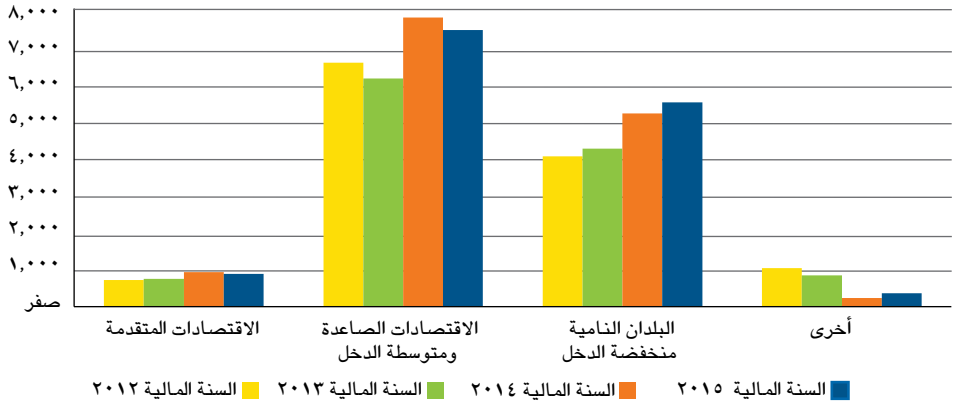

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).

مؤسساتها الاقتصادية والمالية. وتعرض الصناديق الاستئمانية المواضيعية مشورة متخصصة تستند فيها إلى آخر بحوث وتستند إلى تجارب الصندوق العالمية. ويوجد الآن صندوقان استئمانيان يركزان على بلدان معينة وسبعة صناديق استئمانية مواضيعية.

وفي السنة المالية ٢٠١٥، أطلق الصندوق الاستئماني لتنمية القدرات في الصومال بنجاح من خلال التزامات للمانحين بتقديم ٦,٦ ملايين دولار أمريكي. ويتلقى الصندوق الاستئماني لجنوب السودان مساهمة قدرها ٣,١ ملايين دولار أمريكي من النرويج خلال العام، اكتمل تمويل برنامجه البالغ ١٠,٢ ملايين دولار أمريكي. وبدأت في مايو ٢٠١٤ مرحلة ثانية مدتها خمس سنوات للصندوق الاستئماني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويساهم الصندوق الاستئماني الجديد المعني بأدوات التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية في تحسين وظائف الإدارة الضريبية في البلدان الأعضاء.

وانتهت التقييمات المستقلة التي تجرى في منتصف المدة لخمسة مراكز تدريب إقليمية وللصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بالإدارة والصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة ثروات الموارد الطبيعية إلى أن هذه الوسائل تقدم خدمات مهمة وفعالة وعالية الجودة في مجال تنمية القدرات.

وقام الصندوق بتوسيع شراكاته مع المانحين القدامى في مجال المشاريع الممولة بشكل ثنائي. والمانحون الخمسة الكبار الذين يساهمون في بناء قدرات الصندوق هم اليابان والاتحاد الأوروبي وكندا والمملكة المتحدة وسويسرا. وقد قدمت اليابان، وهي المانح الأكبر، مساهمات جديدة بلغت ٢٩,٦ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة المساعدة الفنية والتدريب، بما في ذلك برنامجين للمنح الدراسية.

ووافق الصندوق وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على مشروع جديد لتحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية في ٤٤ بلدا في إفريقيا والشرق الأوسط ستقوم إدارة التنمية الدولية بموجبه بتقديم ٩,٣ ملايين دولار أمريكي لدعم تنمية القدرات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وكان المشروع السابق للمبادرة المعززة لنشر البيانات هو المرحلة الأولى لمشروع الإحصاءات الممول من إدارة التنمية الدولية لإفريقيا الذي نفذه الصندوق خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥. وقد حقق هذا المشروع نتائج ملموسة كثيرة، حيث ساعد العديد من البلدان على القيام لأول مرة بإعداد إحصاءات قومية رُبع سنوية، وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي، ومؤشرات السلامة المالية؛ وتعديل أسس حساباتها القومية؛ وتوسيع نطاق التغطية في الإحصاءات النقدية؛ وزيادة تواتر إحصاءات مالية الحكومة ودقتها؛ وتوسيع نطاق نشر البيانات عن طريق نشر صفحات بيانات موجزة وطنية وجداول زمنية للنشر المبكر؛ وإضافة عدد أكبر من البلدان إلى النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات اللذين وضعهما صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–١١

المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٥

(أسابيع التدريب للمشاركين)

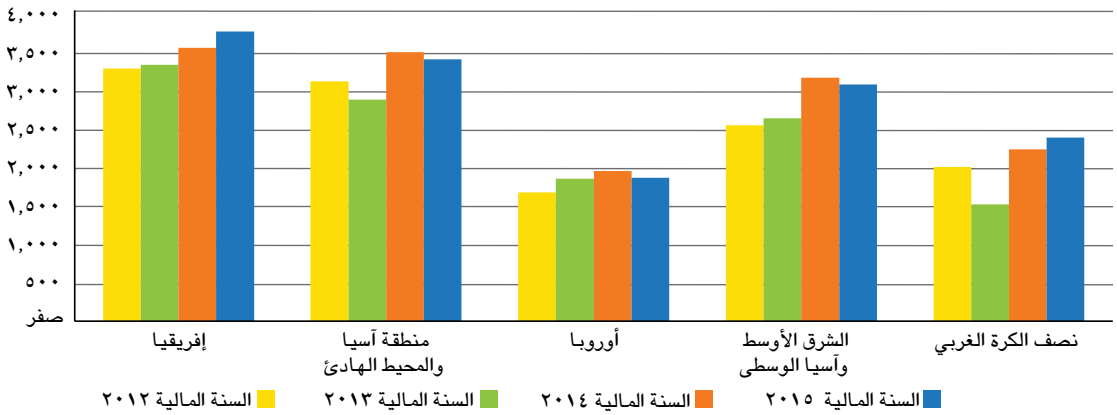

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٥

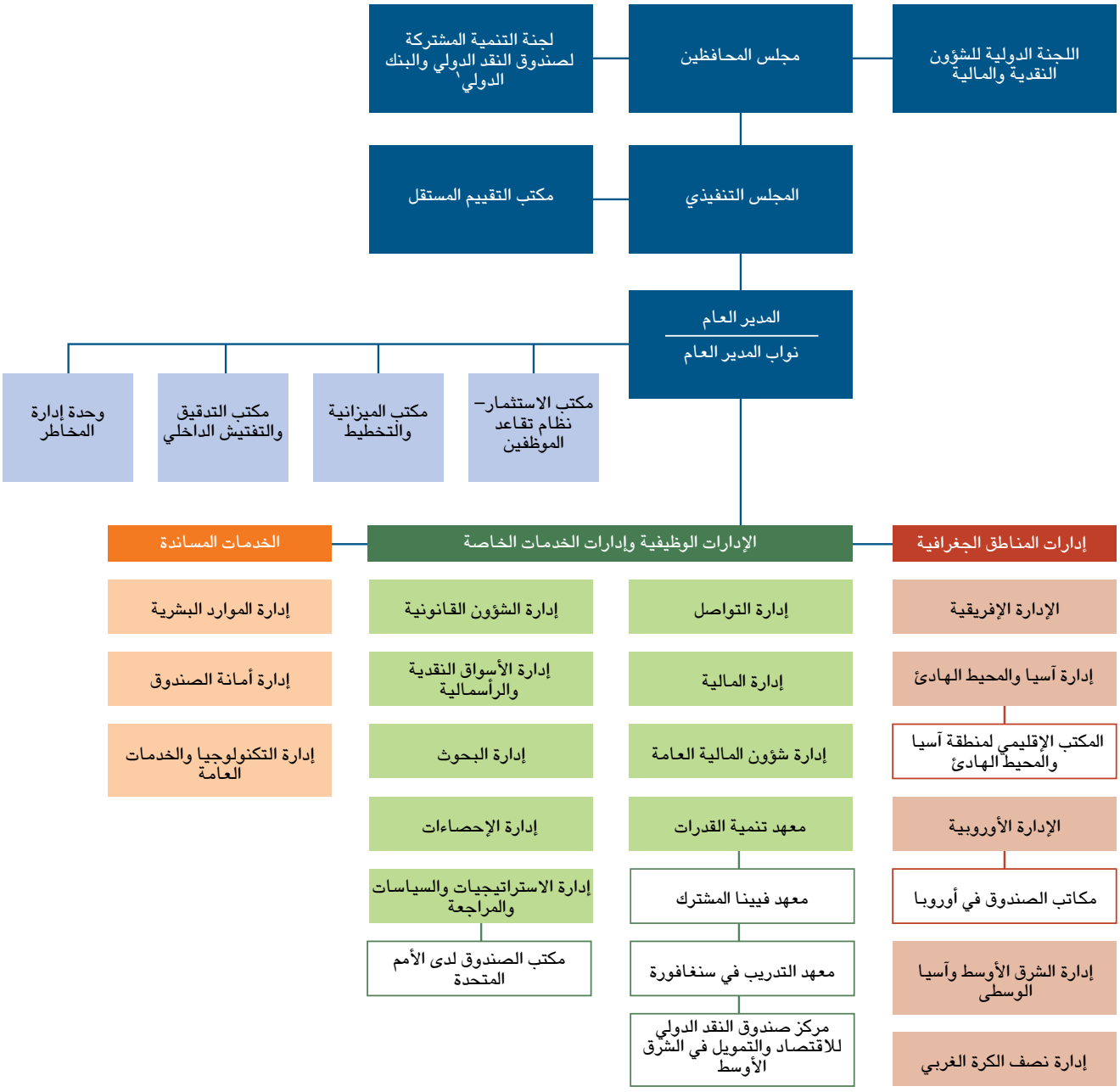

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

الجزء ٣

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

يتولى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تسيير أعمال الصندوق اليومية ويضم ٢٤ عضوا يمثلون سويا جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وللاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، مقاعد مخصصة لها على طاولة المجلس، بينما تقسم باقي البلدان ضمن دوائر انتخابية تمثل كل منها أربعة بلدان أو أكثر. وتضم أكبر الدوائر الانتخابية على الإطلاق ٢٣ بلدا.

٥٤ عاما في صندوق النقد الدولي

احتفل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال عام ٢٠١٥ بالمسيرة المهنية المميزة لعميد صندوق النقد الدولي، السيد عبد الشكور شعلان، الذي انتهت فترة عمله بالصندوق حيث كان ممثلا عن البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وماليديف وعمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن وموطنه الأصلي مصر لمدة ٢٢ عاما بالمجلس. وسبق ذلك عمله كخبير بصندوق النقد الدولي بدءا من عام ١٩٦١— ليبلغ بذلك إجمالي فترة عمله بالصندوق ٥٤ عاما.

وبصفته مديرا تنفيذيا، قدم السيد شعلان إسهامات مهمة في عمل المؤسسة، وخصوصا في مجال الرقابة، والحصص والأصوات، والدعوة إلى المساواة في التعامل مع أعضاء الصندوق. وقد أصبح عميد المديرين التنفيذيين في عام ٢٠٠٧ وتقاعد في أكتوبر ٢٠١٤.

٢٤٢ اجتماعا رسميا للمجلس

وعادة ما يجتمع المجلس عدة مرات كل أسبوع. وهو يعتمد في عمله إلى حد كبير على التقارير التي تعدها إدارة صندوق النقد الدولي وخبرائه. ويناقش المجلس مختلف الأمور بدءا من اختبارات السلامة التي تخضع لها اقتصادات البلدان الأعضاء سنويا وحتى قضايا السياسة الاقتصادية ذات الصلة بالاقتصاد العالمي.

١٧٩ اجتماعا للمجلس حول البلدان الأعضاء

يتخذ المجلس قراراته عادة بتوافق الآراء، وأحيانا عن طريق التصويت الرسمي. ويمكن عقد مناقشات غير رسمية حول قضايا السياسات المعقدة التي لا تزال في مراحلها الأولى.

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

ظلت اعتمادات الميزانية المخصصة لعمليات صندوق النقد الدولي كما هي خلال عام ٢٠١٥ دون تغيير بالقيمة الحقيقية، وذلك للعام الثالث على التوالي. وفي ضوء زيادة استخدام موارد الميزانية وإعادة توزيعها، تمكن الصندوق من تلبية الاحتياجات الجديدة. ويتولد دخل صندوق النقد الدولي في الأساس عن أنشطة الإقراض والاستثمار. ويطبق الصندوق إطارا شاملا لأعمال التدقيق يتضمن وظائف تكميلية ولكن مستقلة تتمثل في التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ولجنة التدقيق الخارجي. وينتمي موظفو الصندوق البالغ عددهم ٢٦١١ موظفا إلى ١٤٧ بلدا.

الميزانية والدخل

الميزانية متوسطة الأجل

في إبريل ٢٠١٤ ، وفي سياق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، اعتمد المجلس التنفيذي ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٥ بلغ مجموعها ١٠٢٧ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١٢٦٥ مليون دولار أمريكي، يتضمن ترحيل ما يصل إلى ٤٢ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٤ ، التي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٥ (الجدول ٣–١). ووافق أيضا على مصروفات رأسمالية بلغت ٥٢ مليون دولار أمريكي مخصصة لمشروعات رأسمالية ممثلة في مرافق المباني وتكنولوجيا المعلومات.

وظل عمل صندوق النقد الدولي خلال العام يتمحور حول دعم التعافي العالمي الذي لا يزال ضعيفا على نحو قابل للاستمرار، وهو أولوية لدى جميع الأعضاء من الاقتصادات المتقدمة، لا سيما أوروبا، والأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل. وبلغ مجموع المصروفات الإدارية الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٥ مبلغا قدره ١٠١٠ ملايين دولار، بواقع ١٧ مليون دولار أقل من مجموع صافي الميزانية. واستمر «تراجع مستوى الإنفاق» من العام السابق بفضل زيادة كفاءة استخدام الميزانية. وارتفعت مصروفات الموظفين في ظل انخفاض عدد الوظائف الشاغرة. وزادت تكلفة التشغيل المرتبطة بالاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع كبند مستقل، وهو ما يعود في جزء منه إلى برنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي«HQ1» ، كما ارتفعت تكلفة الأمن المادي في المكاتب بالخارج وتكلفة أمن تكنولوجيا المعلومات.

وبلغت نفقات الميزانية الرأسمالية على المرافق وتكنولوجيا المعلومات ١٣٦ مليون دولار، بما في ذلك الأموال المخصصة في السنوات السابقة. وبلغ مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات ٢٩ مليون دولار لاستبدال البنية التحتية وتحسينها، ومشروعات إدارة البيانات، وأمن تكنولوجيا المعلومات. واستمر التقدم في برنامج تجديد مبنى المقر الرئيسي «HQ1» الذي سيتم تنفيذه على مدار عدة سنوات، وهو تحديث مبنى يشغله مستخدموه، والبرنامج في مرحلة البناء في الوقت الحالي.

ولأغراض الإبلاغ المالي، يعتمد الصندوق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية على أساس الاستحقاق. وهذه المعايير تقتضي المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف منافع العاملين على أساس التقييمات الاكتوارية. ويعرض الجدول ٣–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٥ البالغة ١٠١٠ ملايين دولار والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ١٢٦٢ مليون دولار (أي ٨٥٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن هذه السنة.

وفي إبريل ٢٠١٥، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية السنة المالية ٢٠١٦، بما في ذلك مصروفات إدارية صافية تبلغ ١٠٥٢ مليون دولار مع حد أقصى للمصروفات الإدارية الإجمالية قدره ١٢٩٠ مليون دولار، متضمنا ترحيل مبلغ يصل إلى ٤٣ مليون دولار من الموارد غير المنصرفة في السنة المالية ٢٠١٥. ورُفعت إلى المجلس التنفيذي أيضا ميزانيتان مرجعيتان للسنتين المالَيتين ٢٠١٧ و٢٠١٨. وللسنة الرابعة على التوالي، ظلت حدود المصروفات الإدارية الصافية، ما عدا المبلغ المُرحَّل، دون تغيير بالقيمة الحقيقية مقارنة بالسنة السابقة. وبلغت الميزانية الرأسمالية ٤٢ مليون دولار، منها ٢٨ مليون دولار لمشروعات تكنولوجيا المعلومات و١٤ مليون دولار لمشروعات مرافق المباني. وتضمنت عملية إعداد الميزانية التأكيد على الكفاءة التنظيمية بوصفها وسيلة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية الجديدة والحالية. وقد قامت إدارات الصندوق بمزيد من الجهود نحو إعادة توزيع الموارد بغرض سحبها من الأنشطة ذات الأولوية الأقل وتحقيق مكاسب كفاءة بما يساعد على تلبية الأولويات الجديدة التي أبرزها جدول أعمال السياسات العالمية دون أي تغيير في حجم اعتمادات الميزانية.

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومراجعة هيكل الرسوم وآجال الاستحقاق لدى صندوق النقد الدولي

نموذج الدخل

منذ نشأة صندوق النقد الدولي وهو يعتمد في تقديم التمويل اعتمادا أساسيا على أنشطته الإقراضية، ولكنه قام في السنوات الأخيرة بتنويع مصادر دخله. فبدءا من عام ٢٠٠٦، استثمر

الجدول ٣–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٤		السنة المالية ٢٠١٥		السنة المالية ٢٠١٦	السنة المالية ٢٠١٧	السنة المالية ٢٠١٨
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
النفقات الإدارية							
الموظفون	٨٦١	٨٢٩	٨٩٣	٨٦٢	٩١٠	٩٣٤	٩٦٠
السفر [١]	١٢٣	١١٧	١٢٨	١١٢	١٣١	١٢٥	١٢٦
المباني ونفقات أخرى	١٩٠	٢٠٣	١٩٦	٢٠٤	١٩٧	٢٠٠	٢٠٤
احتياطيات الطوارئ	١٢	...	٧	...	١٠	١٠	١٠
مجموع النفقات الإجمالية	**١,١٨٦**	**١,١٤٩**	**١,٢٢٤**	**١,١٧٧**	**١,٢٤٨**	**١,٢٦٩**	**١,٣٠٠**
المقبوضات [٢]	–١٧٩	–١٦٠	–١٩٧	–١٦٧	–١٩٦	–٢٠٠	–٢٠٥
مجموع صافي الميزانية	**١,٠٠٧**	**٩٨٩**	**١,٠٢٧**	**١,٠١٠**	**١,٠٥٢**	**١,٠٧٠**	**١,٠٩٥**
الترحيل [٣،٤]	٤٢	...	٤٢	...	٤٣		
مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلة	**١,٠٤٩**	**٩٨٩**	**١,٠٦٩**	**١,٠١٠**	**١,٠٩٤**	**١,٠٧٠**	**١,٠٩٥**
رأس المال [٥]							
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	**٤١**	**١٤٤**	**٥٢**	**١٣٦**	**٤٢**	**٤٧**	**٤٩**
منها: تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1				**٩٦**			

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

[١] تشمل السنة المالية ٢٠١٦ السفر إلى مقر الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.

[٢] تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

[٣] الموارد غير المنصرفة ترحل من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.

[٤] الحد الأقصى لمجموع النفقات يساوي المبالغ المرحلة والميزانية المعتمدة.

[٥] نفقات الميزانية الرأسمالية عادة ما تكون متاحة للصرف خلال مدة ثلاث سنوات. ويعد مشروع بناء ضخما مثل مشروع تجديد المقر الرئيسي HQ1 من قبيل الاستثناء، حيث يتوقع أن يتم الإنفاق عليه على مدار خمس سنوات.

الصندوق احتياطياته بغرض توليد دخل إضافي. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق نموذج الدخل الجديد الذي تضمن إنشاء صندوق وقف يُموَّل من أرباح بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب. كذلك تم توسيع نطاق صلاحيات الاستثمار للصندوق بموجب التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، وهو عنصر آخر من أهم عناصر نموذج الدخل الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١١، مما أتاح للصندوق تعديل استراتيجية الاستثمار بمرور الوقت وتعزيز العائدات المتوقعة على استثماراته.

الرسوم

في ظل ارتفاع حجم أنشطة الإقراض، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الجزء القائم من الائتمان المستخدم. غير أن المساهمة النسبية في دخل الصندوق من أرباح الاستثمارات ستزيد بمرور الوقت، لا سيما أرباح استثمار الموارد المحتفظ بها في صندوق الوقف، والذي سيُنفذ بالتدريج على مدى ثلاث سنوات (بدأ تمويل عملية التخصيص الاستراتيجي للأصول في مارس ٢٠١٤).

ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على التمويل المقدم من الصندوق بشروط غير ميسرة من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش مُعبَّرا عنه بنقاط الأساس. وبالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٥ و٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على أن يظل هامش معدل الرسم ١٠٠ نقطة أساس. وبموجب القاعدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١، يُحدد الهامش بحيث يغطي تكاليف الوساطة المرتبطة بالتمويل من الصندوق ويسمح بتكوين الاحتياطيات. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي هذه القاعدة على مضاهاة البيانات لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع في سوق الائتمان على المدى الطويل.

وتُفرض رسوم إضافية تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام البلد العضو مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية* وفي ظل اتفاقات تسهيلات الصندوق الممددة؛ ويشار إليها باعتبارها رسوما إضافية حسب مستوى استخدام الموارد. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية حسب الإطار الزمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لأكثر من ٣٦ شهرا.

وإلى جانب الرسوم الأساسية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة، حيث يُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب للموارد من حساب الموارد العامة، ما عدا عمليات السحب من شريحة الاحتياطيات. وهناك رسم التزام قابل للرد على المبالغ الممنوحة كل ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات الممددة، والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، والاتفاقات في إطار خط الوقاية والسيولة. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان وبقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

* الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) التي يجريها العضو من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق. والمبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. ويُشار إلى طلبات الصرف التي تتجاوز نسبة ٢٥٪ على أنها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الأهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد (وكذلك «خط الائتمان المرن»). أما الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

الجدول ٣-٢

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٥

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٥	١,٠١٠
فروق التوقيت	
تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة	٢٤٧
المصروفات الرأسمالية — استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٦
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
المصروفات الرأسمالية — بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٤١
مبالغ منصرفة لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث وإدارة حقوق السحب الخاصة)	(٨٢)
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة	١,٢٦٢
بند للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٨٥٧

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتستند عمليات التحويل إلى المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٥ لمصروفات بلغت حوالي ١,٤٧.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب المصروفات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات»). وتنص اتفاقية

تأسيس الصندوق على ألا تتجاوز نسبة هذه الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا تقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. وتعادل نسبة الفائدة التعويضية في الوقت الحالي سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق أيضا فائدة تعادل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة على الصندوق من خلال قروض ثنائية واتفاقيات لشراء السندات، واتفاقات جديدة موسعة وممددة في ظل «الاتفاقات الجديدة للاقتراض».

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عن موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. وبغرض تعويض الدخل الضائع نتيجة رسوم الفائدة غير المسددة التي تتجاوز أجل استحقاقها بستة أشهر أو أكثر، يستخدم الصندوق آلية تقاسم الأعباء من خلال رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية. وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٥، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة أقل من نقطة أساس واحدة، وهو ما يعكس المستويات الحالية للالتزامات التي تتجاوز أجل استحقاقها والإقراض، والبيئة السائدة التي تشهد تراجع أسعار الفائدة. وبلغ متوسط الرسوم المعدلة والفائدة التعويضية المعدلة ١,٠٦٪ و٠,٠٦٪ على الترتيب في السنة المالية ٢٠١٥.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٥ بلغ صافي دخل الصندوق ١,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات نشاط الإقراض والدخل من استثماراته التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار. ومثلما تقضي «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» (المعيار المحاسبي الدولي ١٩ المعدل «منافع العاملين»)، يتضمن الدخل في السنة المالية ٢٠١٥ خسائر قدرها ٠,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تحققت من القيد الفوري لآثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد التزامات الصندوق من المزايا المحددة في إطار خطط منافع ما بعد التوظيف.

قاعدة تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة

قام المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١٤ بتعديل قاعدة تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة بغرض معالجة المشكلات المتصلة بحقيقة بلوغ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أقل مستوياته على الإطلاق ومنع وصوله إلى معدل سالب، وذلك من خلال تحديد حد أدنى لسعر الفائدة عند ٠,٠٥٠٪ (٥ نقاط أساس) وتعديل طريقة التقريب المتبعة في حساب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة من رقمين عشريين إلى ثلاثة أرقام عشرية. كذلك قام المجلس التنفيذي بالتوازي بتعديل طريقة التقريب المتبعة في تطبيق آلية تقاسم الأعباء وخفض الحد الأدنى لتعديل آلية تقاسم الأعباء من نقطة أساس واحدة إلى ٠,١ نقطة أساس.

ويمثل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساس حساب الفائدة المفروضة على أعضاء الصندوق مقابل القروض التي يحصلون عليها بشروط غير ميسرة من الموارد العامة للصندوق، وحساب الفائدة المدفوعة إلى أعضاء الصندوق على مراكزهم الدائنة المعوضة لدى الصندوق (مراكز شرائح الاحتياطيات)، والفائدة المدفوعة إلى المقرضين على مطالباتهم القائمة في إطار اتفاقيات الاقتراض، وكذلك الفائدة المدفوعة إلى المقرضين على حيازاتهم من حقوق السحب الخاصة والمفروضة على توزيعات حقوق السحب الخاصة المخصصة لهم. ويحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعيا على أساس متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثلة على أدوات الدين المالية قصيرة الأجل في أسواق المال لعملات سلة حقوق السحب الخاصة، على ألا يقل عن ٠,٠٥٠٪.

مد فترة سريان اتفاقيات الاقتراض المبرمة في عام ٢٠١٢

وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر عام ٢٠١٤ على مد فترة سريان اتفاقيات الاقتراض المبرمة في عام ٢٠١٢. وكان لهذه الاتفاقيات دور مهم في ضمان توافر موارد لصندوق النقد الدولي تكفي لتلبية الاحتياجات المحتملة للأعضاء في حالة تحقق المخاطر المتطرفة.

الإطار ٣-١: تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والأنشطة

عندما يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيد معقول بأن البنك المركزي في هذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من صندوق النقد الدولي بكفاءة، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن برامج الصندوق. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة وأطر المراقبة في البنوك المركزية وهي مكملة للضمانات الأخرى التي يطبقها الصندوق، والتي تتضمن وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق، والشرطية، وتصميم البرامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرامج. وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات: آلية التدقيق الخارجي، والهيكل القانوني والاستقلالية، وإطار إعداد التقارير المالية، وآلية التدقيق الداخلي، ونظام الضوابط الرقابية الداخلية.

واعتبارا من إبريل ٢٠١٥، استُكملت ٢٧٢ عملية تقييم في ٩٦ بنكا مركزيا، منها ١٣ عملية استُكْملت خلال السنة المالية ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، تشمل أنشطة الضمانات الوقائية مراقبة التقدم في تطبيق التوصيات وكذلك التطورات الأخرى في أطر الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع للمراقبة في الوقت الحالي حوالي ٧٠ بنكا مركزيا. وساهمت زيادة التركيز على التعاون مع الجهات المعنية الرئيسية في تعزيز الوعي بقضايا الضمانات الوقائية. فقد تم عقد ندوتين حول سياسة الضمانات الوقائية وتطبيقها في معهد صندوق النقد الدولي الإقليمي للتدريب في سنغافورة، وفي برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا في تونس. كذلك تم عقد منتدى رفيع المستوى بشأن حوكمة البنوك المركزية في دبي في ديسمبر ٢٠١٤ بمشاركة ٤٣ بلدا في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. وكان هذا المنتدى الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع معهد حوكمة بمثابة إطار للحوار بين مختلف المناطق حول التحديات وأهم الممارسات في مجالات الرقابة على أعمال التدقيق، والحوكمة، وإدارة المخاطر في البنوك المركزية.

ووفقا لدورة المراجعات التي تجرى كل خمس سنوات، من المقرر أن يراجع المجلس التنفيذي للصندوق سياسة الضمانات الوقائية في أكتوبر ٢٠١٥ بغرض تقييم مدى فعالية السياسة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

وفي عام ٢٠١٢، تعهد عدد من البلدان الأعضاء بزيادة موارد الصندوق من خلال اتفاقيات الاقتراض الثنائية. وعقب موافقة المجلس التنفيذي على آليات تنفيذ اتفاقيات الاقتراض لعام ٢٠١٢، اعتمد المجلس ٣٥ اتفاقية يبلغ إجمالي قيمتها ٣٩٦ مليار دولار أمريكي تقريبا (٢٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، منها ٣٣ اتفاقية سارية في الوقت الحالي يبلغ إجمالي قيمتها ٣٨١ مليار دولار أمريكي (٢٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة). والغرض من اتفاقيات الاقتراض لعام ٢٠١٢ أن تكون بمثابة خط دفاع ثان بعد الموارد المتاحة من الحصص والاتفاقات الجديدة للاقتراض، ولم يتم تفعيلها إلى الآن للاستخدام في عمليات التمويل. ولكل اتفاقية فترة سريان مبدئية مدتها عامان، ويجوز تمديدها حتى فترتين إضافيتين كل منهما عام واحد.

وعقب هذا القرار، الذي جاء بعد مشاورات مع جهات الإقراض، تم تمديد فترة السريان المبدئية البالغة عامين للاتفاقيات لعام واحد إضافي.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي من ١٢٩٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٤ إلى ١٢٩٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٥ (الجدول ٣-٣). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٦٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٦٪ على الترتيب. وفي نهاية إبريل ٢٠١٥، كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)، كان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى الصندوق الاستئماني والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وكان زمبابوي هو البلد الوحيد المستحق عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وساعد توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة الذي أُجري في أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقَّت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بغية معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة، لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وفي ٣٠ يونيو و١٣ يوليو ٢٠١٥، لم تسدد اليونان التزامات إعادة الشراء المستحقة البالغة ١٢٣٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة و٣٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على الترتيب. وبينما كانت الالتزامات المتأخرة قائمة، لم يكن مسموحا لليونان الحصول على أي تمويل من الصندوق بخلاف ما حصلت عليه في السابق. واستمر تراكم الرسوم على جميع الالتزامات. وقامت اليونان لاحقا بسداد هذه الالتزامات المتأخرة في ٢٠ يوليو ٢٠١٥.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي، وفق النظام الداخلي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة، عادة في يناير أو فبراير، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي، وفي شهر يونيو بعد استكمال عملية التدقيق، كما تجتمع في شهر يوليو لعرض موجز للإحاطة على المجلس التنفيذي. ويتشاور خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١٥ السادة غونزالو راموس (رئيسا)، وهو أمين عام مجلس الإشراف على الصالح العام، ودانييل لوتو، وهو محاسب عام وكبير المحاسبين في بنك بوتسوانا، وماري بارث، أستاذ المحاسبة في جامعة ستانفورد.

الإطار ٣-٢: تقدم العمل في تجديد مبنى المقر الرئيسي ١

استمر العمل في السنة المالية ٢٠١٥ على تجديد أقدم مبنى من مبنيي المقرين الرئيسيين للصندوق (المقر الرئيسي ١) في وسط مدينة واشنطن العاصمة. ويهدف المشروع إلى استبدال أجهزة المبنى المتهالكة التي اقتربت من نهاية العمر النافع لها وهناك حاجة ماسة إلى إحلالها أو إعادة تأهيلها. وسوف تتيح عملية التجديد زيادة كفاءة استخدام الطاقة والاستمرارية في تشغيل المبنى، ومزيدا من الضوء الطبيعي في كافة أرجاء المبنى، وتعزيز التعاون على مستوى المؤسسة من خلال إنشاء أماكن عمل واجتماعات حديثة.

وقد بدأت عملية التحديث في أول مايو ٢٠١٣، وتركز معظم العمل في البداية في الطوابق الأولى والأماكن العامة. وفي السنة المالية ٢٠١٥، عاد العاملون إلى مكاتبهم في بعض أجزاء الطوابق أسفل الطابق الأرضي بعد تحديث هذا المكان، واستمر العمل في الطوابق من الأول إلى الرابع من المبنى. وواجه المشروع بعض التحديات بسبب بعض المشكلات الفنية المعقدة غير المتوقعة، إلى جانب اكتشاف مزيد من مادة الأسبتوس. وتطلبت إزالة هذه المادة في الطوابق الأخرى مزيدا من الوقت خلال الفترة الماضية، إلى جانب مزيد من الوقت لاحقا، وذلك وفقا لبروتوكولات الصحة والسلامة المتبعة.

ويسعى المشروع إلى الحصول على شهادة «الريادة في الطاقة والتصميم البيئي»، ويلتزم بالممارسات البيئية السليمة في مجال تصميم وتشييد المباني التي تهدف إلى الحد من الأثر البيئي وتساعد في إرساء الأساس اللازم لعمليات تشغيل وصيانة مستمرة وقابلة للاستمرار.

الجدول ٣-٣

المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، في ٣٠ إبريل ٢٠١٥

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣٥,٧	٢٢٧,٤	٨,٣	–
السودان	٩٧٥,٢	٨٩٣,١	٨٢,١	–
زمبابوي	٧٩,٩	–	–	٧٩,٩
المجموع	١,٢٩٠,٨	١,١٢٠,٥	٩٠,٤	٧٩,٩

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن كشوفه المالية، بما في ذلك الحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وتُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمدة تصل إلى خمس سنوات أخرى. وقد تم تعيين شركة PricewaterhouseCoopers بوصفها مؤسسة تدقيق خارجي في نوفمبر ٢٠١٤، عقب التناوب الإلزامي لشركة Deloitte&Touche LLP بعد مرور عشر سنوات. ويمكن لمؤسسة التدقيق الخارجي أداء خدمات استشارية معينة ما عدا تلك الواردة بقائمة حظر تضم الخدمات المحظور تقديمها ومع تطبيق ضمانات وقائية مشددة لحماية استقلالية مؤسسة التدقيق. وتتضمن هذه الضمانات الوقائية لجنة التدقيق الخارجي للصندوق، إلى جانب المجلس التنفيذي المختص باعتماد رسوم الخدمات الاستشارية التي تتجاوز حد معين.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يُكلَّف مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA) بأداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق، حيث يُجري فحصا مستقلا لمدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الصندوق. ويتضمن نطاق تغطية أعمال التدقيق التي يجريها المكتب موظفي الصندوق، والمجلس التنفيذي، ومكاتب المديرين التنفيذيين، ومكتب التقييم المستقل وموظفيه. وتماشيا مع أفضل الممارسات، يعمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تحت إشراف الإدارة العليا للصندوق، وتخضع أنشطته لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لموضوعيته واستقلاليته.

وخلال السنة المالية ٢٠١٥، استكمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي عمليات تدقيق وقدم استشارات بغرض تقييم كفاءة الضوابط والإجراءات بهدف التخفيف من حدة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الصندوق كمؤسسة وأهداف إداراته. وكانت هذه العمليات والاستشارات في مجال التدقيق المالي في كفاءة الضوابط لضمان الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، ومجال التدقيق في أعمال تكنولوجيا المعلومات بغرض تقييم كفاءة إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية تدابير أمن المعلومات، ومجال التدقيق التشغيلي في إجراءات العمل والضوابط المتصلة بها التي تدعم تنفيذ العمليات التشغيلية الأساسية للصندوق.

وقد تم إنشاء وحدة إدارة المخاطر في ٩ يونيو ٢٠١٤ بديلا للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر. وكان مكتب التدقيق الداخلي يؤدي في السابق دور أمانة اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر. وبهذه الصفة، قام المكتب بتنسيق إصدار تقرير سنوي حول إدارة المخاطر للعرض على المجلس وتقديم الدعم في عرض موجز غير رسمي للإحاطة على المجلس التنفيذي حول إدارة المخاطر. وصدر آخر تقرير عن المكتب بشأن إدارة المخاطر في ٢٠ يونيو ٢٠١٤. وفي شهر مارس ٢٠١٥، قامت وحدة إدارة المخاطر بعرض تصور عام لإطار إدارة مخاطر مقترح على المجلس التنفيذي بغرض مناقشته في إحدى جلسات المجلس غير الرسمية. وستشهد السنة المالية ٢٠١٦ مزيدا من العمل في هذا المجال.

ويستعرض المجلس التنفيذي أنشطة المكتب مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات حول نتائج عمليات التدقيق وحالة تنفيذ توصيات التدقيق. وعقدت آخر جلسة لإحاطة المجلس بهذه الأمور خلال السنة المالية ٢٠١٥ في شهر يناير ٢٠١٥.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

الموارد البشرية

حتى يضطلع الصندوق بدور فعال في الاقتصاد العالمي، يجب عليه تعيين خبراء دوليين مؤهلين تأهيلا عاليا والاحتفاظ بهم. وقد طبق الصندوق في السنة المالية ٢٠١٥ إطارا جديدا للتوظيف بغرض ضمان المرونة والعدالة في قواعد تعيين الموظفين الجدد سواء الدائمين أو العاملين بعقود مؤقتة، كما راجع الأهداف القياسية المرتبطة بتنوع موظفيه من التوزيع الجغرافي ونوع الجنس.

خصائص القوى العاملة

قام الصندوق في ٣٠ إبريل ٢٠١٥ بتعيين ٢١٥٦ موظفا متخصصا ومديرا، و٤٥٥ من موظفي الدعم. وتتضمن الصفحة ٨٢ قائمة بأسماء كبار مسؤولي المؤسسة ويمكن الاطلاع على هيكلها التنظيمي في صفحة ٦٢.

وكان تعيين ١٧٤ موظفا جديدا في عام ٢٠١٤ مماثلا للعدد المعين في عام ٢٠١٣ الذي بلغ ١٧٦ موظفا. ويطلب الصندوق خبراء في الاقتصاد يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال التحليل وصنع السياسات، وقام خلال ٢٠١٤ بتعيين ٢٧ من خريجي الجامعات الحاصلين على أعلى الدرجات من خلال «برنامج الاقتصاديين» و٥٦ من الاقتصاديين أصحاب الخبرات ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية. وكان ثلثا المعينين في منتصف حياتهم الوظيفية من خبراء الاقتصاد الكلي، وكان البقية من خبراء سياسة المالية العامة والقطاع المالي. وخلال عام ٢٠١٤، تم تعيين ٤٩٠ موظفا بعقود مؤقتة، مما يمثل زيادة قدرها ٣٪ عن عام ٢٠١٣. واتساقا مع هدف زيادة الدعم المقدم إلى الاقتصاديين، تم تعيين ٥٦ مساعدا بحثيا يمثلون ثلث جميع موظفي الدعم المعينين بعقود مؤقتة.

وفي عام٢٠١٤، تم تسجيل ستة معينين في «برنامج المُعَيَّنين الممولين بموارد خارجية»، وهو برنامج توظيف الغرض منه إتاحة الفرصة لعدد ١٥ من كبار موظفي القطاع العام في البلدان الأعضاء لاكتساب خبرة عملية في الصندوق. وتمول البلدان الأعضاء تكلفة هذا البرنامج من خلال صندوق استئماني تشارك فيه جهات مانحة عديدة.

التنوع والاحتواء

يسعى صندوق النقد الدولي لضمان تنوع موظفيه من حيث المنطقة الجغرافية ونوع الجنس والخلفية التعليمية، ولكن التحديات لا تزال قائمة في هذا الصدد. وفي نهاية إبريل ٢٠١٥، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٧ بلدا من أصل ١٨٨ بلدا عضوا. وتبين الجداول من ٣–١ إلى ٣–٣ في الصفحات الإلكترونية توزيع موظفي الصندوق حسب المنطقة الجغرافية ونوع الجنس وتصنيف البلد.

وبلغت نسبة توظيف المواطنين من المناطق الأقل تمثيلا ٤٣٪ من كل التعيينات الخارجية في مستوى الموظفين المتخصصين خلال ٢٠١٤. وكان أكثر من نصف الملتحقين ببرنامج الاقتصاديين عام ٢٠١٤ من مواطني المناطق الأقل تمثيلا. وظلت نسبة الإناث في برنامج الاقتصاديين ثابتة عند ٣٦٪، وبلغت نسبة الإناث في الاقتصاديين المعينين في منتصف حياتهم الوظيفية ٢٥٪.

ووُضعت عدة تدابير خلال العام لزيادة الاحتواء في بيئة العمل. وأضيف إلى منهج التدريب تقييم جديد يقيس كفاءة التعامل عبر الثقافات المختلفة، إلى جانب تطبيق برنامج إرشاد جماعي يستهدف الموظفين من الخبراء المتخصصين من المناطق الأقل تمثيلا.

وتضمن تقرير التنوع والاحتواء لعام ٢٠١٤ تعديل المعايير القياسية المتصلة بالتوزيع الإقليمي ونوع الجنس لعام ٢٠٢٠. وتركز المعايير على المجالات الأكثر احتياجا إلى التطوير والتقدم: تعيين خبراء متخصصين من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، ومن شرق آسيا، وتعيين مديرين من الإناث. وفي ضوء التقدم الكبير المحرز وعدد الخبراء الموظفين الكبير المرتقب تعيينهم من اقتصادات التحول، توقف تطبيق المعايير القياسية لتلك البلدان. ومن المقرر خلال عام ٢٠١٥ دمج مزيد من عناصر التنوع والاحتواء في سياسات الموارد البشرية وتطبيق إطار قوي للمساءلة بشأن المعايير القياسية الجديدة لعام ٢٠٢٠.

هيكل رواتب الإدارة العليا

في عام ٢٠١٤، تم تعيين أحد نواب المدير العام في وظيفة رئيس الشؤون الإدارية للمرة الأولى بغرض إتاحة مزيد من التركيز على تنظيم عمليات التشغيل والشؤون الإدارية الداخلية.

ويُجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق؛ ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتجُرى تعديلات سنوية على هيكل الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا وفقا للمسؤوليات المنوطة بكل منصب في الإدارة العليا، وذلك حسب الوضع في الأول من يوليو٢٠١٤:

المدير العام	٤٩٢٦٩٠ دولارا
النائب الأول للمدير العام	٤٢٨٤١٠ دولارا
نواب المدير العام	٤٠٨٠٢٠ دولارا

تعديلات في هيكل الإدارة العليا

في ١٤ يناير ٢٠١٥، أبلغ نائب المدير العام السابق ناويوكي شينوهارا المدير العام كريستين لاغارد بنيته مغادرة الصندوق والعودة إلى اليابان في نهاية مدة خدمته. وكان آخر يوم له في الصندوق هو ٢٨ فبراير ٢٠١٥.

وفي ١٨ مارس ٢٠١٤، أبلغت نائب المدير العام نعمت «مينوش» شفيق المدير العام كريستين لاغارد بنيتها مغادرة الصندوق لتولي منصب نائب محافظ بنك إنجلترا المسؤول عن الأسواق والصيرفة اعتبارا من أول أغسطس ٢٠١٤.

وقد تولت كارلا غراسو منصب نائب المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية لصندوق النقد الدولي في ٢ فبراير ٢٠١٥. وتحمل السيدة غراسو جنسية كل من البرازيل وإيطاليا. وقبل التحاقها بالصندوق، كانت قد عملت لمدة ١٤ عاما في شركة Vale S.A.، وهي من أكبر شركات التعدين العالمية، بوصفها نائب رئيس للموارد البشرية والخدمات المؤسسية خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١١. وقبل ذلك، شغلت السيدة غراسو منصب أمين مكتب الضمان الاجتماعي التكميلي البرازيلي من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٧، كما تقلدت عدة مناصب كمستشار ومنسق في وزارات الضمان الاجتماعي والمالية والتخطيط، وكذلك في مكتب الرئيس البرازيلي.

تولى السيد ميتسوهيرو فوروساوا مهام منصبه كنائب لمدير عام صندوق النقد الدولي في ٢ مارس ٢٠١٥. وقبل التحاقه بالصندوق مباشرة، كان يعمل مستشارا خاصا لرئيس الوزراء الياباني السيد شينزو آبي ومستشارا خاصا لوزير المالية. ومن بين المناصب الوزارية التي تقلدها مؤخرا، عمل السيد فوروساوا كنائب لوزير المالية للشؤون الدولية (٢٠١٣–٢٠١٤)، ومديرا عاما للمكتب المالي (٢٠١٢–٢٠١٣)، ونائبا أقدم لمدير عام المكتب الدولي (٢٠٠٩–٢٠١٠). ومن بين مناصب السيد فوروساوا الخارجية أثناء عمله في الحكومة اليابانية منصبه كمدير تنفيذي لدى صندوق النقد الدولي (٢٠١٠–٢٠١٢)، ووزير (للشؤون المالية) لدى السفارة اليابانية في الولايات المتحدة (٢٠٠٧–٢٠٠٩)، ومستشار (للشؤون المالية) لدى سفارة اليابان في فرنسا (١٩٩٧–١٩٩٩).

اختيار رئيس جديد للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

قام أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات في الصندوق، باختيار السيد أوغستن كارستنز، محافظ بنك المكسيك المركزي، رئيسا للجنة لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من ٢٣ مارس ٢٠١٥. وقد جاء السيد كارستنز خلفا للسيد ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس وزراء سنغافورة ووزير ماليتها الذي انتهت فترة خدمته في ٢٢ مارس ٢٠١٥.

ويتولى السيد كارستنز منصب محافظ بنك المكسيك المركزي منذ يناير ٢٠١٠. وقد عمل كوزير مالية للمكسيك خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ديسمبر ٢٠٠٩، وترأس لجنة التنمية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي اعتبارا من مارس ٢٠٠٧ حتى أكتوبر ٢٠٠٩. وخلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٣ إلى أكتوبر ٢٠٠٦، عمل السيد كارستنز نائبا لمدير عام صندوق النقد الدولي، كما عمل مديرا تنفيذيا في مجلس صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٠. وتولى السيد كارستنز منصب نائب وزير مالية المكسيك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، كما تقلد وظائف متنوعة في بنك المكسيك المركزي خلال مسيرته المهنية التي تزيد على ٢٠ عاما.

واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي تضم وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، هي اللجنة الاستشارية الرئيسية لمجلس محافظي الصندوق وهي منوطة بإجراء مداولات حول قضايا السياسات الأساسية التي تواجه الصندوق. وتتألف اللجنة من ٢٤ عضوا تمشيا مع تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق. ويقوم كل بلد عضو مؤهل لتعيين مدير تنفيذي، وكل مجموعة بلدان مؤهلة لانتخاب مدير تنفيذي، بتعيين عضو واحد في اللجنة. وعادة ما تجتمع اللجنة مرتين سنويا — في فصل الربيع وأثناء انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي والصندوق في فصل الخريف.

المساءلة

مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ بغرض تقييم سياسات صندوق النقد الدولي وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، الشفافية، ودعم الحوكمة المؤسسية والإشراف.

مراجعات المجلس للتقارير الصادرة عن مكتب التقييم المستقل

أصدر مكتب التقييم المستقل في نوفمبر ٢٠١٤ تقريرا بعنوان "IMF Response to the Financial and Economic Crisis". وتضمن هذا التقرير تقييم الإجراءات التي اتخذها الصندوق بهدف المساعدة في احتواء الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨ وإحراز التقدم اللازم نحو تحقيق التعافي العالمي، ومساعدة فرادى الاقتصادات على مواجهة تأثير الأزمة، والكشف عن المخاطر المستقبلية والتحذير منها. وطبقا للتقرير، قام الصندوق بدور مهم في الاستجابة العالمية للأزمة، وكانت المشورة التي قدمها خبراء الصندوق على مستوى السياسات مرنة وقابلة للتغيير حسب الظروف السائدة، كما استفادت البرامج التي تم تنفيذها بدعم من الصندوق من دروس عديدة من الأزمات السابقة. وبذلك فقد ساعد الصندوق أعضائه على مواجهة الآثار الجانبية للأزمة بفضل مجموعة أدوات الإقراض التي خضعت لعدد من الإصلاحات مدعومة بجهود لتعبئة الموارد أدت إلى زيادة قدرها أربعة أضعاف في موارد الصندوق.

ولكن أشار التقرير إلى أن مضاعفة الحصص على النحو المتفق عليه لم تصبح فعالة بعد، مما أدى إلى اعتماد الصندوق على اتفاقيات اقتراض تفوق قيمتها ثلثي مجموع طاقته الائتمانية. وأضاف التقرير إلى أن الصندوق حقق نتائج مختلطة في مجال الرقابة، فرغم أن دعوة الصندوق إلى تطبيق حزمة من الدفعات المالية العالمية في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ كانت مؤثرة وملائمة في توقيتها، فإن موافقته على البدء في ضبط أوضاع المالية العامة في بعض أكبر الاقتصادات المتقدمة خلال ٢٠١٠–٢٠١١ كانت سابقة لأوانها.

وأيد المجلس التنفيذي والإدارة العليا للصندوق بوجه عام معظم التوصيات الواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل. وتضمنت هذه التوصيات ضمان توافر موارد كافية للصندوق للمساهمة في حل الأزمات المستقبلية، ووضع إطار هيكلي أفضل لتنظيم التعاون مع المنظمات الأخرى، والمضي في دمج تحاليل المخاطر ومواطن الضعف في إطار واحد.

وفي شهر يوليو ٢٠١٤، أصدر مكتب التقييم المستقل تقريرا بعنوان "Recurring Issues from a Decade of Evaluation: Lessons for the IMF". وركز التقرير على أكثر خمس قضايا شائعة تكشفت له من خلال تقييماته السابقة، وهي المنظمات القائمة على عقلية الصوامع، والاهتمام بالمخاطر وأجواء عدم اليقين، والسياق القطري والمؤسسي، وعدم التحيز، ومهام الإرشاد والإشراف المنوطة بالمجلس التنفيذي. وطبقا للتقرير، اتخذ المجلس التنفيذي والإدارة العليا للصندوق تدابير لمواجهة القضايا القائمة في المجالات الخمسة المذكورة، ولكن التحديات ظلت قائمة، ويرجح استمرارها نظرا لأن هذه القضايا مترسخة بدرجات متفاوتة في طبيعة عمل الصندوق. وأيد المديرون التنفيذيون والإدارة العليا بوجه عام التوصيات الواردة في التقرير، مع التأكيد على ضرورة استمرار الجهود الهادفة إلى مواجهة هذه القضايا بغرض تعزيز فعالية الصندوق ومصداقيته.

مكتب التقييم المستقل يراجع تقييماته السابقة

أصدر مكتب التقييم المستقل تقريرين خلال السنة المالية ٢٠١٥ يعاود من خلالهما النظر في تقييماته السابقة. وكان الدافع المبدئي وراء هذه المراجعات استفسارات وردت من المديرين التنفيذيين وسلطات البلدان الأعضاء حول وضع القضايا المثارة في التقييمات السابقة. وتوجد أسباب قوية تستدعي إعادة النظر في بعض هذه القضايا وفقا للتقييم الخارجي لأعمال مكتب التقييم المستقل خلال ٢٠١٣.

وعملية تحديث التقييمات هي عبارة عن مراجعات وتقييمات موجزة أضيق نطاقا مقارنة بعمليات التقييم الشاملة التي يجريها المكتب، ولكنها أوسع نطاقا من حيث التغطية مقارنة بتقارير المراقبة الدورية التي يعدها خبراء الصندوق. وتلخص هذه التحديثات التقييم الأصلي الصادر عن المكتب، وتتناول التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ استكمال عملية التقييم (بما في ذلك تنفيذ توصيات المكتب)، وتحديد القضايا القائمة والقضايا المستجدة المرتبطة بموضوع التقييم التي تستدعي الاهتمام بصورة مستمرة.

وتتناول المراجعتان الصادرتان خلال السنة المالية ٢٠١٥ ثلاثة تقييمات سابقة. فإحداهما تعاود النظر في التقرير الصادر عن المكتب بعنوان "Report on the Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs) and the Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF)" (2004) وتقرير "The IMF and Aid to Sub-Saharan Africa" (2007)، وتتضمن المراجعة الثانية تحديث أهم القضايا الواردة في التقييم الصادر في ٢٠٠٥ بعنوان "The IMF's Approach to Capital Account Liberalization". والتقارير الأصلية والمراجعات متاحة للاطلاع على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

بدأ مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييم جديد بعنوان «صندوق النقد الدولي وأزمة منطقة اليورو» (The IMF and the Euro Area Crisis). ويعمل المكتب أيضا على استكمال تقييم بعنوان «التعلم من التجارب: تقييم صادر عن مكتب التقييم المستقل لنظم التقييم الذاتي» (Learning from Experience: An IEO Assessment of Self-Evaluation Systems)، وتقييم آخر بعنوان «الإحصاءات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي: دور صندوق النقد الدولي» (Statistics for Global Economic and Financial Stability: The Role of the IMF). كذلك أصدر المكتب مذكرة بعنوان «موضوعات التقييم المحتملة في الأجل المتوسط» (Possible Topics for Evaluation over the Medium Term) في يناير ٢٠١٥، وأجرى على أساسها مشاورات مع المديرين التنفيذيين والأطراف الأخرى ذات الصلة حول موضوعات التقييم المحتملة في المستقبل.

تنفيذ التوصيات التي يعتمدها المجلس

اعتمد المجلس التنفيذي في شهر أغسطس ٢٠١٤ تقرير المراقبة الدورية السادس بشأن وضع خطط التنفيذ الذي تم إعداده استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس التنفيذي. وكان هذا هو تقرير المراقبة الدورية الأول الذي يعده مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي وفق الإجراءات التي أوصت بها الجهات الخارجية المختصة بتقييم مكتب التقييم المستقل والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في شهر فبراير ٢٠١٣. وتناول التقرير وضع خطط التنفيذ التي صاغتها الإدارة العليا بناء على أربعة تقييمات أصدرها مكتب التقييم المستقل خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، كما تضمن آخر المعلومات المتاحة عن التقدم المحرز بشأن القضايا ذات الصلة بخطط تنفيذية سابقة أعدتها الإدارة العليا تم الاتفاق عليها منذ عام ٢٠٠٧.

وبالنظر في تقرير المراقبة الدورية، أشارت لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي للصندوق إلى أن التقرير يمثل تحسنا مقارنة بالتقارير السابقة، ولكن لا يزال من الممكن اتخاذ مزيد من الإجراءات بغرض زيادة التركيز على ما إذا كانت التدابير التنفيذية التي اقترحتها الإدارة العليا قد أثبتت فعالية في تحقيق الأهداف الكبيرة المتوخاة من التوصيات التي اعتمدها المجلس. ولم تصدر عن الإدارة العليا للصندوق أي خطط تنفيذية جديدة خلال السنة المالية ٢٠١٥.

التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

ترتكز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي على محورين: أولا، الاستماع للأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وآرائها، بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ وثانيا، تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. ومن المجموعات المحددة التي يشركها الصندوق في أنشطته المتعلقة بالتواصل الخارجي منظمات المجتمع المدني والقيادات الشبابية، والاتحادات المهنية ونقابات العمال، وأعضاء البرلمانات، والأكاديميين، ومستودعات الفكر، ووسائل الإعلام. وهناك أدوات أصبحت تشكل جانبا متناميا من استراتيجية الصندوق للتواصل الخارجي في السنوات الأخيرة، مثل وسائط التواصل الاجتماعي والتسجيلات المرئية بالفيديو وتسجيلات البث الصوتية على شبكة الإنترنت.

وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية. ومع تطور سياسات المؤسسة — وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة التركيز على دعم جهود الحد من الفقر في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض باستخدام منهج يقوم على المشاركة، والتأكيد على الشفافية والحوكمة السليمة — أصبحت أنشطة التواصل الخارجي والاتصالات جزءا لا يتجزأ أيضا من عمل الصندوق على المستوى القُطْري.

الإطار ٣-٣: التواصل الخارجي مع المؤثرين الجدد على السياسات

أبرزت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها أهمية التواصل مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشباب والمنظمات العمالية وأعضاء البرلمانات بغرض شرح المشورة التي يقدمها الصندوق على مستوى السياسات ودعوة هذه الأطراف إلى إبداء آرائهم بشأن تلك المشورة.

وفي العام الثامن لصندوق زمالة منظمات المجتمع المدني التابع لصندوق النقد الدولي، كان هو الراعي لمشاركة حوالي ٤٠ منظمة من **منظمات المجتمع المدني** من الاقتصادات النامية في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وعلى هامش الاجتماعات، نظم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني حوالي ١٠٠ جلسة حول مجموعة كبيرة من قضايا السياسات تضمنت استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون وعدم المساواة والتغيرات المناخية والقضايا المرتبطة بنوع الجنس. وبوجه أعم، اشترك صندوق النقد الدولي أيضا مع منظمات المجتمع المدني في مناقشات غير رسمية بشأن أهم قضايا السياسات، مثل استجابة الصندوق إلى انتشار مرض الإيبولا وإعادة هيكلة الدين السيادي. كذلك تمت دعوة منظمات المجتمع المدني إلى إبداء آرائها من خلال المشاورات العامة بشأن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الصادر عن الصندوق، وكذا بشأن دمج استراتيجيات الحد من الفقر القطرية في البرامج التي يتم تنفيذها بدعم من الصندوق في البلدان النامية منخفضة الدخل.

واستمر الصندوق في زيادة مشاركاته مع **الشباب** — الجيل التالي من صناع السياسات وقادة العالم — من خلال الاجتماعات السنوية، وعقد جلسات تعريفية للطلاب بشأن الصندوق، وتنظيم زيارات لأعضاء الإدارة العليا إلى الجامعات، إلى جانب تنظيم فعاليات مشتركة بين الشباب وكبار خبراء الصندوق. وقد ترأس النائب الأول للمدير العام مناقشات مفتوحة مع طلاب الجامعات في شيلي والمكسيك وبيرو، وكان الهدف من هذه الفعاليات إلقاء الضوء على الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٥ المنعقدة في بيرو. وفي السياق ذاته، نظم الصندوق مسابقة لكتابة المقال للشباب في أمريكا اللاتينية فاز فيها ثمانية مشاركين تمت دعوتهم لحضور الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٤ التي تضمنت ندوة شبابية حول موضوع النمو الشامل وريادة الأعمال.

وفي ضوء التأثير الكبير للأزمة العالمية على الوظائف، استمر الصندوق في التعاون بشكل منتظم مع **المنظمات العمالية** على عدد من المستويات. فقد استضاف الصندوق في مقره الرئيسي الاجتماع نصف السنوي رفيع المستوى مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، كما عقد مناقشات رسمية وغير رسمية مع المنظمات العمالية بشأن الوظائف والنمو وعدم المساواة والتفاوض الجماعي.

ويتعاون الصندوق أيضا مع **أعضاء البرلمان** — وهم مجموعة تقوم بدور مهم في عملية صنع القرارات الاقتصادية في بلدانها — وذلك من خلال قناة رئيسية هي الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب التعاون أيضا من خلال عقد ندوات ذات أهداف محددة داخل البلدان وفي المناطق حول قضايا مثل الصناعات الاستخراجية والإصلاحات الهيكلية وعدم المساواة (بنغلاديش وبيرو على سبيل المثال). وركز المؤتمر العالمي للشبكة البرلمانية لهذا العام، والذي شارك الصندوق في استضافته وحضره حوالي ٢٠٠ عضو من أعضاء البرلمان في أكثر من ٨٠ بلدا، على جدول أعمال التنمية لعام ٢٠١٥، كما نظم الرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، والوظائف والنمو، والتحديات البيئية.

التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق

مع تنامي أهمية جهود التواصل الخارجي التي يبذلها الصندوق في مواجهة الأزمة وما أعقبها، ظل فريق الإدارة العليا يمارس دورا متزايد الأهمية في هذه الجهود. وتتيح أنشطة التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق الفرصة لتوضيح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة وبيان أهم أولويات السياسات تجاه البلدان الأعضاء بوجه عام؛ وحشد التأييد لصناع السياسات في إجراء الإصلاحات الصعبة على المستوى الوطني والتي تنطوي على منافع محلية وعالمية؛ ومعرفة المزيد عن القضايا التي تؤثر على الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء، بما في ذلك الدوائر الانتخابية غير التقليدية، بهدف تعزيز أنشطة الصندوق التحليلية ومشورته بشأن السياسات؛ وتعزيز التزام الصندوق بتقديم المساندة اللازمة للبلدان الأعضاء، لا سيما البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة.

وتقوم السيدة المدير العام ونوابها وكبار موظفي الصندوق بجولات سفر واسعة النطاق إلى جميع مناطق العالم الخمس، فيلتقون بالمسؤولين وأهم الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء ويستفيدون من الفرص العديدة المتاحة لتعزيز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي.

المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في إضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي على أنشطة الصندوق الرقابية. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإعلام الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، واصل المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ عمله في مجال الرقابة الثنائية في اليابان ومنغوليا، كما قام بزيادة أنشطة الرقابة الإقليمية من خلال المشاركة الفعالة لموظفي المكتب في المنتديات في آسيا، بما في ذلك آسيان+٣ (رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ).

كذلك يساهم المكتب الإقليمي في أنشطة تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج الندوات الاقتصادية الكلية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج أخرى للندوات الاقتصادية الكلية. ومن أبرز الفعاليات خلال العام ندوة عقدت في يونيو ٢٠١٤ بشن قواعد سياسة المالية العامة ومجالس المالية العامة في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وندوة تم تنظيمها في أكتوبر ٢٠١٤ بالاشتراك بين بنك إندونيسيا المركزي وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بالصندوق موجهة إلى خبراء البنوك المركزية في المنطقة بشأن تحديث أطر السياسة النقدية في اقتصادات الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بأعمال التواصل الخارجي في اليابان وفي باقي بلدان المنطقة، كما يشارك في الحوار مع صناع السياسة الآسيويين عن طريق تنظيم المؤتمرات والفعاليات التي تتناول قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية بالنسبة لعمل الصندوق. وفي مؤتمر نظم بالاشتراك مع بنك كوريا المركزي في نوفمبر ٢٠١٤، تم التركيز على إعادة توازن الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار، وناقش مؤتمر تم تنظيمه في طوكيو في مارس ٢٠١٥ بالاشتراك مع جامعة هيتوتسوباشي التحديات المرتبطة بعدم المساواة والاستجابات المحتملة على مستوى السياسات، مع التركيز خصوصا على انعكاسات إعادة توزيع موارد المالية العامة.

المكتب الإقليمي في باريس وبروكسل

يضطلع مكتب صندوق النقد الدولي في أوروبا، الكائن في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن سياسات منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القُطْرية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويمثل كذلك الصندوق لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، والدوائر الأكاديمية، والقطاع المالي. ويقدم الدعم لعمليات صندوق النقد الدولي في أوروبا، بما فيها أنشطة الرقابة الاقتصادية، والبرامج المدعمة بموارد الصندوق، والمساعدة الفنية؛ ويساعد على تنسيق أنشطة الاتصالات والتواصل الخارجي عبر المنطقة.

إصلاح حصص العضوية في صندوق النقد الدولي

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا من مكونات موارد الصندوق المالية. وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وتحدد حصة كل بلد عضو الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

وفي عام ٢٠١٠، وافق مجلس المحافظين — وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق — على مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة (إصلاحات عام ٢٠١٠) شملت على وجه الخصوص التدابير التالية:

استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص مع مضاعفة الحصص على نحو غير مسبوق وتعديل كبير في أنصبة الحصص — تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦٪ من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل وتحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦٪ لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية مع الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء.

اقتراح تعديل في اتفاقية التأسيس («التعديل الخاص بإصلاح المجلس») من شأنه تيسير التحول إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء في الصندوق ويكون جميع أعضائه بالانتخاب.

التقدم بطلب إلى المجلس التنفيذي بتقديم موعد استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية إلى يناير ٢٠١٤، إلى جانب طلب باستكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص في يناير ٢٠١٣.

وقد تعهد الأعضاء بالقيام بأقصى جهود ممكنة بغرض استكمال إجراءات الاعتماد المحلية لهذه الإصلاحات قبل تاريخ انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين في شهر أكتوبر ٢٠١٢. غير أنه لم يتم تفعيل التعديل المرتبط بإصلاح المجلس وزيادة الحصص طبقا للمراجعة الرابعة عشرة إلى الآن في انتظار قيام عدد من الأعضاء بالتصديق على الإصلاحات، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولم يبدأ العمل على المراجعة الخامسة عشرة حتى الآن.

وعلى هذه الخلفية، وبناء على طلب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، عقد المجلس التنفيذي في ١٤ يناير ٢٠١٥ مناقشات غير رسمية حول الخطوات التالية البديلة في ضوء الجهود الحالية.

وفي ٢٨ يناير، عرض المجلس التنفيذي تقريرا على مجلس المحافظين حول وضع إصلاحات عام ٢٠١٠ والمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. كذلك تضمن تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين قرارا مقترحا اعتمده مجلس المحافظين في ١٨ فبراير ٢٠١٥. وقد عبر القرار عن أسف عميق بسبب عدم تفعيل زيادات الحصص طبقا للمراجعة الرابعة عشرة والتعديل الخاص بإصلاح المجلس، وعدم استكمال المراجعة الخامسة عشرة. وأكد القرار أيضا على أهمية وضرورة إصلاحات عام ٢٠١٠ بالنسبة لمصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليته، كما أكد مجددا على الالتزام بتنفيذها في أقرب وقت ممكن، مع حث بقية الأعضاء الذين لم يعتمدوا بعد زيادات الحصص طبقا للمراجعة الرابعة عشرة والتعديل الخاص بإصلاح المجلس على اعتماد ما سبق دون مزيد من التأخير.

كذلك دعا القرار إلى استكمال المراجعة الخامسة عشرة بحلول ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ وفقا للجدول الزمني المقرر في اتفاقية التأسيس، كما دعا القرار المجلس التنفيذي إلى العمل على نحو سريع واستكمال عمله في أقرب وقت ممكن على الإجراءات المؤقتة المتخذة في أهم المجالات التي تغطيها إصلاحات عام ٢٠١٠، ومن ثم تمكين مجلس المحافظين من التوصل إلى اتفاق بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١٥ بشأن الخطوات التي تمثل تقدما حقيقيا نحو تحقيق أهداف إصلاحات عام ٢٠١٠. وشدد القرار على أن هذه الخطوات المؤقتة لا يمكن بأي حال اعتبارها بديلا عن إصلاحات ٢٠١٠ التي لا تزال تمثل الأولوية الأهم.

وفي ٢٧ مارس ٢٠١٥، عقد المجلس التنفيذي مناقشة غير رسمية أخرى بشأن الخطوات المؤقتة المحتملة، والتي كانت الأساس الذي استندت إليه مناقشات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ومجموعة العشرين حول هذا الموضوع خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٥.

وفي ١٨ إبريل ٢٠١٥ خلال اجتماع الربيع، أصدرت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي بيانا جاء فيه التالي:

لا نزال نشعر بخيبة أمل بالغة لاستمرار التأخر في تطبيق إصلاحات الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ في الصندوق. وإذ ندرك أهمية هذه الإصلاحات لمصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليته، نؤكد أن التعجيل بتنفيذها في أقرب وقت ممكن لا يزال على رأس أولوياتنا. ونواصل حث الولايات المتحدة على المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ في أقرب وقت ممكن. وإذ نضع في الاعتبار إصلاحات عام ٢٠١٠، ندعو المجلس التنفيذي للعمل على التوصل إلى حل مؤقت يمكنه تحقيق تقارب ملموس في حصص العضوية في أقرب وقت ممكن وبقدر الإمكان لبلوغ المستويات المتفق عليها بموجب المراجعة الرابعة عشرة. وسوف نستخدم المراجعة الرابعة عشرة كأساس للعمل في المراجعة الخامسة عشرة لحصص الملكية، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص. ونؤكد مجددا التزامنا بالحفاظ على وضع الصندوق كمؤسسة قوية تتوافر لها الموارد الكافية وتقوم على حصص العضوية.

انتخابات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤

بدأ المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي المنتخبين حديثا فترة خدمتهم التي تمتد لعامين في نوفمبر ٢٠١٤ عقب انتخابات المقاعد التي يتم شغلها في الوقت الحالي بالانتخاب وعددها ١٩. ونتيجة لذلك، انضم إلى المجلس ثمانية مديرين تنفيذيين جدد وعدد من المديرين التنفيذيين المناوبين الجدد، وستمتد مدة خدمتهم لعامين حتى ٣١ أكتوبر ٢٠١٦.

وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٠، شارك جميع الأعضاء المؤهلين في الانتخابات (الأعضاء الخمسة الذين يقومون بتعيين المديرين التنفيذيين — فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — غير مؤهلين للمشاركة). وهذه هي المرة الأولى منذ ما يزيد على أربعة عقود التي تكون فيها جميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في المجلس التنفيذي.

وبغرض توفير الإرشاد اللازم لعملية الانتخابات، أسس المجلس لجنة مهمتها التوصية بقواعد يُستند إليها في إجراء الانتخابات، بما في ذلك إجراء الانتخابات وفق التعديل السابع المعلق في اتفاقية التأسيس في حال تم التصديق على التعديل خلال عملية الانتخابات. وقد اتبعت اللجنة قواعد العمل التي وضعتها لجنة الانتخابات لعام ٢٠١٢ التي أوصت بتطبيق حدود تصويتية جديدة على الدوائر الانتخابية التي تضم بلدان متعددة بما يعكس توازنا في تشكيل الدوائر الانتخابية من البلدان الأعضاء وتوازنا مرغوبا في القوة التصويتية في المجلس التنفيذي. وقد اعتمد المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين توصيات اللجنة لاحقا.

وتجرى الانتخابات التالية للمديرين التنفيذيين على النحو المقرر لها في أكتوبر ٢٠١٦.

طلب ناورو للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي في ٩ مايو ٢٠١٤ أن حكومة جمهورية ناورو قد تقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية الصندوق. ووفقا للإجراءات المتبعة في الصندوق، يعرض الطلب على المجلس التنفيذي للصندوق للنظر فيه، ومن ثم يقدم المجلس التنفيذي توصية إلى مجلس المحافظين في صورة قرار عضوية. وتتضمن هذه التوصيات حصة العضو في الصندوق، وطريقة دفع الاشتراكات، وغير ذلك من الشروط المعتادة التي تنظم العضوية. وبعد اعتماد مجلس المحافظين لقرار العضوية، يمكن للبلد مقدم الطلب أن يصبح عضوا بمجرد اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة بموجب قانون هذا البلد بما يمكنه من توقيع اتفاقية تأسيس الصندوق وتنفيذ الالتزامات المترتبة على عضويته بالصندوق.

الشفافية

مراجعة استراتيجية التواصل

على غرار معظم المنظمات المعاصرة، يستخدم صندوق النقد الدولي التواصل بوصفه أداة استراتيجية للمساعدة في تعزيز فعاليته. وهو يقوم بذلك من خلال زيادة التعاون الاستباقي مع مختلف الأطراف المعنية من أجل شرح أفضل لسياسات الصندوق وعملياته عن طريق المشاركة والمساهمة في المناقشات الفكرية حول القضايا الاقتصادية المهمة وتيسير تعلم الصندوق من عضويته العالمية وتعلم الأعضاء من الصندوق. وكان دور الصندوق في التواصل على هذا النحو محل تقدير في مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١، وفي تقييم صادر عن مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٣ أشار إلى أن أعضاء الصندوق يعتبرونه في الوقت الحالي أكثر انفتاحا واستماعا واستجابة.

وفي يوليو ٢٠١٤، عقد المجلس التنفيذي مناقشات بشأن مراجعة استراتيجية التواصل للصندوق. وكانت هذه الاستراتيجية قد تم وضعها عقب قيام المجلس في عام ٢٠٠٧ بوضع إطار يسترشد به الصندوق في أنشطة التواصل، وركز هذا الإطار على تعميق الوعي بسياسات الصندوق، وزيادة اندماج أنشطة التواصل في العمليات اليومية، وتعزيز أثر نتائج التواصل والوصول إلى فئات مختلفة من الجمهور من خلال تعزيز التواصل الخارجي.

وأكد تقرير ٢٠١٤ على أهمية عدد من قضايا التواصل الرئيسية. وتتمثل أولى هذه القضايا في اتخاذ خطوات إضافية نحو ضمان وضوح واتساق التواصل في عالم يزداد فيه الطلب باستمرار على خدمات الصندوق. وتتمثل القضية الثانية في بذل المزيد من الجهد بغرض تقييم تأثير أنشطة التواصل في الصندوق بما يتيح معلومات أفضل يمكن أن تستند إليها جهود المرحلة المقبلة. وتتمثل القضية الثالثة في التعاون الاستراتيجي والاحترازي مع وسائل الإعلام الجديدة — بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي إطار مناقشة المجلس التنفيذي لمراجعة عام ٢٠١٤، اعتبر المديرون أن الإطار الذي يسترشد به الصندوق في تنفيذ استراتيجية التواصل التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ لا يزال ملائما بدرجة كبيرة، وأشاروا إلى أن الاستراتيجية الكلية أتاحت للصندوق التواصل بفعالية ومرونة.

وشجع المديرون استمرار الجهود الهادفة إلى تعزيز آليات التواصل في الصندوق وتعديلها حسب الظروف، وذلك بهدف تعميق فهم الجمهور لعمل الصندوق والمشورة التي يقدمها على مستوى السياسات. واتفق المديرون على أن الوضوح والاتساق ضروريان لضمان فعالية التواصل ورحبوا باتخاذ خطوات نحو الفصل بصورة أوضح بين سياسات الصندوق الرسمية وآراء الخبراء. وأيد المديرون كذلك الخطط الهادفة إلى استخدام دراسات تقييم الأثر في قياس فعالية أنشطة التواصل لدى الصندوق والاستفادة من الدروس التي تتيحها هذه الدراسات في تطبيق استراتيجية التواصل.

وأشار المديرون إلى أن زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة في الصندوق — بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي — ساعد في تعزيز التواصل بشأن الفعاليات والنتائج. وأكدوا على أن التوسع في أنشطة التواصل الاجتماعي ينبغي أن يستمر على نحو حريص واستراتيجي، مع ضرورة توفير القدر الملائم من الإشراف والتدريب والموارد لهذا الغرض.

المديرون التنفيذيون والمناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٥)

المعينون	
مارك سوبل شاغر	الولايات المتحدة
ميكيو كاجيكاوا إيساو هيشيكاوا	اليابان
هوبرت تيماير ستفن ماير	ألمانيا
هيرفيه دي فيليروشيه ثيبو غيون	فرنسا
ستيفن فيلد كريس ييتس	المملكة المتحدة
المنتخبون	
منو سنيل ويلي كيكنز أوليكسندر بيتريك	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
فيرناندو خيمينيس لاتوريه كارلوس هورتادو لوبيز ماريا أنجيليكا أربيليز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية
كارلو كوتاريللي ثانوس كاسامباس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
ويمبو سانتوسو بورنفيبا تانغتشاراوينمونكونغ	بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
جين جونغ شيا سون بين	الصين
باري ستيرلاند كوانغهاي شوي فيكي بلايتر	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
سيرج دوبون مايكل ماكفارث	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جاميكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنست وجزر غرينادين

أودون غرون بيرنيلا ميرسون	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
شيليشيه مبوندو كابويبويه ماكسويل مكويزالامبا	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جمهورية جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
حازم الببلاوي سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
إبراهيم خليل تشاناكجي كريستيان جست سزيلارد بنك	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
راكيش موهان كوسغالانا دوراج راناسينغ	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
فهد الشتري هشام العقيل	المملكة العربية السعودية
دانييل هيلر دومينيك رادزيويل	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان
باولو نيغويرا باتيستا، جونيور إيفان لويس دي أوليفييرا ليما بيدرو فاشادا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
أليكسي موجين ليف بالي	الاتحاد الروسي
محمد جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
سيرجيو شوداس أوسكار هندريك	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
نغويتو تيرانيا يامباي مامادو يور ديالو محمد الأمين راغاني	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

كبار موظفي الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٥)

إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه	مدير الإدارة الإفريقية
شان يون ري	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
بول تومسين	مدير الإدارة الأوروبية
مسعود أحمد	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
اليهاندرو ويرنر	مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية

جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
أندرو تويدي	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
شارميني كوري	مدير معهد تنمية القدرات
شون هاغان	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
هوزيه فينيالز	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
أوليفييه بلانشار	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لويس مارك دوشارم	مدير إدارة الإحصاءات
سيدارث تيواري	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

أود بير بريك	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
اكسيل بيرتوتش–صامويل	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيفري فرانكس	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا/ كبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي

الخدمات المساندة

مارك بلانت	مدير إدارة الموارد البشرية
جيانهاي لين	أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق
فرانك هارنيشفيغر	مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة
سوزان سوارت	مسؤول المعلومات الأول، والمدير المساعد لإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

دانييل سيترين	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
كلير برادي	مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
مويسس شوورتس	مدير مكتب التقييم المستقل

آفاق الاقتصاد العالمي

٩٥٠٬٠٠٠

تحميل في السنة المالية ٢٠١٥

+ مشاهدة ٢,٢ مليون صفحة

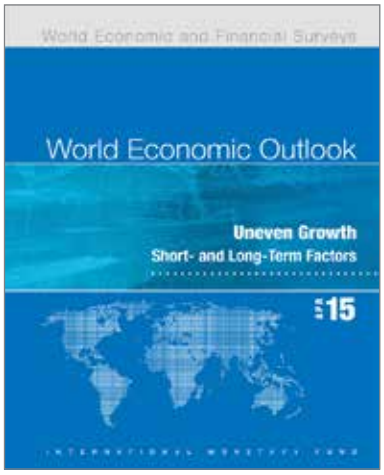

تقرير الاستقرار المالي العالمي

١٤٢٬٧٠٠

تحميل في السنة المالية ٢٠١٥

+ مشاهدة ٣٦٢ ٠٠٠ صفحة

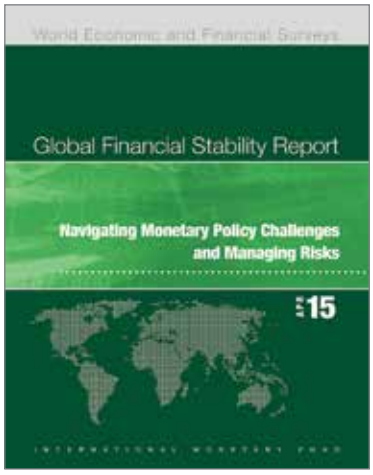

الراصد المالي

٤٦٬٠٠٠

تحميل في السنة المالية ٢٠١٥

+ مشاهدة ١٠٨ ٠٠٠ صفحة

مجلة التمويل والتنمية

٢٫١ مليون

مشاهدة صفحة في السنة المالية ٢٠١٥

+ التحميل ١٢١ ٠٠٠ مرة

الجزء الرابع النظر إلى الماضي/التطلع إلى المستقبل

زاد عدد متابعي صندوق النقد الدولي على مجموعة من المنصات في السنوات الأخيرة، مما يجعل من وسائل التواصل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من عمل التواصل الأوسع نطاقا في الصندوق.

(الأرقام للوضع في الفترة ١ مايو ٢٠١٤ – ٣٠ إبريل ٢٠١٥)

متوسط المشاهدات الشهرية لموقع **imf.org** في السنة المالية ٢٠١٥

٥,٨ مليون

النافذة الاقتصادية

مشاهدة (مدونة) في السنة المالية ٢٠١٥

٧٠٧,٠٠٠

متابعو **Weibo**

٥,٥ مليون

weibo

بالإضافة إلى خدمة التدوين المصغر الصينية Weibo، بلغ عدد متابعي المدير العام كريستين لاغارد ٠٠٠ ١١٢ متابع على فيسبوك و٠٠٠ ٢٧٥ متابع على تويتر.

النظر إلى الماضي

كان هذا العام عاما حاسما في إعادة تشكيل خطة التنمية في العالم. وشهدنا أيضا الذكرى السنوية لحدثين مهمين هما الذكرى السنوية السبعين لإنشاء مؤسستي بريتون وودز ومرور ٢٥ عاما على سقوط جدار برلين. ويتناول هذا القسم الأحداث والاتجاهات الرئيسية التي تُشكل أجزاء مختلفة من العالم وعمل صندوق النقد الدولي لدعم أعضائه في تلك المناطق، بما في ذلك الأنشطة التي تسبق الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بيرو.

الطريق إلى ليما: الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥

أمريكا اللاتينية

أثبتت أمريكا اللاتينية حيويتها الهائلة في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ شهدت نموا قويا وتجددا اقتصاديا أتاح فرصا جديدة لملايين من الأشخاص. بيد أن المنطقة تواجه الآن تحديات خطيرة نتيجة تباطؤ النمو. ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في وضع سياسات تضمن استمرار التقدم والنمو الشامل للجميع في سياق تباطؤ إقليمي وتغير المشهد العالمي.

وسيكون هذا المزيج من التقدم والتحديات محور اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السنوية لعام ٢٠١٥ في ليما، بيرو. وستسلط الاجتماعات الضوء على إنجازات أمريكا اللاتينية على مدار العقد الماضي، وخاصة إنجازات بيرو، البلد الذي سيحكي لنا قصة نجاحه.

وستكون هذه الاجتماعات السنوية هي الأولى التي تعقد في أمريكا اللاتينية منذ اجتماعات عام ١٩٦٧ في ريو دي جانيرو والثانية فقط منذ عام ١٩٥٢ في مكسيكو سيتي. وبالتالي ستمثل ليما بالنسبة للصندوق مرحلة مهمة في علاقته بالمنطقة. ومن المتوقع أن يحضر الاجتماعات ما يقرب من ١٣ ألف شخص.

تباطؤ النمو في أمريكا اللاتينية

توقع تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في إبريل ٢٠١٥ والذي يتناول منطقة نصف الكرة الغربي أن ينخفض النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للعام الخامس على التوالي، بما يعكس في جزء منه التطورات العالمية ولكن أيضا انخفاض أسعار السلع الأساسية في الفترة الأخيرة.

محطات على الطريق إلى ليما

ديسمبر ٢٠١٤
شيلي
مؤتمر في سانتياغو بشأن النمو والازدهار في أمريكا اللاتينية، تلاه إطلاق عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

مايو ٢٠١٥
كولومبيا
مؤتمر في بوغوتا تحت عنوان «أمريكا اللاتينية: التحديات في بيئة عالمية سريعة التغير»

مايو
البرازيل
زيادة المدير العالم لصندوق النقد الدولي إلى برازيليا وريو دي جانيرو

يونيو
الولايات المتحدة
مؤتمر الصندوق رفيع المستوى بشأن أمريكا اللاتينية «زيادة التحديات التي تواجه النمو والاستقرار في بيئة عالمية تتحول» في واشنطن العاصمة

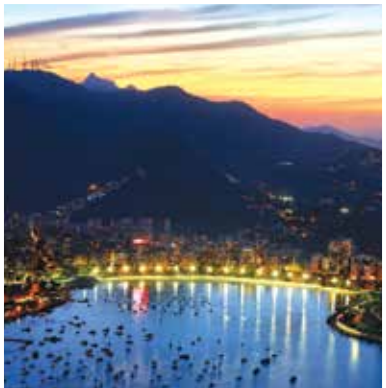

وقد اختلفت معدلات النمو في المنطقة، حيث تأثرت أمريكا الجنوبية والبلدان المصدرة للسلع الأساسية أكثر من الاقتصادات التي تربطها روابط أوثق بالولايات المتحدة أو تلك التي لديها إمكانات نمو أقوى. وسلط تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الضوء على الأولويات الرئيسية للحكومات وهي زيادة الاستثمار والإنتاجية والنمو المحتمل. وأشار إلى التحسينات في بيئات الأعمال، والبنية التحتية، والتعليم كمسألة أساسية لدعم بناء اقتصادات أكثر تنوعا وصلابة واحتواء لجميع الفئات على التحمل وشاملة للجميع. وتتمثل إحدى الأولويات الأخرى في تأمين الاستقرار نظرا لضعف النمو وهشاشة البنوك والشركات.

وفي مؤتمر رفيع المستوى عقد في ديسمبر ٢٠١٤ بشأن «تحديات تأمين النمو والازدهار المشترك في أمريكا اللاتينية» عقد في سانتياغو، شيلي، أبرز المتكلمون التقدم في تحقيق النمو الشامل للجميع، فأشاروا إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر كانت مرتين ونصف أكبر من نسبة الأشخاص الذين يقعون في فئة متوسطي الدخل منذ عقد مضى فقط، في حين أن النسب أصبحت مماثلة تقريبا الآن. وسيكون استمرار التقدم أكثر صعوبة بسبب بطء النمو وضعف الآفاق.

ضبط الأوضاع لمواجهة البيئة العالمية الصعبة

كان مؤتمر سانتياغو محطة مهمة على جدول أعمال الأحداث التي تتناول القضايا التي تواجه أمريكا اللاتينية في الشهور التي تسبق الاجتماعات السنوية المقرر عقدها في بيرو. والهدف من جدول الأعمال هذا الذي يطلق عليه اسم «الطريق إلى ليما» هو توسيع نطاق الفهم العام للتحديات التي تواجه تحقيق نمو قابل للاستمرار، وزيادة فرص العمل، ومواصلة الحد من الفقر وعدم المساواة. كما يتمثل هدف الطريق إلى ليما في تلبية الحاجة إلى ضبط الأوضاع لمواجهة البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة. ■

تعزيز النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

عقد صندوق النقد الدولي في السنة الماضية **مؤتمرين رفيعا المستوى في شيلي وجامايكا** ركزا على استراتيجيات رفع الناتج المحتمل وضمان النمو القابل للاستمرار. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أصبحت معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أكثر قوة، وحققت تقدما كبيرا في الحد من الفقر وعدم المساواة. غير أن النمو كان مخيبا للآمال في السنوات الأخيرة وأدى إلى شكوك حول مدى استمرارية المكاسب الاقتصادية والاجتماعية. وناقش المؤتمران خيارات لرفع الناتج المحتمل، وتحسين الفرص الاقتصادية، وخفض تكاليف الطاقة، وتحسين بيئات الأعمال، وتوسيع الإشراك المالي. ومع الزيادة السريعة في الطلبات المتنامية من الفئة متوسطة

يونيو
بيرو
مؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن الإشراك المالي، في ليما

يوليو
السلفادور
مؤتمر الصندوق الثالث عشر لأمريكا الوسطى، في سان سلفادور

سبتمبر
سانت كيتس ونيفس
مؤتمر الصندوق الخامس لمنطقة الكاريبي، في فريجيت باي

سبتمبر
بيرو
مؤتمر بشأن «إدارة النجاح الاقتصادي الكلي والتحديات»، في ليما

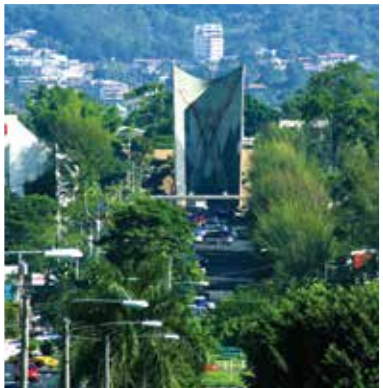

(النمو، تابع)

الدخل، نظر الخبراء أيضا نظرة أدق لأولويات الإنفاق العام وفي أمريكا اللاتينية إلى الحاجة إلى توسيع الوعاء الضريبي.

النتائج الرئيسية للحدثين هي:

- تعتمد العديد من البلدان في منطقة الكاريبي اعتمادا كبيرا للغاية على النفط المستورد لتوليد الكهرباء والنقل. ويمكن تحقيق مكاسب في الكفاءة عن طريق التعاون الأوثق بين القطاعين الخاص والعام في مجال توليد وتوزيع الكهرباء وتنمية مصادر الطاقة المتجددة. غير أنه سيتعين على الحكومات إصلاح الإطار التنظيمي لتشجيع مشاركة القطاع الخاص وأيضا إيجاد وسائل جديدة للقضاء على التفاوت الاجتماعي بدون تشويه التسعير.
- ومن شأن القواعد الواضحة والمتسقة أن تساعد على جذب الاستثمار الخاص. فقد أدت مجموعة الحوافز الضريبية الممنوحة في العديد من بلدان منطقة الكاريبي إلى تزايد تعقيد النظام الضريبي وتآكل الأوعية الضريبية. وعلى البلدان أن تعيد تقييم استراتيجياتها الضريبية لتحقق بشكل أفضل الأهداف المتنافسة المتمثلة في دعم النمو وتمويل الخدمات العامة.
- وفي كل من منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، تؤدي زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية إلى تعزيز النمو وزيادة المساواة في الدخل. وهناك حاجة إلى مشاركة كل من القطاعين العام والخاص لتحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية. غير أن هناك علاوة مرتبطة بتأمين الاستقرار المالي نظرا لأن عدم الاستقرار له انعكاسات هائلة على أفقر شرائح السكان.
- وأخيرا تواجه اقتصادات عديدة في أمريكا اللاتينية قيودا من حيث الموارد وتضم فئة متوسطة الدخل متنامية ومحبطة من عدم إمكانية الحصول على الخدمات العامة والفرص الاقتصادية. وناقش المشاركون في مؤتمر شيلي الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية أكثر عمقا لزيادة توافر الخدمات العامة ورفع جودتها وتحسين النتائج التعليمية.

> ويتطلب تحقيق نتائج أفضل المزيد من التمويل الذي يمكن تحصيله عن طريق توسيع الأوعية الضريبية وإدراج المجموعات مرتفعة الدخل في النظم العامة للضرائب والمنافع.

> كما ستكون هناك حاجة إلى العمل لتحديث البنية التحتية وتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات التقليدية وغير التقليدية مثل العمالة والأمن والطاقة والبيئة والمنافسة.

ومن شأن منهج استراتيجي أكثر شمولا أن يساعد على توسيع نطاق تقديم الخدمات العامة في البلدان متوسطة الدخل الصاعدة وزيادة الناتج المحتمل، وبالتالي توفير الأساس اللازم للحد من الفقر بشكل دائم. ■

تسخير المكاسب الديمغرافية في إفريقيا

نقاط بارزة

ستصبح إفريقيا على مدى العشرين عاما القادمة المصدر الرئيسي للداخلين الجدد في قوة العمل العالمية في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة.

بحلول عام ٢٠٣٥، سيتجاوز عدد المنضمين إلى فئة السكان الذين هم في سن العمل (١٥–٦٤ عاما) في إفريقيا جنوب الصحراء عدد المنضمين إلى هذه الفئة السكانية من بقية العالم مجتمعين.

ولهذا الاتجاه تداعيات كبيرة لكل من إفريقيا جنوب الصحراء والاقتصاد العالمي.

وكان هذا التحول جزءا من تحليل محوري للتغيرات الوشيكة في قوة عمل إفريقيا جنوب الصحراء نُشِر في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الذي تناول إفريقيا جنوب الصحراء. وتصف الدراسة أيضا «مكاسب ديمغرافية» محتملة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، سيعتمد حجمها على مدى سرعة انخفاض معدلات الخصوبة ومدى قوة السياسات المصاحبة لها. فقد كانت هذه المنطقة ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث النمو في السنوات الأخيرة ولها القدرة على تحقيق منافع اقتصادية. كما يمكن أن يستفيد الاقتصاد العالمي إذا ما تم إدماج قوة عمل إفريقيا جنوب الصحراء في سلاسل الإمداد العالمية في عصر ينخفض فيه عدد السكان الذين هم في سن العمل في مناطق العالم الأخرى.

تحدي السياسات: استحداث فرص العمل

غير أن التحدي في مجال السياسات ضخم نظرا لأن إفريقيا جنوب الصحراء بحاجة إلى استحداث وظائف عالية الإنتاجية بمعدل سريع للغاية لفترة ممتدة من الزمن لاستيعاب قوة العمل المتزايدة — نحو ١٨ مليون وظيفة جديدة في السنة حتى عام ٢٠٣٥. وفي حين أن الأداء الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية يدعو إلى التفاؤل بشأن قدرته على التغلب على هذا التحدي، نتيجة السياسات القوية إلى حد ما، فسيكون لضعف الأداء عواقب وخيمة.

ويشير التحليل الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي إلى الحاجة إلى سياسات تشجع تحول قوة العمل تدريجيا إلى العمالة الرسمية في الوظائف غير الزراعية من القطاع غير الرسمي، الذي يُشكل حاليا نحو ٩٠٪ من ٤٠٠ مليون وظيفة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منخفضة الدخل. وتعتبر الاستثمارات في رأس المال

(المكاسب، تابع)

البشري، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم بالغة الأهمية في المراحل الأولى لتعجيل التحول. وفي حين حققت المنطقة تقدما كبيرا في تحسين سبل الحصول على التعليم الابتدائي، فإن هناك حاجة إلى تحسين سبل الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي والتعليم الجامعي وتحسين جودة التعليم عموما.

أولويات الإصلاح في إفريقيا جنوب الصحراء

إن تحديات السياسات الرامية إلى دفع العمالة تعكس المجموعة الكاملة من أولويات الإصلاح في إفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك تعزيز تنمية القطاع الخاص، مع التركيز على المشروعات الأسرية؛ وزيادة الإنتاج الزراعي؛ والاستثمار في البنية التحتية. وهناك حاجة أيضا إلى السياسات التي تيسر تنمية القطاعات كثيفة العمالة التي يمكن أن تنافس على الصعيد العالمي، شأنها شأن السياسات التي تزيد من مرونة سوق العمل. كما أن مواصلة تنمية القطاع المالي لتوجيه الادخارات بشكل فعال إلى الاستثمار يمكن أن يزيد العمالة والنمو.

وتساعد زيادة الانفتاح التجاري أيضا في استحداث فرص العمل، مما يسمح لإفريقيا جنوب الصحراء بالاستفادة من نقل التكنولوجيا والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق التجارة داخل الإقليم والأسواق الإقليمية إلى زيادة الحافز للإنتاج المحلي، وخاصة في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، وجذب مستويات أعلى من الاستثمار.■

بنوك البلدان الإفريقية: الفرص والتحديات في مجال الرقابة عبر الحدود

كانت إفريقيا جنوب الصحراء ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث النمو في السنوات الأخيرة، وبالتالي أصبح التكامل الاقتصادي محركا مهما للنمو بشكل متزايد.

في حين أن التجارة والاستثمار كثيرا ما يحصلان على أكبر قدر من الاهتمام، فهناك اتجاه رئيسي آخر هو ظهور بنوك البلدان الإفريقية.

وتعاونت الإدارة الإفريقية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق خلال عام ٢٠١٤

بشأن مشروع بحثي كبير قدم نظرة متعمقة على توسع الخدمات المصرفية في البلدان الإفريقية والفرص والتحديات التي يمثلها. وعرض البحث على المجلس التنفيذي وصدر في وقت لاحق كتقرير من تقارير الإدارات. كما يرد ملخص للتقرير في عدد يونيو ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية.

وأصبحت المؤسسات المالية للبلدان الإفريقية، والتي كانت في يوم ما تمارس معظم نشاطها في الأسواق المحلية، تنشئ الآن شبكات عابرة للحدود وتتخطى البنوك الأوروبية والأمريكية التي كانت تهيمن في الماضي على القطاع المصرفي الإفريقي. وإلى جانب تحفيز التكامل، فهي تعطي زخما للتعميق المالي والإشراك المالي، مما يسهم في تحسين المنافسة والابتكار.

وتنشأ بنوك البلدان الإفريقية أساسا من أكبر الاقتصادات في إفريقيا مثل المغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا، أو من البلدان المؤثرة في النظام في منطقة ما مثل كينيا في جماعة شرق إفريقيا. غير أن هناك مؤسسة إفريقية كبيرة، وهي Ecobank، مقرها توغو؛ وأنشئت في منتصف الثمانينات بدعم من ١٥ بلدا من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وعلى الرغم من أن Ecobank ليس أكبر بنوك البلدان الإفريقية من حيث حجم الأصول، فإنه يتجاوزها جميعا من حيث الوصول الجغرافي لشبكته.

التوسع السريع لبنوك البلدان الإفريقية يفرض تحديات في مجال الرقابة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر النظامية إذا لم يتم التغلب عليها.

وتمثل هذه المجموعات المصرفية طلبات متزايدة بالنسبة للهيئات التنظيمية والرقابية في البلدان المعنية لضمان أن تتم الرقابة على المجموعات المصرفية في ولايات اختصاصها بطريقة موحدة. والقدرات الرقابية مقيدة بالفعل وتنقصها الموارد في معظم بلدان إفريقيا. وتزيد الشبكات المصرفية من أهمية الشفافية والإفصاح، والحوكمة الرشيدة، والرقابة الاحترازية القوية، وإطار قانوني وتنظيمي يدعم الرقابة الفعالة والشاملة والحاجة إلى الاستعداد لإدارة الأزمات. وقد تحقق تقدم في معظم المجالات ولكن هناك حاجة في بعض الحالات إلى بذل الجهود لتمديد الرقابة لتشمل الشركات القابضة المصرفية.

بدأ التعاون في مجال الرقابة عبر الحدود، ولكن يعتبر تعزيز العمل المشترك أمرا بالغ الأهمية.

تواجه اتحادات العملات الإقليمية مثل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا تحديات خاصة نتيجة تداخل المسؤوليات بين الهيئات الإقليمية والوطنية. وسيتطلب مواصلة تنفيذ جدول أعمال الإصلاح بسرعة مساعدة فنية مكثفة. وصندوق النقد الدولي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة الفنية في مجالات مسؤولياته والتواصل مع الجهات الأخرى المقدمة للخدمات إذا كان ذلك مفيدا للمساعدة في ضمان وجود برنامج شامل لتأمين الاستقرار المالي.■

العمل على إعادة التوازن في الصين

شعر الاقتصاد العالمي بأكمله بالتباطؤ الذي حدث في الصين في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥ كجزء من اتجاه أوسع نطاقا في الأسواق الصاعدة. وكان تباطؤ النمو جزءا من محاولة لإعادة التوازن قامت بها الحكومة الصينية، وأصبح هذا التحول مركز اهتمام العالم وعنصرا من عناصر تقييم المخاطر في صندوق النقد الدولي.

ووضعت تحليلات الأعضاء في الصندوق ومشورتهم بشأن السياسات هذا الاتجاه في الاعتبار، وخاصة من خلال مجموعة من أنشطة الرقابة. وانعكس ذلك بشكل كامل في عمل المجلس التنفيذي، التي أوضحت مناقشاته وبياناته العامة وعيا كبيرا باتجاه الصين الجديد.

وكان النمو السريع في الصين التي أصبح اقتصادها الآن أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوى الشرائية، محركا رئيسيا للاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ الأزمة المالية العالمية. وقد جاء الجزء الأكبر من التباطؤ الحالي (انخفض النمو إلى ٧,٤٪ في عام ٢٠١٤ من ٧,٧٪ في العام السابق و١٠,٢٪ في عام ٢٠١١) في أعقاب فترة من التوسع السريع وعكس تراجع أرباح الإصلاحات السابقة. ولكن أدت المستويات المرتفعة من الاستثمار ونمو الائتمان إلى المزيد من العرضة للمخاطر.

وجاءت خطة الإصلاحات الشاملة التي تم الإعلان عنها في اجتماع رفيع المستوى للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠١٣ إيذانا بتحول في الأولويات نحو زيادة مستويات الاستهلاك، والنمو الاحتوائي، والسياسات البيئية القابلة للاستمرار.

مشورة الصندوق بشأن السياسات

يتسق جدول أعمال الإصلاح إلى حد كبير مع مشورة الصندوق السابقة بشأن السياسات، بما في ذلك توصيات المجلس التنفيذي. وفي تقييمه لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع الصين، رحب المجلس بالإصلاحات وقال إن التحدي يتمثل في «تغيير الاتجاه والحد من مواطن الضعف التي تراكمت والتحول إلى مسار نمو أكثر قابلية للاستمرار.»

ونوقشت الانعكاسات الخارجية لتباطؤ الصين في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وكانت محور تقرير التداعيات لعام ٢٠١٤، وخاصة مناقشته بشأن التداعيات داخل الإقليم. ووضعت تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي أيضا تأثير الصين في الاعتبار.

وأعطت مشاورات المادة الرابعة مع بعض البلدان الأخرى أيضا اهتماما كبيرا لتداعيات تباطؤ النمو في الصين، من حيث انخفاض حجم التجارة والروابط المالية. واشتملت مصفوفات تقييم المخاطر في تقارير الخبراء الخاصة ببلدان آسيا على إشارة محددة للتأثير المحتمل للتباطؤ.

وناقشت تقييمات المجلس التنفيذي للعديد من تقارير المادة الرابعة التباطؤ في الصين في سياق بلدان أخرى.

الانعكاسات على أسواق السلع الأساسية

تأثرت أسواق السلع الأساسية أيضا بالتباطؤ في الصين.

انخفضت أسعار العديد من السلع الأساسية على الرغم من أن ذلك يعكس أيضا ضعف الطلب العالمي ومصادر إمداد جديدة.

ولا يتعلق الأمر بالنفط فقط الذي انخفض سعره بأكثر من ٥٠٪ في وقت من الأوقات خلال العام الماضي. وعلى سبيل المثال، واجهت إفريقيا جنوب الصحراء انخفاضات حادة في سعر الغاز الطبيعي (٤٥٪)، والحديد الخام (٣٤٪)، والقطن (٢٣٪)، والنحاس (١٥٪)، والبلاتين (١٧٪).

وعلى الرغم من الانعكاسات قصيرة الأجل عالميا، يلتزم قادة الصين بمسار اقتصادي يستند إلى نموذج للنمو يتسم بمزيد من القابلية للاستمرار. وجاءت خطة الإصلاحات الشاملة التي تم الإعلان عنها في اجتماع رفيع المستوى للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠١٣ إيذانا بتحول في الأولويات نحو نموذج للنمو أكثر توازنا وقابلية للاستمرار، وأكثر احتواء لجميع الفئات ومراعيا للبيئة.■

التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية. ويتزايد تواجد شريحة الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي حتى أصبحت من الأنشطة المؤثرة على بعض الاقتصادات الآسيوية واقتصادات الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، يستمر التوسع الملحوظ في الإصدارات العالمية من «الصكوك» — المعادل الإسلامي للسندات — لتشمل مجموعة كبيرة من المُصْدِرين والمستثمرين.

ويمكن أن يساهم التمويل الإسلامي، وهو موضوع أحد تقارير خبراء الصندوق الصادر في إبريل ٢٠١٥، مساهمة كبيرة في ثلاث مجالات على الأقل. أولا، فهو يُبشر بدعم المزيد من الإشراك المالي، وخاصة للمسلمين الذين لا يحصلون على خدمات كافية. وثانيا، فإن التركيز على التمويل المضمون بالأصول وتقاسم المخاطر يعنيان أنه يمكن أن يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الاستثمار في البنية التحتية. وأخيرا، فإن سمات تقاسم المخاطر التي تشكل جزءا منه وحظره للمضاربة يشيران إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يفرض من حيث المبدأ مخاطر نظامية أقل من التمويل التقليدي.

التنظيم والرقابة

اهتم صندوق النقد الدولي لفترة طويلة بانعكاسات التمويل الإسلامي على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وانخرط في العمل مع البلدان الأعضاء في سياق مشاورات بشأن السياسات وتنمية القدرات، وخاصة في مجالي التنظيم والرقابة، وتنمية الأسواق المحلية للصكوك. كما أدى الصندوق دورا رئيسيا في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو منظمة دولية معنية بوضع المعايير التي تشجع وتعزز سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إصدار معايير احترازية عالمية ومبادئ توجيهية للصناعة.

واتخذ الصندوق عدة خطوات في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥ لتوسيع فهمه للتمويل الإسلامي وزيادة فهمه على نطاق أوسع. وفي أكتوبر ٢٠١٤، عقد فريق عمل مشترك بين الإدارات اجتماعه الأول مع فريق استشاري خارجي أنشئ للمساعدة في تحديد تحديات السياسات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي وتيسير التنسيق مع المؤسسات المتخصصة والإقليمية من حيث تقاسم المعرفة، وتنمية القدرات، والتواصل.

حلقة تطبيقية في الكويت

استضاف صندوق النقد الدولي في فبراير ٢٠١٥ حلقة تطبيقية إقليمية في الكويت بشأن «الرقابة المستندة إلى المخاطر في المؤسسات التي تعرض الخدمات المالية الإسلامية». وحضر الحلقة التطبيقية كبار مسؤولي إدارات الرقابة المصرفية في بلدان الجامعة العربية ونظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وقدمت الحلقة التطبيقية توجيهات وتدريبا بشأن منهجيات ومناهج تنفيذ الرقابة المستندة إلى المخاطر في المؤسسات التي تعرض الخدمات المالية الإسلامية.

وهناك عدة تحديات يتعين التغلب عليها إذا أردنا أن يحقق التمويل الإسلامي كامل إمكاناته. وكما أشير في تقرير الخبراء، أعدت معايير ولكن لا تزال الأطر التنظيمية والرقابية في العديد من ولايات الاختصاص لا تتضمن قواعد بشأن المخاطر الفريدة للصناعة. وليس لدى الهيئات التنظيمية دائما القدرات اللازمة (أو الاستعداد اللازم) لضمان الامتثال لأحكام الشريعة، مما يضعف اتساق المناهج داخل البلاد وعبر الحدود. وهناك تحد خاص يتعلق بحسابات الاستثمار التي تشمل تقاسم الأرباح في البنوك الإسلامية والتي يتعين معاملتها بطريقة تتسق مع الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن البنوك الإسلامية لديها مستويات جيدة من رأس المال فيما يبدو، فإن تنفيذ اتفاقية بازل ٣ سيكون محفوفا بالتحديات. وأخيرا، لا تزال شبكات الأمان وأطر التسوية غير متطورة. ■

تقييم تركز المخاطر في بنوك الخليج

يُضطلع بعمل إقليمي مهم في صندوق النقد الدولي خارج سياق عملية مشاورات المادة الرابعة. ومن الأمثلة على ذلك دراسة الخبراء بشأن «تقييم تركز المخاطر في بنوك مجلس التعاون الخليجي»، التي عرضت على الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي المعقود في أكتوبر ٢٠١٤.

وتناولت الدراسة التي أعدها خبراء من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تركز المخاطر، أي تلك التي تشتمل على إقراض حجم كبير من الأموال إلى فئات معينة من المقترضين، في حوافظ ائتمان البنوك في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

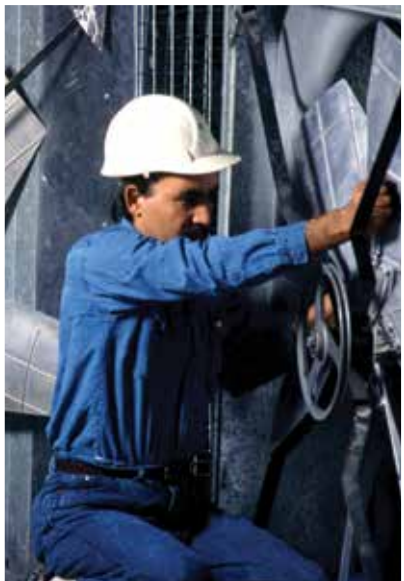

(البنوك، تابع)

مستويات جيدة من رأس المال ولكن معاناة لتنويع حوافظ الائتمان

خلصت الدراسة إلى أن البنوك في بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها مستويات جيدة من رأس المال بصفة عامة. غير أنه بسبب هيكل اقتصادات تلك البلدان، حيث تعتمد القطاعات غير النفطية على التطورات في القطاع النفطي، فإنها تجد مشقة في تنويع حوافظها الائتمانية وبالتالي تتعرض لمخاطر التركز التي تتطلب قدرا كبيرا من التدقيق.

واستخدم التحليل الوارد في الدراسة تقنيات نمذجة مخاطر الائتمان لتقدير رأس المال الوقائي المطلوب في ضوء ارتفاع المخاطر. وتشير النتائج إلى أن رأس المال الذي تحتفظ به البنوك في المنطقة عادة ما يكون كافيا للتصدي لمخاطر التركز التي تواجهها. وعلى الرغم من ذلك، توصي الدراسة بأن ضمان الاحتفاظ برأس مال وقائي ينبغي أن يكون من الأهداف الأولية ويجب أن تعزز هيئات الرقابة قدراتها لمراقبة تراكم مخاطر التركز في حوافظ البنوك.

كيف يمكن تعزيز بنوك مجلس التعاون الخليجي

تعرض الدراسة أيضا المجالات التي يمكن فيها تعزيز القواعد التنظيمية والرقابة والإفصاح عن المعلومات في مجلس التعاون الخليجي. ومن بين التوصيات:

- ينبغي معايرة عمليات اختبار القدرة على تحمل الضغوط لمراعاة الطابع القائم والمتطور للروابط وتركز الانكشافات. وهناك حاجة إلى أن تتمتع الهيئات التنظيمية بالمزيد من الصلاحيات القانونية لجمع معلومات عن الملاك المستفيدين في النهاية لمراقبة مخاطر البنوك الناتجة عن الترابط.
- ولمراقبة مخاطر البنوك بشكل أفضل، ينبغي ألا تتجاوز انكشافات البنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي لمقترض واحد أو مجموعة ذات علاقة وثيقة من المقترضين الحد الأقصى الاحترازي المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الجديدة لاتفاقية بازل، وإدخال حدود إجمالية على الانكشافات الكبيرة أيضا.
- وهناك حاجة إلى زيادة توافر البيانات والمزيد من الإفصاح لتقييم المخاطر بشكل أفضل.
- ويمكن تكرار منهج تحليل القطاع المالي هذا في البلدان الأعضاء في الصندوق، على أن يستخدم الخبراء الأدوات التحليلية اللازمة لمراعاة الظروف الفريدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والهيئات الحكومية لزيادة التركيز على الاستقرار المالي.

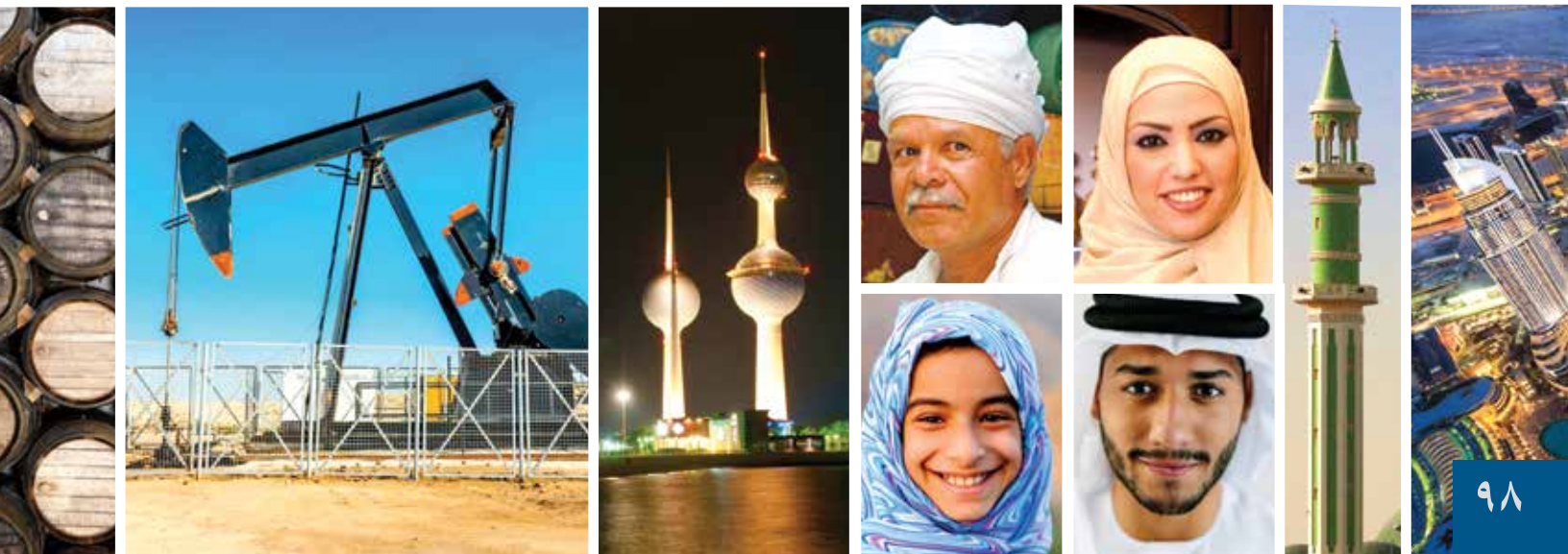

نظرة إلى الماضي على ٢٥ عاما من التغير التاريخي في أوروبا

أوروبا الشرقية والوسطى

احتفلت أوروبا بذكرى سنوية مهمة في عام ٢٠١٤ وهي مرور ٢٥ عاما على انهيار جدار برلين وبداية تحول تاريخي في أوروبا الشرقية والوسطى. وأدى إعادة إدماج البلدان الشيوعية السابقة في الاقتصاد العالمي وانضمامها إلى صندوق النقد الدولي إلى تحسينات كبيرة في مستوى المعيشة في معظم الحالات.

واحتفلت الإدارة الأوروبية في الصندوق بالذكرى السنوية بتقرير خاص بعنوان «٢٥ عاما من التحول: أوروبا ما بعد الشيوعية وصندوق النقد الدولي» صدر في أكتوبر ٢٠١٤. ولخص التقرير مراحل التحول وألقى نظرة على التحديات المنتظرة في السنوات القادمة.

كانت مهمة بناء اقتصادات موجهة نحو السوق صعبة وممتدة.

وقد جاء تحرير التجارة والأسعار بسرعة، ولكن واجهت الإصلاحات المؤسسية في كثير من الأحيان معارضة من مختلف أصحاب المصلحة. وكانت نتائج التحول متفاوتة نتيجة الاختلافات الكبيرة في تنفيذ السياسات. وعانت جميع البلدان من ارتفاع التضخم وركود كبير نتيجة تحرير الأسعار وانقطاع الروابط الاقتصادية القديمة.

وعلى عكس ذلك، شهد مطلع ومنتصف الألفينات نموا قويا موحدا. وشهدت المنطقة تدفقات رأسمالية كبيرة بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ووضع أطر رئيسية قائمة على السوق. وكان ذلك مدعوما ببيئة عالمية مواتية وزيادة الثقة في التقارب السريع مع أوروبا الغربية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي خلال تلك الفترة.

وأدت زيادة مشاركة البنوك الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات التابعة والفروع، في نشاط الإقراض في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى توافر المصداقية المطلوبة بشدة والدراية الفنية، ويسرت التمويل في المنطقة، وفي بعض الأحيان بشكل مفرط، مما أسهم في زيادة الاختلالات الداخلية. وانكشفت الهشاشة الناتجة عن ذلك عندما وقعت الأزمة العالمية وأزمة منطقة اليورو في نهاية العقد، مما أضر بشدة بالاقتصادات التي كانت في مرحلة تحول.

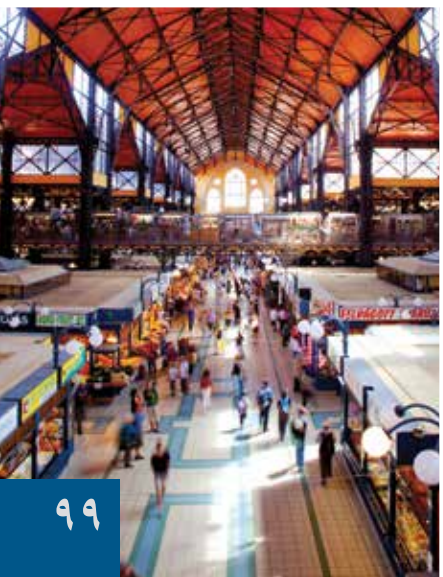

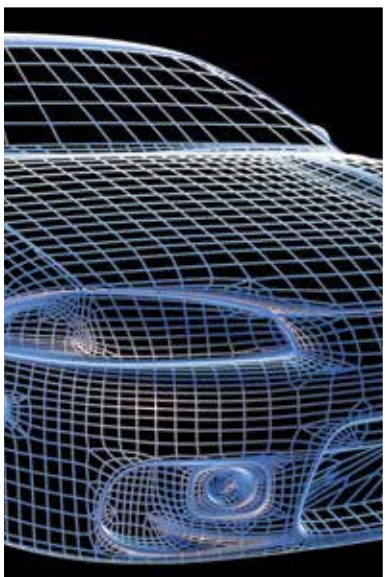
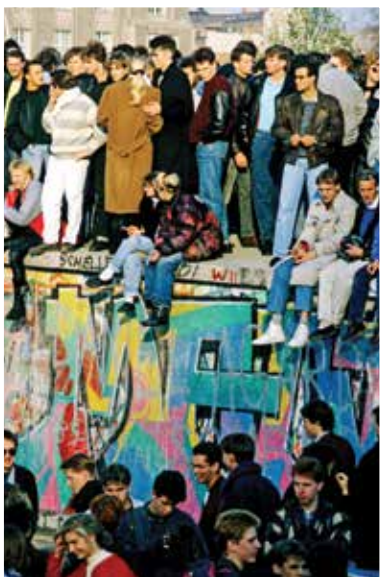

(٢٥ عاما، تابع)

وفي أعقاب هاتين الأزمتين، شرعت البلدان في تنفيذ عمليات كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة على الرغم من أن بعضها لا يزال يعاني لاستعادة القدرة على المنافسة واستمرارية المالية العامة في ظل التعافي العالمي الفاتر والضعف الهيكلي المستمر. وتبين أحدث التحليلات تأثير اتساع الاختلافات في المنطقة: أصبحت خصائص البلدان الأكثر تقدما مثل بلدان البلطيق وبعض بلدان أوروبا الوسطى أقرب إلى اقتصادات أوروبا الغربية منها إلى بعض البلدان الشيوعية السابقة. ولكن حتى في الاقتصادات الأفضل أداء، فإن وتيرة التقارب نحو مستويات نصيب الفرد من الدخل القائمة في الاتحاد الأوروبي تباطأت بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تباطأ زخم الإصلاح عموما على مر السنوات وهناك خطر انعكاس ناشئ في عدد قليل من البلدان.

ولإعادة إحياء عملية التقارب وتحسين القدرة على تحمل الضغوط في بلدان التحول الاقتصادي، هناك حاجة إلى التزام قوي بسياسات قائمة على السوق. وتبرز أولويتان واسعتان. والأولوية الأولى هي الحاجة إلى إعادة تجديد التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في بعض البلدان. ويمكن أن يشتمل ذلك على خفض العجز وكبح زيادة الديون، وارتفاع مستويات القروض المتعثرة في النظام المصرفي. والأولوية الثانية هي أنه ينبغي زيادة وتيرة وعمق الإصلاحات الهيكلية في مجالات مثل مناخ الأعمال والاستثمار والحصول على الائتمان، وتحديد أولويات الإنفاق العام والإدارة الضريبية، وأسواق العمل. ■

الإطار ٤-١ منتدى سياسات الأعضاء الجدد من الدول الأوروبية

مع احتفال أوروبا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانهيار جدار برلين، مرت مرحلة رئيسية مهمة أخرى: الذكرى السنوية العاشرة لانضمام المجموعة الأولى من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي. وللاحتفال بهذه المناسبة، عقد صندوق النقد الدولي أول منتدى سياسات للأعضاء الجدد من الدول كمنصة لمناقشة قضايا السياسات ذات الاهتمام المشترك.

وجمع المنتدى كبار مسؤولي ستة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن لم تنضم حتى الآن لمنطقة اليورو بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا. وانضم إليهم البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية. ونوقش تقرير المنتدى الذي يعد جزءا من المشاورات العنقودية للصندوق مع المجلس التنفيذي للصندوق في دورة غير رسمية.

وركز تقرير المنتدى على أربعة مواضيع: اعتماد اليورو، والدخول في الاتحاد المصرفي قبل اعتماد اليورو، وإطار المالية العامة للاتحاد الأوروبي وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وتحقيق أقصى استفادة من السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن أسواق الخدمات المالية.

التقرير التجميعي لبلدان البلطيق

من الابتكارات الناشئة عن مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١ هي إدخال «تقارير تجميعية» لتقييم مجموعات منطقية من الاقتصادات بطريقة متكاملة.

والهدف من هذه التقييمات التي تستكمل مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد عضوا في هذه المجموعات هو تعزيز عمل الصندوق بشأن الترابط، أي سد الفجوة بين التقييمات الواردة في مشاورات المادة الرابعة مع الأعضاء والرقابة متعددة الأطراف للاتجاهات الاقتصادية العالمية.

وتُقيّم هذه التحليلات العنقودية التداعيات في مجموعة من البلدان المترابطة عن طريق دراسة مخاطر التعرض لصدمات مشتركة وتسليط الضوء على تحديات السياسات المشتركة والمكاسب المحتملة من تنسيق السياسات أينما يكون ملائما.

وأجرى تقرير رائد أعد في عام ٢٠١٤ تقييما لبلدان البلطيق — جمهورية إستونيا، وجمهورية لاتفيا، وجمهورية ليتوانيا — من حيث تجارتها مع بلدان الشمال الأوروبي وروابطها المالية بها. كما أنها تواجه تحديات مشتركة.

وأشار المجلس التنفيذي في تقييمه للتقرير إلى أنه لا يوجد «نموذج البلطيق» واضح المعالم، وقطعت البلدان الثلاثة شوطا هائلا في تحقيق التقارب من حيث الدخل مع أوروبا الغربية على مدى العقدين الماضيين. واستند منهجها بشأن السياسات إلى سياسات اقتصادية كلية احترازية بصفة عامة، وحكومات صغيرة، ومناخ استثماري موات إلى حد ما.

أكد المديرون أنه قد يكون من الصعب استمرار «التعافي من غير الائتمان» في بلدان البلطيق.

وأشادوا بالتعافي الاقتصادي القوي من الأزمة المالية العالمية، ولكنهم أشاروا إلى أنه كان مصحوبا بتراجع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص. وفي حين أن ضعف الائتمان يعتبر نمطا طبيعيا في دورة الانتعاش والكساد، فإن استمراره يمكن أن يقيد الاستثمار والنمو. ■

التطلع إلى المستقبل

تمويل التنمية المستدامة

عام حاسم

منذ اعتماد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs) في عام ٢٠٠٠، حققت معظم الاقتصادات النامية تقدما كبيرا من حيث النمو القوي والحد من الفقر. ولكن كان التقدم متفاوتا، إذ كانت النتائج ضعيفة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويتمثل التحدي الآن في الاستناد إلى النتائج القوية التي تحققت على مدار السنوات الخمس عشرة السابقة والتركيز على التغلب على العقبات التي تعترض النمو القابل للاستمرار والشامل للجميع، وخاصة في البلدان التي لم تحقق نفس القدر من التقدم.

يُدعى المجتمع الدولي هذا العام إلى الالتزام برؤية مشتركة عن أهداف التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سيتطلب شراكة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والمؤسسات الدولية. والأهم من ذلك، سيكون من الضروري كفالة توافر السياسات السليمة وحشد موارد خاصة وعامة كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعتبر صندوق النقد الدولي، بما يتمتع به من عضوية عالمية واختصاص بالعمل على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، في موقع فريد للمساهمة في تحقيق وتنفيذ هذا الاتفاق. وقد عرض المدير العام أهداف الصندوق على اجتماع الربيع لعام ٢٠١٥ للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في تقرير بعنوان «تمويل التنمية المستدامة: قضايا السياسات الرئيسية ودور صندوق النقد الدولي.» ونوقش هذا التقرير مع المجلس التنفيذي للصندوق في دورة غير رسمية في إبريل، قبل اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

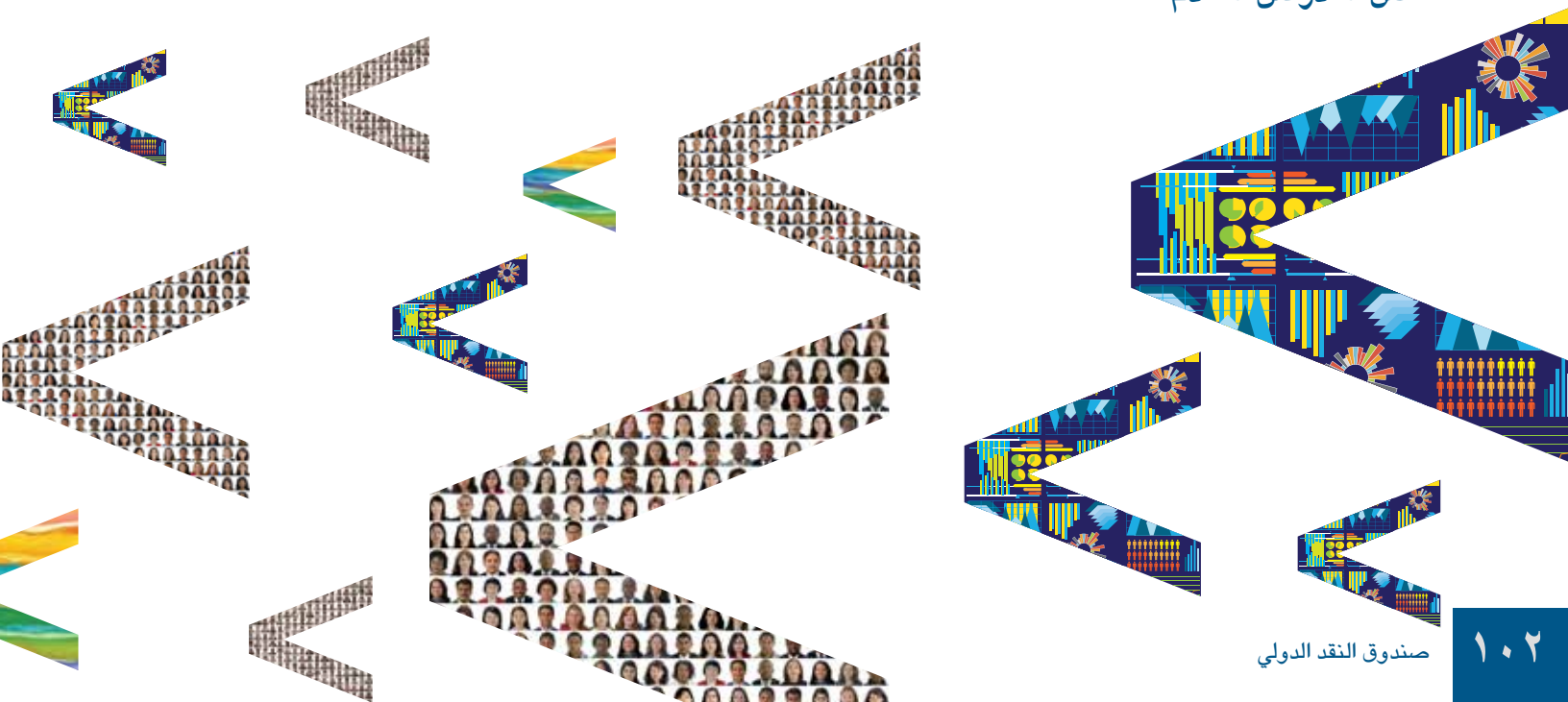

ويتركز عمل الصندوق بشأن خطة التنمية لعام ٢٠١٥ حول جدول أعمال ثلاثة مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة خلال العام:

التمويل من أجل التنمية (في أديس أبابا في يوليو)، الذي سيضع رؤية مشتركة بشأن السياسات المطلوبة لتوليد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

قمة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (في نيويورك في سبتمبر) التي ستُعتمد فيها رسمياً أهداف التنمية المستدامة

مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (في باريس في ديسمبر)، المقرر أن يتم فيه التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الأهداف الوطنية للحد من انبعاثات الكربون

وكنتائج لخطة التنمية لعام ٢٠١٥ البالغة الأهمية، ينظر الصندوق في مجالات العمل التالية، الواردة في بيان المدير العام إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:

السعي إلى إيجاد خيارات لدعم إمكانية الحصول على موارد الصندوق المقدمة إلى البلدان النامية، وبالتالي وضعها في مركز أفضل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات في سعيها لتحقيق النمو

توسيع نطاق الدعم التشخيصي والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان التي تسعى إلى توسيع نطاق الاستثمار لسد فجوات البنية التحتية

شحذ تركيز العمل التشغيلي على الإنصاف والشمول والمساواة بين الجنسين وقضايا المناخ، استنادا إلى عمليات التحليل والأعمال الجارية في المؤسسات الأخرى

زيادة التركيز على الموارد وتوافرها للعمل المتعلق بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات

زيادة جهود بناء القدرات بطريقة انتقائية في مجالات حشد الإيرادات وفرض الضرائب على الطاقة وتنمية الأسواق المالية. ■

العمل الجاري في مجال المالية العامة

اضطُلع بعمل هام في مجال سياسة المالية العامة في السنة المالية ٢٠١٥ أسفر عن نظر المجلس التنفيذي في تقارير السياسات في السنة المالية ٢٠١٦. وركزت مناقشات المجلس بصفة خاصة على تقريرين من إعداد إدارة شؤون المالية العامة هما:

سياسة المالية العامة والنمو طويل الأجل: هذا الموضوع من الموضوعات الأساسية لجدول أعمال السياسات العالمي للصندوق (راجع الجزء ١) الذي يركز على استراتيجيات رفع النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في الصندوق في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. ويحدد تقرير أُعِد في السنة المالية ٢٠١٥ القنوات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر من خلالها سياسة المالية العامة على النمو متوسط إلى طويل الأجل. ويستخلص دروسا عملية لصناع السياسات عن طريق الاستناد إلى المساعدة الفنية الواسعة بشأن إصلاحات المالية العامة، ومجموعة كبيرة من الدراسات، ومنهج تحليلي متعدد الجوانب.

وزيادة كفاءة الاستثمار العام: يستند هذا التقرير إلى العمل التحليلي السابق بشأن قضايا الاستثمار العام، بما في ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠١٤، ويبحث كيف يمكن أن تحسن البلدان كفاءة الاستثمار العام وتزيد تأثيرات الاستثمار العام على النمو. وتشتمل النتائج الرئيسية للتقرير على: (١) التأثير الاقتصادي للاستثمار العام يعتمد اعتمادا كبيرا على كفاءته وهناك مواطن عدم كفاءة كبيرة في عمليات الاستثمار العام؛ (٢) الأرباح الاقتصادية التي تنتج عن سد «فجوة كفاءة» الاستثمار العام كبيرة للغاية؛ (٣) يمكن أن يؤدي تعزيز كفاءة المؤسسات الرئيسية المحددة التي تُشكّل تخطيط الاستثمار العام وتخصيصه وتنفيذه إلى سد معظم فجوة الكفاءة، بيد أن أولويات الإصلاح تختلف بين البلدان. ■

الحواشي

الجزء ١– نظرة عامة

جدول مواعيد المجلس التنفيذي: http://www.imf.org/external/np/sec/bc/eng/index.aspx

جدول أعمال المدير العام بشأن السياسة العالمية:

- أكتوبر ٢٠١٤: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/100314.pdf
- إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/041315.pdf

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات: http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2014/index.htm

خطة عمل تعزيز الرقابة: http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4924

آفاق الاقتصاد العالمي:

- أكتوبر ٢٠١٤: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/
- إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/01/

تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/reorepts.aspx

تقرير الاستقرار المالي العالمي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/index.htm

- إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2015/01/index.htm

تقرير الراصد المالي: http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=262

- إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2015/01/fmindex.htm

«سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا»، مدونة iMFdirect: http://blog-imfdirect.imf.org/2014/12/22/seven-questions-about-the-recent-oil-price-slump/

استجابة الصندوق لأزمة فيروس إيبولا: http://www.imf.org/external/np/fad/ebola/index.htm

صندوق النقد الدولي ينشئ الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون من أجل زيادة الدعم المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من الصندوق والمتضررة من كوارث الصحة العامة، البيان الصحفي رقم 15/53: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1553.htm

مقترح بتعزيز دعم الصندوق الخاص بالبلدان منخفضة الدخل المتضررة من كوارث الصحة العامة – القرارات: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/013015.pdf

أوكرانيا– طلب اتفاق ممدد بموجب تسهيل الصندوق الممدد وإلغاء اتفاق الاستعداد الائتماني – تقرير الخبراء، والبيان الصحفي: وبيان المدير التنفيذي الممثل لأوكرانيا: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr1569.pdf

صندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الخامسة بموجب اتفاق تسهيل الصندوق الممدد لليونان ويوافق على صرف ٣,٤١ مليار يورو، البيان الصحفي رقم 14/254: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14254.htm

«عدم المساواة والنمو غير القابل للاستمرار: واجهتان لعملة واحدة؟»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf

«إعادة التوزيع وعدم المساواة والنمو»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

«عدم المساواة في الدخل وسياسة المالية العامة»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1208.pdf

«سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/012314.pdf

«الوظائف والنمو: الاعتبارات التحليلية والتشغيلية بالنسبة لصندوق النقد الدولي»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/031413.pdf

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات: http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2014/index.htm

آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء – دعم النمو القابل للاستمرار والشامل، إبريل ٢٠١٤: http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/afr/eng/sreo0414.htm

مؤتمر صعود إفريقيا، مابوتو، موزامبيق: http://africa-rising.org/

بناء المستقبل – الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي، عمان، الأردن: http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2014/act/index.htm

«القوة الاقتصادية لتمكين المرأة»: http://www.imf.org/external/np/speeches/2014/091214.htm

«هل يمكن أن تنقذ المرأة اليابان؟»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12248.pdf

«المساواة في الفرص: القوانين التي تتسم بقدر أكبر من المساواة تدعم مشاركة الإناث في القوى العاملة»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1502.pdf

IMFx – دورات صندوق النقد الدولي المجانية عبر شبكة الإنترنت: https://www.edx.org/school/imfx

البرمجة والسياسات المالية، الجزء ١: الحسابات والتحليلات الاقتصادية الكلية: https://www.edx.org/course/financial-programming-policies-part-1-imfx-fpp-1x-0

النسخة الفرنسية: https://www.edx.org/course/programmation-et-politiques-financieres-imfx-ppf-1x

تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين: https://www.edx.org/course/debt-sustainability-analysis-imfx-dsax

إصلاح دعم الطاقة: https://www.edx.org/course/energy-subsidy-reform-imfx-esrx-0

إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات: http://www.imfbookstore.org/ProdDetails.asp?ID=ESRLIEA&PG=1&Type=BL

بوابة بيانات مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت»: http://data.imf.org/?sk=7CB6619C-CF87-48DC-9443-2973E161ABEB

الجزء ٢ – ما الذي نقوم به «المهام الرئيسية الثلاث»

الرقابة الاقتصادية

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – وجهات نظر الأطراف المعنية بشأن الرقابة في الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014a.pdf

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – مراجعة منتجات الرقابة في الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014b.pdf

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – دراسات للخلفية التحليلية»: http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2014/index.htm

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – دراسة خارجية – تقرير عن المقابلات الشخصية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014c.pdf

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – تقرير المجموعة الاستشارية الخارجية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/073014j.pdf

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يراجع الرقابة: دعم النمو القابل للاستمرار في عالم مترابط بعد الأزمة، البيان الصحفي رقم 14/454: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14454.htm

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ – خطة عمل المدير العام بشأن تعزيز الرقابة»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/112114.pdf

المذكرة التوجيهية لخبراء الصندوق بشأن السياسة الاحترازية الكلية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/110614.pdf

«الجوانب الرئيسية للسياسة الاحترازية الكلية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/061013b.pdf

«مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي: مواصلة التكيف في عصر ما بعد الأزمة»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/081814.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي، البيان الصحفي رقم 14/447: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14447.htm

«التقرير التجريبي الثالث عن القطاع الخارجي»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/062614.pdf

«تقرير قضايا السياسات متعددة الأطراف للصندوق – تقرير التداعيات لعام ٢٠١٤»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/062514.pdf

«التطورات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/091814.pdf

المرصد العالمي لسوق الإسكان: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2014/NEW061114A.htm

«فقاعات الإسكان: أوقية من الوقاية تساوي رطلا من العلاج»، مدونة iMFdirect
http://blog-imfdirect.imf.org/2015/01/07/housing-bubbles-an-ounce-of-prevention-is-worth-a-pound-of-cure

مؤتمر المعهد الهندي للإدارة وصندوق النقد الدولي بشأن أسواق الإسكان والاستقرار المالي والنمو: http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2014/housing/

مؤتمر بشأن أسواق الإسكان والاقتصاد الكلي: http://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Termine/Research_centre/2014/2014_06_05_eltville.html

«مراجعة دور التجارة في عمل الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/020215.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش خطة التنفيذ عقب التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل لمشاركة الصندوق في قضايا سياسات التجارة الدولية، نشرة المعلومات المعممة رقم 10/35: http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1035.htm

خطة التنفيذ استجابة للتوصيات التي صادق عليها المجلس والناشئة عن التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل لمشاركة الصندوق في قضايا سياسات التجارة الدولية: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/111209.pdf

مشاركة الصندوق في قضايا سياسات التجارة الدولية: http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/CompletedEvaluation109.aspx

المجلس التنفيذي للصندوق يراجع دور التجارة في عمل الصندوق، البيان الصحفي رقم 15/132: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15132.htm

«من الضغوط المصرفية إلى الضغوط السيادية: الانعكاسات بالنسبة للدين العام»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/122214.pdf

«تسوية أوضاع البنوك العابرة للحدود: أحدث التطورات»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/060214.pdf

«إعادة هيكلة الديون السيادية – أحدث التطورات والانعكاسات بالنسبة للإطار القانوني وإطار السياسات في الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042613.pdf

«إطار الإقراض في الصندوق والديون السيادية – اعتبارات أولية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/052214.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير إطار الإقراض في الصندوق والديون السيادية، البيان الصحفي رقم 14/294: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14294.htm

«تعزيز الإطار التعاقدي لحل مشكلات العمل الجماعي في إعادة هيكلة الديون السيادية»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/090214.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير تعزيز الإطار التعاقدي في إعادة هيكلة الديون السيادية، البيان الصحفي رقم 14/459: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14459.htm

«تداعيات ضريبة الشركات على المستوى الدولي»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/050914.pdf

«تقييم كفاية الاحتياطيات»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/021411b.pdf

«تقييم كفاية الاحتياطيات – اعتبارات أخرى»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/111313d.pdf

«تقييم كفاية الاحتياطيات – مقترحات محددة»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/121914.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير تقييم كفاية الاحتياطيات، البيان الصحفي رقم 15/176: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15176.htm

الاحتياطيات الدولية – شواغل الصندوق والمنظورات القطرية: http://www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/IR_Main_Report.pdf

«تحديث بشأن مبادرة شفافية المالية العامة»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/061614.pdf

دليل بشأن شفافية المالية العامة: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual.htm

المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد: http://www.imf.org/external/np/fad/trans/guide.htm

«القضايا الاقتصادية الكلية في الدول الصغيرة والانعكاسات بالنسبة لانخراط الصندوق»: المجلس التنفيذي للصندوق يختتم المناقشات المتعلقة بتقرير القضايا الاقتصادية الكلية في الدول الصغيرة والتداعيات بالنسبة لانخراط الصندوق، نشرة المعلومات المعممة رقم 13/39: http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1339.htm

«المذكرة التوجيهية لخبراء الصندوق بشأن انخراط الصندوق في الدول النامية الصغيرة»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/032414.pdf

صندوق النقد الدولي يتعهد باستمرار الالتزام بالشراكة مع الدول النامية الجزرية الصغيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار، البيان الصحفي رقم 14/142: http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1339.htm

معايير ومواثيق البيانات: http://www.imf.org/external/data.htm

الإقراض

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ١٥٤ مليون دولار أمريكي لجورجيا، البيان الصحفي رقم 14/377: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14377.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ١١٣,٢ مليون دولار أمريكي وتسهيل للاستعداد الائتماني بقيمة ٧٥,٤ مليون دولار أمريكي لهندوراس، البيان الصحفي رقم 14/545: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14545.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٤٩٧,١ مليون دولار أمريكي وتسهيل للاستعداد الائتماني بقيمة ١٩١,٢ مليون دولار أمريكي لكينيا، البيان الصحفي رقم 15/29: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1529.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ١,٢ مليار يورو لصربيا، البيان الصحفي رقم 15/67: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1567.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق بقيمة ٦,٢ مليار دولار أمريكي للمغرب بموجب خط الوقاية والسيولة، البيان الصحفي رقم 12/287: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12287.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق جديد مدته سنتين لخط ائتمان مرن بقيمة ٧٠ مليار دولار أمريكي للمكسيك، البيان الصحفي رقم 14/543: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14543.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق جديد مدته سنتين لخط ائتمان مرن بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي لجمهورية بولندا، البيان الصحفي رقم 15/05: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1505.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق بمقتضى تسهيل الصندوق الممدد بقيمة ١٧,٦ مليون دولار أمريكي لسيشيل، البيان الصحفي رقم 14/262: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14262.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق مدته ٤ سنوات بمقتضى تسهيل الصندوق الممدد بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي لأوكرانيا، وصرف ٥ مليارات دولارات أمريكية فورا، البيان الصحفي رقم 15/107: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15107.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على مساندة فورية بقيمة ١٣٠ مليون دولار أمريكي لغينيا وليبيريا وسيراليون استجابة لتفشي فيروس إيبولا، البيان الصحفي رقم 14/441: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14441.htm

صندوق النقد الدولي ينشئ الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون من أجل زيادة الدعم المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من الصندوق والمتضررة من كوارث الصحة العامة، البيان الصحفي رقم 15/53: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1553.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تقديم تمويل وتخفيف لأعباء الديون بقيمة ١١٤,٦٣ مليون دولار أمريكي لسيراليون، البيان الصحفي رقم 15/86: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1586.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ٤٥,٦ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع و٣٦,٥ مليون دولار أمريكي لتخفيف أعباء الديون بموجب الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لليبيريا، البيان الصحفي رقم 15/69: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1569.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على مبلغ ٢٩,٨ مليار دولار أمريكي لتخفيف أعباء الديون بموجب الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لغينيا، البيان الصحفي رقم 15/137: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15137.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق جديد بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد بقيمة ١٢٢,٤ مليون دولار أمريكي لتشاد، البيان الصحفي رقم 14/381: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14381.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق التسهيل الائتماني الممدد بقيمة ٩١٨ مليون دولار أمريكي لمساعدة غانا على دعم النمو والوظائف والاستقرار، البيان الصحفي رقم 15/159: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15159.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق مدته ٣ سنوات بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد بقيمة ٢١,٧ مليون دولار أمريكي لغرينادا ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤، البيان الصحفي رقم 14/310: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14310.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تسهيل ائتماني ممدد بقيمة ٩٢,٤ مليون دولار أمريكي لدعم جمهورية قيرغيزستان، البيان الصحفي رقم 15/165: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15165.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على اتفاق مدته ٣ سنوات بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد بقيمة ٥٥٢,٩ مليون دولار أمريكي لليمن، البيان الصحفي رقم 14/408: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14408.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل المراجعة السادسة في إطار اتفاق التسهيل الائتماني الممدد لبوروندي، ويرفع حجم الاستفادة من موارده ويوافق على صرف مبلغ ٦,٩ مليون دولار أمريكي، البيان الصحفي رقم 15/134: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15134.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل المراجعة السادسة في إطار اتفاق التسهيل الائتماني الممدد لكوت ديفوار ويوافق على صرف مبلغ ٩٤,٧ مليون دولار أمريكي، ويرفع حجم الاستفادة من موارده، ويمدد الاتفاق، البيان الصحفي رقم 14/554: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14554.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل المراجعة الخامسة في إطار اتفاق التسهيل الائتماني الممدد لغينيا، ويمدد الاتفاق، ويوافق على زيادة مستوى الاستفادة من موارده بمقدار ٦٣,٦ مليون دولار أمريكي، البيان الصحفي رقم 15/49: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1549.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ٧,٦٣ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع لجمهورية إفريقيا الوسطى، البيان الصحفي رقم 15/129: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15129.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ١٢,٩ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع لجمهورية إفريقيا الوسطى، البيان الصحفي رقم 14/226: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14226.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ١٠,٨ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع لغامبيا، البيان الصحفي رقم 15/155: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15155.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ٥,٢٤ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع لغينيا بيساو، البيان الصحفي رقم 14/495: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14495.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ٤٧,١ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع لمدغشقر، البيان الصحفي رقم 14/287: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14287.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف مبلغ ٦,٤ مليون دولار أمريكي بموجب التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع لسانت فنست وجزر غرينادين، البيان الصحفي رقم 14/383: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14383.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل المراجعتين السادسة والسابعة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني للبوسنة والهرسك، ويوافق على زيادة مستوى الاستفادة من موارده بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني بمقدار ٩٥,٧ مليون يورو وصرف مبلغ ١٩١,٤ مليون يورو، البيان الصحفي رقم 14/320: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14320.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير إصلاح السياسة المتعلقة بحدود الدين العام في البرامج التي يدعمها الصندوق، البيان الصحفي رقم 14/591: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14591.htm

«إصلاح السياسة المتعلقة بحدود الدين العام في البرامج التي يدعمها الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/111414.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تمديد الإعفاء من الفائدة للبلدان منخفضة الدخل حتى نهاية عام ٢٠١٦، البيان الصحفي رقم 14/602: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14602.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على أداة لدعم السياسات مدتها ثلاث سنوات لتنزانيا، البيان الصحفي رقم 14/350: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14350.htm

تنمية القدرات

«سياسات وممارسات تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/082614.pdf

صندوق النقد الدولي يطلق الصندوق الاستئماني للصومال من أجل تنمية القدرات، البيان الصحفي رقم 15/102: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15102.htm

الجزء ٣ – الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، البيان الصحفي رقم 14/201: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14201.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يعتمد قاعدة جديدة لمعدل الرسم الأساسي على الإقراض من حساب الموارد العامة في الصندوق، البيان الصحفي رقم 11/485: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11485.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يعدل قاعدة تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، البيان الصحفي رقم 14/484: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14484.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على تمديد لمدة سنة واحدة لاتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢، البيان الصحفي رقم 14/417: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14417.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير عام ٢٠١٤ عن التنوع والشمول، البيان الصحفي رقم 14/556: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14556.htm

«مراجعة مركز دخل الصندوق للسنة المالية ٢٠١٤ والسنتين الماليتين ٢٠١٥ و٢٠١٦»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/040714b.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يراجع مركز دخل الصندوق ويحدد هامش معدل الإقراض للسنتين الماليتين ٢٠١٥ و٢٠١٦: البيان الصحفي رقم 14/231: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14231.htm

صحيفة وقائع – حماية موارد صندوق النقد الدولي: تقييم الضمانات الوقائية للبنوك المركزية: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/safe.htm

نائب المدير العام ناويوكي شينوهارا ينهي مدة خدمته بالصندوق، البيان الصحفي رقم 15/03: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1503.htm

نائبة المدير العام للصندوق نعمت شفيق تعلن عن رحيلها، البيان الصحفي رقم 14/106: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14106.htm

المدير العام للصندوق كريستين لاغارد تقترح تعيين كارلا غراسو كنائب للمدير العام ورئيس الشؤون الإدارية، البيان الصحفي رقم 15/04. http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1504.htm

المدير العام للصندوق كريستين لاغارد تقترح تعيين ميتسوهيرو فوروساوا كنائب للمدير العام، البيان الصحفي رقم 15/33: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1533.htm

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تختار أوغستن كارستنز كرئيس جديد، البيان الصحفي رقم 15/65: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1565.htm

استجابة الصندوق للأزمة المالية والاقتصادية: http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/CompletedEvaluation227.aspx

إدارة وخبراء الصندوق يرحبون بتقرير مكتب التقييم المستقل المتعلق باستجابة الصندوق للأزمة المالية والاقتصادية، البيان الصحفي رقم 14/494: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14494.htm

قضايا متكررة من عقد من التطور: الدروس بالنسبة لصندوق النقد الدولي: http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/CompletedEvaluation214.aspx

مكتب التقييم المستقل في الصندوق: http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/ieohome.aspx

المجلس التنفيذي للصندوق يرفع تقريره لمجلس المحافظين عن الإصلاحات المتفق عليها في ٢٠١٠ والمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، البيان الصحفي رقم 14/22: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1422.htm

بيان الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: http://www.imf.org/external/np/cm/2015/041815.htm

ناورو تتقدم بطلب للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي رقم 14/216: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14216.htm

«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١»: http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2011/

«مراجعة استراتيجية الاتصال في الصندوق»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/063014.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش استراتيجية الاتصال في الصندوق، نشرة المعلومات المعممة رقم 07/74: http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0774.htm

الجزء ٤ – النظر إلى الماضي/التطلع إلى المستقبل

النظر إلى الماضي

آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء – الملاحة في الاتجاه المعاكس، إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/afr/eng/index.htm

«بنوك البلدان الإفريقية: الفرص والتحديات في مجال الرقابة عبر الحدود»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2015/afr1503.pdf

«تقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم 14/235 – جمهورية الصين الشعبية»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14235.pdf

تقرير خاص من تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي – «٢٥ عاما من التحول: أوروبا ما بعد الشيوعية وصندوق النقد الدولي»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/eur/eng/pdf/erei_sr_102414.pdf

«أوروبا الوسطى والشرقية: منتدى سياسات الدول الأعضاء الجديدة، ٢٠١٤؛ تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات التحليلات العنقودية – أطر السياسات المشتركة والتحديات»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr1597.pdf

تقرير التحليل العنقودي لبلدان البلطيق: مشاورات التحليلات العنقودية لعام ٢٠١٤ – تقرير خبراء الصندوق؛ والبيان الصحفي؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لبلدان البلطيق: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14116.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تقرير التحليل العنقودي لبلدان البلطيق بشأن جمهوريات إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، البيان الصحفي رقم 14/203: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14203.htm

آفاق الاقتصاد الإقليمي – نصف الكرة الغربي: ربيع الشمال وبرد الجنوب، إبريل ٢٠١٥: http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/whd/eng/pdf/wreo0415.pdf

«مؤتمر سانتياغو – مؤتمر أمريكا اللاتينية يناقش أفكارا لتعزيز النمو،» مسح أجراه الصندوق: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2014/NEW121214A.htm

«التمويل الإسلامي: الفرص والتحديات وخيارات السياسات»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1505.pdf

المجموعة الاستشارية الخارجية للصندوق المعنية بالتمويل الإسلامي: http://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/eagmembers.htm

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط والمركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط يختتمان حلقة تطبيقية عن الإشراف القائم على المخاطر في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، البيان الصحفي رقم 15/36: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1536.htm

«تقييم تركز المخاطر في بنوك بلدان مجلس التعاون الخليجي»: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/102514.pdf

التطلع إلى المستقبل

تمويل التنمية القابلة للاستمرار – قضايا السياسات الرئيسية ودور صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/041515.pdf

جدول أعمال المدير العام بشأن السياسة العالمية: http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=318

الاختصارات

APEC	Asia–Pacific Economic Cooperation	مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
BEPS	Base Erosion and Profit Shifting	تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
DGI	Data Gaps Initiative	مبادرة ثغرات البيانات
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
EWE	Early Warning Exercise	عملية الإنذار المبكر
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	*Fiscal Monitor*	الراصد المالي
FMCG	G20 Finance Ministers and Central Bank Governors	وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	*Global Financial Stability Report*	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GPA	Global Policy Agenda	جدول أعمال السياسة العالمية
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
LIDC	low–income developing country	بلد نام منخفض الدخل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
MOOC	massive open online course	دورة دراسية مفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت
OECD	Organisation for Economic Co–operation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة البلدان المصدرة للنفط
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	*Regional Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SBA	Stand–By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	Special Drawing Right	حقوق السحب الخاصة
TSR	Triennial Surveillance Review	مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات
WEO	*World Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد العالمي

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

٣١ يوليو ٢٠١٥

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٥، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الثالث الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٦ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس، الوارد في نسخة التقرير على اسطوانة سي دي روم والموقع الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2015/eng الكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٥ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد راموس (رئيسا) والسيد لويتو والسيدة بارث، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

الذكرى السنوية السبعين لنشأة صندوق النقد الدولي

شهد عام ٢٠١٤ الذكرى السبعين لنشأة صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز. ونظرت المؤسسة إلى الماضي خلال ذلك العام ولكن كان تركيزها على المستقبل، وتساءلت: ما هي أفضل طريقة يمكن أن يدعم بها الصندوق الاقتصاد العالمي المترابط بشكل وثيق في القرن الحادي والعشرين؟ وكيف ستتأقلم مع التغيرات في المستقبل.

عند تأسيس صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤، كان العالم يواجه خيارات صعبة للغاية. فقد أدى الكساد إلى حرب عالمية لم تنته إلا بعد عدة شهور. وكانت تحديات إعادة بناء نظام دولي جديد شاقة.

وعلى مدار العقود اللاحقة، ساعد الصندوق في إعادة بناء أوروبا. وساعد البلدان الجديدة عندما انسحبت الإمبراطوريات الاستعمارية، وعندما انهار الاتحاد السوفيتي. وساعد الصندوق أمريكا اللاتينية وآسيا على عبور الأزمات، وعمل بشكل وثيق مع اقتصادات الأسواق الصاعدة الجديدة التي أكدت مكانتها في الألفية الجديدة.

ومنذ عام ٢٠٠٨، عمل صندوق النقد الدولي بشكل وثيق مع جميع أعضائه للتغلب على الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وخلال العام، كرس صندوق النقد الدولي عدد سبتمبر ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية ربع السنوية لذكرى بريتون وودز، حيث كان عنوان العدد «من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي.» كما نشر الصندوق كتيبا بشأن الذكرى السنوية أعده مؤرخ صندوق النقد الدولي جيمس بوتون بعنوان صندوق النقد الدولي وقوة التاريخ: الأحداث التي شكلت المؤسسة العالمية.

وهناك ثلاثة أحداث في العام سلطت الضوء على المراحل الرئيسية في الماضي وتحديات اليوم والمستقبل. والحدث الأول كان الاحتفال الداخلي في يوليو ٢٠١٤ بالتأسيس من جانب أعضاء المجلس التنفيذي، وموظفي الصندوق، والمتقاعدين. وتمثل الحدث الثاني في معتكف مجلس المحافظين الذي عقد في سبتمبر حيث سنحت فرصة للمديرين لمناقشة آرائهم بشأن «معركة بريتون وودز».

أما الحدث الثالث فقد كان الكلمة الرئيسية للمدير العام كريستين لاغارد أمام الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٤ الذي عقد في أكتوبر بشأن «الصندوق في عامه السبعين: انتقاء الخيارات الصحيحة — الأمس واليوم وغدا.» واستغلت السيدة لاغارد في كلمتها في الذكرى السنوية للنظر إلى التحديات الجديدة التي تواجه الصندوق في المستقبل:

بعد سبعين عاما من مؤتمر بريتون وودز، يقف المجتمع الدولي الآن عند مفترق طرق آخر. ولكن يبدو أن أنماط التعاون التي أثبتت صحتها بالتجربة بدأت تتآكل. وتتزايد حاليا الشكوك حول قدرة قاطرة الاقتصاد العالمي في حد ذاتها على الاستمرار.

فهل يستطيع العالم فعلا توفير فرص العمل ومستويات الدخل والمعيشة الأفضل التي تطمح إليها الشعوب؟

هناك ثلاثة خيارات مجمعة أساسية يتعين أن ننتقي منها:

أولا: كيف نحقق مستويات النمو ونوفر فرص العمل اللازمة لزيادة الرخاء وضمان الانسجام الاجتماعي؟ وسأطلق على ذلك مسمى الاختيار بين التسارع والركود.

ثانيا: كيف نجعل هذا العالم المترابط مكانا أكثر احتواء وأمانا حتى يتحقق لنا الازدهار؟ وهذا هو الاختيار بين الاستقرار والهشاشة.

ثالثا: كيف نعزز روح التعاون والعمل المشترك، بدلا من الانعزال والتقوقع؟ وهذا هو الاختيار بين التضامن والعزلة.

إن مستقبلنا مرهون باختياراتنا.

أعد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي. وأشرف كل من ديفيد هولي، ورودا ويكس–براون، وجيريمي كليفت على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والذي يعمل تحت إشراف لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة السيد منو سنيل والسيد ستيفن فيلد. وباشر مهام رئاسة التحرير جيريمي مارك، وهو المحرر الرئيسي، وألكسندرا راسل، كمحرر ومدير مشروع. وقدم كل من أكشاي مودي وسوزان ألافي المساعدة في النواحي الإدارية والتحرير اللغوي.

التصوير

IMF photo ©/Stephen Jaffe: المديرون التنفيذيون، فريق الإدارة العليا، المدير العام في الصفحات ٧ و٨٨ و٨٩ و١١٢ والغلاف الخلفي

IMF photo ©/Alex Curro: صفحة ٧١

IMF photo ©/Ryan Rayburn: قاعة اجتماعات المجلس التنفيذي صفحة ٥ وصفحة ٦٥ (العليا والدنيا إلى اليمين)

IMF photo © Other: صفحة ٤ (اليسار)، وصفحة ٦٥ (الدنيا إلى اليمين)

Iwan Bagus: المديرون التنفيذيون (Wimboh Santoso)

أرشيف الصندوق: الغلاف الخلفي

صور عامة وتاريخية من Alamy, Corbis, and Getty Images

التصميم

Beth Singer Design LLC www.bethsingerdesign.com

تصميم الموقع الإلكتروني:

Theo and Sebastian http://theoandsebastian.com

فيديو التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي

IMF Multimedia Services (Gokhan Karahan, Kyzysztof Rucinski, and Patrick Gleason)

ويمكن الاطلاع على مواد مساعدة للتقرير السنوي – وجداول الصفحة الإلكترونية، والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٥)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2015/eng. ويمكن كذلك الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من «مكتب العلاقات الخارجية» في الصندوق.

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي – ٢٠١٥

التقرير السنوي ٢٠١٥ — مواجهة التحديات معا

ISBN 978-1-51350-632-6 (paper)
ISBN 978-1-51357-190-4 (PDF)

تُرسل طلبات الحصول على المطبوعات عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق الفاكس أو البريد العادي إلى العنوان التالي :

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 7430-623 (202) فاكس: 7201-623 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org | www.elibrary.imf.org

٧٠ عاما في عمر الصندوق

تأسس صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ وقت وقوع أزمة، خلال ويلات الحرب العالمية الثانية. ونبع تأسيسه من روح المسؤولية العالمية، وإيمان قوي بالتعددية، والقيادة الفكرية التي لا تزال يرتكز عليها صندوق النقد الدولي في عمله.

وبوصفه المؤسسة الرائدة المركزية في مجال التعاون النقدي الدولي، يعمل الصندوق على تحقيق مصالح أعضائه من جميع أنحاء العالم– أي جميع البلدان الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة.

١٩٤٤: تأسيس صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز، بولاية نيو هامبشاير (الولايات المتحدة)

١٩٥٦: أزمة قناة السويس تؤدي إلى أول إقراض كبير الحجم من صندوق النقد الدولي لمصر وفرنسا وإسرائيل والمملكة المتحدة

١٩٦٠: البلدان الإفريقية تحصل على استقلالها، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد أعضاء الصندوق

١٩٧٣: انهيار نظام بريتون وودز لأسعار تعادل العملات وأسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل نظرا لبدء تعويم العملات الرئيسية مقابل بعضها بعضا

١٩٨٩: سقوط جدار برلين، مما أدى إلى نهاية الاتحاد السوفيتي؛ وانضمت جميع البلدان الخمسة عشر في النهاية للصندوق

١٩٩٤: المكسيك تسمح بانخفاض قيمة البيزو استجابة لما ستصبح أول موجة من الأزمات المالية على مدى الأعوام الثمانية التالية

١٩٩٧: خفض قيمة الباهت التايلندي يتسبب في أزمة مالية في مختلف أنحاء شرق آسيا تجعل الصندوق طرفا في سلسلة مثيرة للجدل من برامج الإصلاح الاقتصادي

٢٠٠٨: إفلاس الشركة المالية ليمان برادرز ينذر ببدء أزمة اقتصادية عالمية يستمر صداها لسنوات

٢٠١٠: صندوق النقد الدولي يوافق على أول قرض من عدة قروض لبلدان منطقة اليورو (اليونان وآيرلندا، البرتغال)، مما يمثل أول مشاركة لصندوق النقد الدولي منذ ٤٠ عاما في تسوية الأزمات المالية في الاقتصادات المتقدمة

ISBN: 978-1-51357-190-4

www.imf.org

International Monetary Fund
700 19th Street NW
Washington, DC 20431 USA